

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة البليدة 02 لونيبي علي - البليدة -
كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير
قسم: العلوم الاقتصادية



أطروحة

لنيل شهادة دكتوراه في الطور الثالث في شعبة العلوم الاقتصادية
تخصص: تحليل اقتصادي واستشراف

دور الصناعة التحويلية في تحقيق التنوع الاقتصادي في
الجزائر للفترة (2014-2022)

تحت إشراف الأستاذ الدكتور:

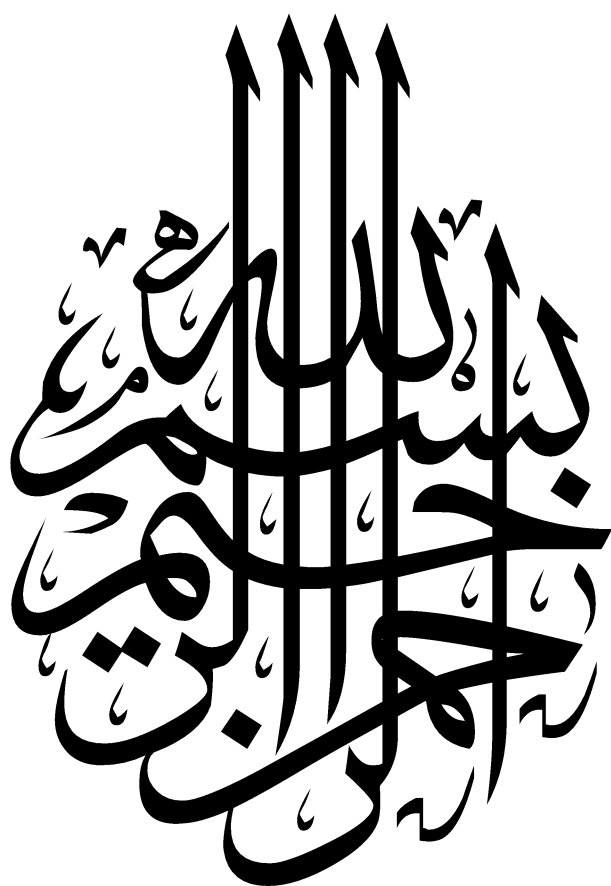
عمر غزاري

من إعداد الطالب:

محمد عبد الرحمن زاتيبي

أعضاء لجنة المناقشة

الاسم و اللقب	الدرجة العلمية	الجامعة	الصفة
أ.د: مصطفى بوشامة	أستاذ تعليم عالي	البليدة 02	رئيسا
أ.د: عمر غزاري	أستاذ تعليم عالي	البليدة 02	مشرفا
د: رضا بوشنافة	أستاذ محاضر أ	البليدة 02	ممتحنا
د: فتيحة قشرو	أستاذ محاضر أ	البليدة 02	ممتحنا
أ.د: نبيل بلوطي	أستاذ تعليم عالي	وهران 02	ممتحنا
د. لعموري صحراوي	أستاذ محاضر أ	المدرسة العليا للإحصاء والاقتصاد التطبيقي القليعة	ممتحنا



ملخص الدراسة

الملخص:

تُعَدّ الصناعة التحويلية أحد المكونات الأساسية للقطاع الصناعي، لما تؤديه من دور محوري في دعم النمو الاقتصادي وتعزيز القدرة التنافسية للدول المتقدمة. كما تمثل وسيلة استراتيجية للحد من التبعية للمحروقات في الاقتصادات الريعية، وعلى وجه الخصوص في الجزائر، بما يسهم في تحقيق التنويع الاقتصادي المستدام. تهدف هذه الدراسة إلى تحليل تطور الصناعة التحويلية في الجزائر، والوقوف على مدى مساهمة القيمة المضافة لهذا القطاع في الناتج المحلي الخام. وقد تمّ اعتماد منهجين متكاملين في المعالجة، يتمثلان في التحليل الوصفي والتحليل الكمي، بغرض دراسة طبيعة العلاقة بين المتغيرين واتجاهها وقياس أثرها، وذلك من خلال تطبيق نموذج الانحدار الخطي العادي باستعمال برنامج EViews 12.

وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة طردية بين تطور الصناعات التحويلية وتطور التنويع الاقتصادي في الجزائر، غير أنّ هذه العلاقة تُعَدّ ضعيفة نسبياً. ويعدّ ذلك مؤشراً إيجابياً يمكن البناء عليه لتشجيع الجهود وتوجيه السياسات نحو تنويع فعلي ومستدام للاقتصاد الوطني في حال توفرت الإرادة الحقيقية لذلك.

الكلمات المفتاحية: الصناعة التحويلية، التنويع الاقتصادي، القيمة المضافة، المربعات الصغرى

العادية.

Abstract:

The manufacturing industry is one of the key pillars of the industrial sector, playing a crucial role in promoting economic growth and enhancing the competitiveness of developed economies. It also serves as a strategic means of reducing dependence on hydrocarbons in rent-based economies, particularly in Algeria, thereby contributing to sustainable economic diversification. This study aims to analyze the development of the manufacturing industry in Algeria and to assess the contribution of its added value to the Gross Domestic Product (GDP). Two complementary approaches — descriptive and quantitative analysis — were employed to examine the nature, direction, and impact of the relationship between the variables, using the Ordinary Least Squares (OLS) regression model.

The findings reveal a positive relationship between the development of the manufacturing sector and economic diversification in Algeria; however, this relationship remains relatively weak. This result nonetheless represents a promising opportunity to strengthen efforts and guide public policies toward achieving genuine and sustainable economic diversification, provided there is a genuine political will to do so.

Keywords: Manufacturing industry, Economic diversification, Added value, OLS.

Résumé :

L'industrie manufacturière constitue l'un des piliers essentiels du secteur industriel, en raison de son rôle déterminant dans le soutien de la croissance économique et le renforcement de la compétitivité des économies développées. Elle représente également un levier stratégique pour réduire la dépendance aux hydrocarbures dans les économies rentières, notamment en Algérie, contribuant ainsi à la réalisation d'une diversification économique durable.

Cette étude vise à analyser l'évolution de l'industrie manufacturière en Algérie et à évaluer la contribution de sa valeur ajoutée au produit intérieur brut (PIB). Deux approches complémentaires ont été mobilisées : l'analyse descriptive et l'analyse quantitative, afin d'examiner la nature, la direction et l'impact de la relation entre les variables, à travers l'application du modèle de moindre carré ordinaire.

Les résultats de l'étude révèlent une relation positive entre le développement de l'industrie manufacturière et celui de la diversification économique en Algérie, bien que cette corrélation demeure relativement faible. Ce constat constitue néanmoins une opportunité pour renforcer les efforts et orienter les politiques publiques vers une diversification économique réelle et durable, à condition qu'une volonté politique concrète soit présente.

Mots-clés : industrie manufacturière, diversification économique, valeur ajoutée, modèle de moindre carré ordinaire.

شكر وتقدير

قال الله تعالى:

"فاذكروني أذكركم واشكروا لي ولا تكفرون"

الحمد لله أولاً وآخراً، ظاهراً وباطناً، الذي أسبغ علينا نعمه، وأمدنا بالصحة والعافية، ووفقني لإتمام هذه المسيرة.

وأصلي وأسلم على خير خلق الله، خاتم الأنبياء والمرسلين، سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم.

أتقدم بجزيل الشكر والتقدير إلى القائمين على كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة البليدة 02.

وأخص بالذكر لجنة التكوين، جزاهم الله عني خير الجزاء، على ما بذلوه من جهود مباركة. كما أتقدم بوافر الامتنان والتقدير لأستاذي الفاضل "غزالي عمر"، المشرف على هذا العمل، على ما قدمه لي من توجيهات ونصائح قيمة كان لها بالغ الأثر في إنجاز هذه الأطروحة، فجزاه الله عني خير الجزاء، وبارك في علمه.

الوفاء

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، وبِعونه وتوفيقه ننجز الطموحات.

إلى والدي العزيزين، تقديرا وامتنانا لما بذلتماه من جهد ورعاية، ولدعائكما الذي كان النور في دربي.

إلى زوجتي الكريمة، شكرا لوفائك وصبرك وتشجيعك المتواصل، الذي كان معينا لي طوال هذه الرحلة.

وإلى زهرة عمري وقرة عيني، صغیرتي الحبيبة دانية امنيتي أن تفتخري بي يوما، كما أفخر بك كل لحظة.

إلى أختي الكبرى وزوجها وأبنائهما الأعزاء، وإلى أختي الغاليتين، تقديراً لمحبتكم.

إلى عائلتي الثانية، عائلة زوجتي الكريمة، ابوها، أمها وأختيها الكريمتان، الذين كان لي عوناً في كل خطوة.

إلى جدتي وجدتي أطل الله في عمركم.

إليكم جميعا من عائلة الصغيرة والكبيرة والاصدقاء، أهدي ثمرة هذا العمل عرفانا وتقديرا لما قدمتموه لي من دعم ومحبة.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات:

	شكر وتقدير
	الإهداء
	الملخص باللغة العربية
	الملخص باللغة الانجليزية
	الملخص باللغة الفرنسية
I	الفهرس
X	قائمة الجداول
XI	قائمة الأشكال
XIII	قائمة الملاحق
XV	قائمة المختصرات
أ-ك	المقدمة العامة
1	الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للصناعات التحويلية
2	تمهيد الفصل الأول
3	المبحث الأول: مفاهيم عامة حول الصناعة والتصنيع
3	المطلب الأول: مفهوم الصناعة والتصنيع
3	أولاً: تعريف الصناعة
4	ثانياً: تعريف التصنيع
5	المطلب الثاني: مسار تطور الصناعة، من الثورة الصناعية إلى التحولات التكنولوجية الحديثة
6	أولاً: الثورة الصناعية الأولى
7	ثانياً: الثورة الصناعية الثانية
8	ثالثاً: الثورة الصناعية الثالثة
8	رابعاً: الثورة الصناعية الرابعة
9	المطلب الثالث: مؤشرات قياس الأثر الاقتصادي للصناعة
10	أولاً: عدد مصانع المنشآت الصناعية
10	ثانياً: عدد العاملين في الصناعة

11	ثالثا: أجور العاملين
11	رابعا: قيمة الإنتاج الصناعي
11	خامسا: قيمة مستلزمات الإنتاج
12	سادسا: القيمة المضافة
12	المبحث الثاني: تصنيف الصناعات
14	المطلب الأول: تعريف الصناعات الاستخراجية وأنواعها
14	أولا: تعريف الصناعات الاستخراجية
14	ثانياً: أنواع الصناعات الاستخراجية
15	المطلب الثاني: نشأة الصناعة التحويلية وارتباطها بالصناعات الاستخراجية
17	المطلب الثالث: أوجه الاختلاف والتكامل بين الصناعة الاستخراجية والصناعة التحويلية
17	أولا: الفروقات
19	ثانياً: العلاقة بين الصناعات الاستخراجية والتحويلية
20	المبحث الثالث: مفهوم الصناعة التحويلية ودورها الاقتصادي
20	المطلب الأول: تعريف الصناعة التحويلية وأهميتها
20	أولا: تعريف الصناعة التحويلية
21	ثانياً: أهمية الصناعة التحويلية
22	المطلب الثاني: أصناف الصناعات التحويلية حسب طبيعة النشاط
22	أولا: الصناعات الاستهلاكية
22	ثانياً: الصناعات الوسيطة
23	ثالثا: الصناعات الرأسمالية
26	المطلب الثالث: متطلبات نجاح الصناعة التحويلية في الاقتصاد الوطني
26	أولا: المواد الخام ومصادر الطاقة
27	ثانياً: رأس المال
27	ثالثا: القوى العاملة
27	رابعا: السوق (حجم الطلب)
28	المبحث الرابع: الصناعة التحويلية في ظل التحول الرقمي والتنمية المستدامة
28	المطلب الأول: أهمية قطاع الصناعات التحويلية في تحقيق التنمية المستدامة

30	المطلب الثاني: التحول الرقمي كمتغير وسيط بين الرقمنة والصناعة التحويلية
33	المطلب الثالث: تأثير الثورة الصناعية الرابعة على سلاسل التوريد والإنتاج
33	أولاً: تحسين الإنتاجية
33	ثانياً: تطوير مهارات العمالة
33	ثالثاً: تعزيز القدرة التنافسية
35	خاتمة الفصل الأول
36	الفصل الثاني: مساهمة الصناعة التحويلية في تحقيق التنوع الاقتصادي
37	تمهيد الفصل الثاني
38	المبحث الأول: ماهية التنوع الاقتصادي
38	المطلب الأول: تعريف التنوع الاقتصادي ومستوياته
38	أولاً: تعريف التنوع الاقتصادي
39	ثانياً: مستويات وأبعاد التنوع الاقتصادي
40	المطلب الثاني: أنواع التنوع الاقتصادي
41	أولاً: التنوع على المستوى الكلي
41	ثانياً: التنوع على المستوى الجزئي
43	المطلب الثالث: أهداف التنوع الاقتصادي وآليات تحقيقه
43	أولاً: أهداف التنوع الاقتصادي
44	ثانياً: قواعده
44	ثالثاً: آليات تحقيق أهداف التنوع الاقتصادي
48	المبحث الثاني: مؤشرات قياس التنوع الاقتصادي وتأثيرها على النمو والتنمية الاقتصادية
49	المطلب الأول: مؤشرات التنوع الاقتصادي وسبل قياسه
49	أولاً: مؤشرات التنوع الاقتصادي
51	ثانياً: مؤشرات قياس التنوع الاقتصادي
53	المطلب الثاني: أثر تنوع القاعدة الاقتصادية على النمو والتنمية المستدامة
53	أولاً: النمو الاقتصادي
55	ثانياً: التنمية

55	ثالثا: التنمية المستدامة
56	رابعا: تأثير التنوع على النمو والتنمية الاقتصادية الاقتصادي
57	المطلب الثالث: دور الصناعة التحويلية وتحديات التنوع الاقتصادي
57	أولا: أهمية الصناعة التحويلية في التنوع الاقتصادي
58	ثانياً: الصناعات التحويلية كرافعة للنمو
58	ثالثا: التحديات المرتبطة بالصناعة التحويلية
60	المبحث الثالث: استراتيجيات تعزيز دور الصناعة التحويلية في التنوع الاقتصادي
60	المطلب الأول: السياسات الحكومية المطلوبة لدعم الصناعة التحويلية
60	أولا: السياسة الحرة (Let-do)
60	ثانياً: السياسة الداعمة
61	ثالثا: السياسة النشطة
61	رابعا: السياسة التخطيطية
61	المطلب الثاني: الابتكار والتكنولوجيا في الصناعة التحويلية كأداة لتنوع الاقتصاد
62	أولا: أنواع الابتكار التكنولوجي
63	ثانياً: العوامل المؤثرة في الابتكار التكنولوجي
64	ثالثا: الانتاجية
64	المطلب الثالث: التعاون بين القطاعين العام والخاص لدعم التنوع الصناعي
65	أولا: فوائد الشراكة
66	ثانياً: أشكال الشراكة
67	المبحث الرابع: تحليل تجريبي مختصر لتجارب بعض الدول النامية والدول العربية في ربط الصناعة التحويلية بالتنوع الاقتصادي
67	المطلب الأول: عرض مختصر لتجارب ناجحة في الدول النامية لشرق الآسيوي (ماليزيا، فيتنام)
67	أولاً: التجربة الماليزية
68	ثانياً: التجربة إندونيسية
70	المطلب الثاني: استراتيجيات المنتهجة من أجل تنوع اقتصادي في المملكة العربية السعودية

71	المطلب الثالث: استراتيجية التنوع الاقتصادي في دولة قطر: رؤية استباقية واقتصاد ما بعد النفط
73	خاتمة الفصل الثاني
74	الفصل الثالث: تحليل واقع الصناعة التحويلية الجزائرية في إطار التنوع الاقتصادي (دراسة تطبيقية للفترة 2014-2022)
75	تمهيد الفصل الثالث
76	المبحث الأول: الإطار العام للاقتصاد الجزائري
76	المطلب الأول: لمحة عن الاقتصاد الجزائري وتطور ناتجه المحلي الخام خلال الفترة (2014-2022)
77	أولاً: مكانة الصناعة والتصنيع في الاقتصاد الجزائري
78	ثانياً: تطور الناتج المحلي الخام الجزائري في الفترة (2014-2022)
81	المطلب الثاني: تحليل هيكل الاقتصاد الجزائري
86	المطلب الثالث: ميزان المدفوعات المسجل في الجزائر خلال الفترة (2014-2022)
89	المبحث الثاني: واقع الصناعة التحويلية في الجزائر
89	المطلب الأول: البنية الصناعية التحويلية الجزائرية
89	أولاً: الصناعات الغذائية
89	ثانياً: الصناعات المعدنية والميكانيكية والكهربائية
90	ثالثاً: الصناعات النسيجية
90	رابعاً: صناعة الجلود والأحذية
90	خامساً: صناعات مواد البناء
90	سادساً: صناعة الخشب ومشتقاته
90	سابعاً: الصناعات البتروكيماوية والكيمياوية والأسمدة
91	المطلب الثاني: تطور مساهمة الصناعات التحويلية في الجزائر خلال الفترة (2014-2022)
93	المطلب الثالث: مؤشر هيرفيندال-هيرشمان (HHI) لقياس مدى تنوع صادرات الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (2014-2022)
96	المبحث الثالث: التحديات والفرص في تطوير الصناعة التحويلية

96	المطلب الأول: الإصلاحات وفرص المتاحة لتطوير الصناعة التحويلية في الجزائر
96	أولاً: الإصلاحات الاقتصادية المنتهجة
97	ثانياً: الفرص الاقتصادية المتاحة
99	المطلب الثاني: تحديات الصناعة التحويلية في الجزائر
100	المطلب الثالث: جهود الدولة في تحسين مناخ الأعمال الصناعي (الاستراتيجية الصناعية، المناطق الصناعية)
103	المبحث الرابع: مساهمة الصناعة التحويلية في التنوع الاقتصادي
104	المطلب الأول: تحليل تطور الصادرات الصناعية
104	أولاً: تطور الصادرات العامة
104	ثانياً: بنية الصادرات وهيمنة المحروقات
105	ثالثاً: تطور الواردات
106	رابعاً: مؤشرات استراتيجية وأبعاد هيكلية
106	المطلب الثاني: العلاقة بين تنمية الصناعة التحويلية وتقليص التبعية للمحروقات
108	المطلب الثالث: جهود الجزائر في دعم وتنويع الصادرات خارج المحروقات
110	خاتمة الفصل الثالث
111	الفصل الرابع: دراسة قياسية لأثر الصناعات التحويلية في تحقيق التنوع الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2014-2022)
112	تمهيد الفصل الرابع
113	المبحث الأول: الأسس المنهجية للعمل القياسي
113	المطلب الأول: طبيعة البيانات ومصادرها
114	المطلب الثاني: محددات العمل القياسي في ظل محدودية العينة
114	المطلب الثالث: الخيارات المنهجية المعتمدة في التقدير
115	المبحث الثاني: الإطار النظري لطريقة المربعات الصغرى العادية (OLS)
116	المطلب الأول: الأسس النظرية لطريقة المربعات الصغرى العادية
117	المطلب الثاني: الفرضيات الأساسية لطريقة المربعات الصغرى العادية
117	أولاً: الخطية في المعلمات
117	ثانياً: انعدام التحيز

117	ثالثا: ثبات التباين (التجانس)
118	رابعا: غياب الارتباط الذاتي للبواقي
118	خامسا: توزيع طبيعي للبواقي
118	المطلب الثالث: تقدير معلمات نموذج الانحدار الخطي البسيط وشروط استخدامه
119	أولا: شروط ملائمة نموذج الانحدار
122	ثانياً: الشروط الرياضية
123	ثالثا: شروط تطبيق طريقة OLS
124	المبحث الثالث: دراسة قياسية للعلاقة بين القيمة المضافة للصناعات التحويلية ومؤشر التنوع الاقتصادي في الجزائر باستخدام نموذج OLS
125	المطلب الأول: الإطار النظري والمنهجي للنموذج
125	المطلب الثاني: بناء النموذج وتحديد البيانات
125	أولا: صياغة النموذج الاقتصادي
126	ثانياً: تحديد طبيعة المتغيرات
126	ثالثا: البيانات الإحصائية
129	المطلب الثالث: تحليل نتائج نموذج OLS
131	المبحث الرابع: الآفاق المستقبلية للدراسة في ضوء التجارب الدولية وتحديات النموذج القياسي
132	المطلب الأول: عرض تجارب دولية في تعزيز التنوع الاقتصادي عبر الصناعة التحويلية
132	أولا: ماليزيا (تحليل الأثر الطويل الأجل باستخدام نموذج ARDL)
133	ثانياً: إثيوبيا (العلاقة السببية باستخدام Johansen وتودا-ياماموتو)
134	ثالثا: السعودية دراسة قياسية باستخدام بيانات Panel وتحليل المشكلات الهيكلية
135	رابعا: جنوب إفريقيا (نموذج VECM للتحويل الهيكلي والتنوع)
137	المطلب الثاني: محدودية النموذج القياسي المستخدم في الدراسة الحالية
137	أولا: ضيق العينة وضعف الاستنتاج الإحصائي
137	ثانياً: غياب تحليل ديناميكي للعلاقة الاقتصادية
137	ثالثا: صعوبة التحقق من الفرضيات الأساسية للنموذج
138	المطلب الثالث: امتدادات مستقبلية للدراسة ونماذج بديلة ممكنة

138	أولاً: استخدام نماذج انحدار أكثر مرونة
138	ثانياً: التحول إلى بيانات فصلية أو قطاعية
138	ثالثاً: دمج البُعد النوعي والمؤسسي في التحليل
139	رابعاً: التوصية ببناء قواعد بيانات اقتصادية أكثر شمولاً
140	خلاصة الفصل الرابع
141	الخاتمة العامة
153	قائمة المراجع
163	الملاحق

قائمة الجداول والأشكال

قائمة الجداول:

الرقم	العنوان	الصفحة
(1-1)	تصنيفات القطاعات الصناعية	13
(2-1)	الفروقات الجوهرية بين الصناعات الاستخراجية والتحويلية	18
(1-2)	مقارنة تجارب التنويع لبعض الدول	72
(1-3)	تطور الناتج الوطني الخام في الفترة (2014 - 2022)	79
(2-3)	تطور الناتج الوطني الخام حسب القطاع سنة 2014 الى غاية سنة 2018	82
(3-3)	تطور الناتج الوطني الخام حسب القطاع سنة 2019 الى غاية سنة 2022	83
(4-3)	ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة (2014-2022)	87
(5-3)	تطور القيمة المضافة للصناعات التحويلية ونسبتها من GDP خلال الفترة (2014-2022)	91
(6-3)	مؤشر هيرفيندال-هيرشمان (HHI) لقياس مدى تنويع الاقتصاد الجزائري في الفترة 2014-2022	94
(7-3)	مكانة صادرات خارج المحروقات في مكونات الميزان التجاري	103
(1-4)	تعريف المتغيرات	126
(2-4)	تطور مؤشر (HHI)، إلى جانب (MANAV) في الفترة 2014-2022	127
(3-4)	نتائج تقدير النموذج	128
(4-4)	المعنوية الاحصائية	130
(5-4)	مقارنة لدراسات سابقة	136

قائمة الأشكال:

الرقم	العنوان	الصفحة
(1-1)	التطور الزمني للثورات الصناعية	9
(2-1)	مؤشرات قياس الأثر الاقتصادي للصناعة	12
(1-2)	تحديات الصناعة التحويلية	59
(1-3)	تطور الناتج الوطني الخام في الفترة (2014 - 2022)	79
(2-3)	نسبة النمو في الجزائر من سنة 2014 الى غاية سنة 2022	80
(3-3)	تطور مساهمة الصناعات التحويلة الجزائرية خلال الفترة (2014-2022)	92

قائمة الملاحق

قائمة الملاحق:

الرقم	العنوان	الصفحة
01	ميزان المدفوعات الجزائري	163
02	المصدر الأساسي للتقسيم الهيكلي للنواتج المحلي الخام	164
03	النواتج المحلي الخام حسب القطاع	165
04	تقدير النموذج باستخدام EViews 12	166

قائمة المختصرات

قائمة المختصرات:

المختصر	بالإنجليزية	المصطلح باللغة العربية
ARDL	Autoregressive Distributed Lag Model	نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية
BEA	Bureau of Economic Analysis	مكتب التحليل الاقتصادي
CARE	The Intellectual Foundation for Companies and Economic Policies.	المؤسسة الفكرية للشركات والسياسات الاقتصادية
CPC	Central Product Classification	التصنيف المركزي للمنتجات
G	Growth	النمو الاقتصادي
GDP	Gross Domestic Product	الناتج المحلي الإجمالي
HHI	Herfindahl–Hirschman Index	مؤشر هيرفيندال-هيرشمان
ISIC	International Standard Industrial Classification	التصنيف الصناعي الموحد
MANVA	Manufacturing Value Added	القيمة المضافة للصناعات التحويلية
OGV	Ogive Index	مؤشر الأوجيف
OLS	Ordinary Least Squares	المربعات الصغرى العادية
VAR	Vector Autoregression	نموذج الانحدار الذاتي والمتجهات

المقدمة العامة

المقدمة العامة:

تُعَدُّ الصناعة ركيزة محورية في هيكله الاقتصاد، لما لها من دور فعال في دفع عجلة التنمية الاقتصادية وتعزيز كفاءة الأداء الاقتصادي الكلي. فهي تسهم في تخفيض تكاليف الإنتاج وتحسين مستويات الإنتاجية، بما يدعم تنافسية السلع في الأسواق المحلية والدولية. كما تتيح تحقيق درجة معتبرة من الاكتفاء الذاتي، وتمهّد لولوج الأسواق الخارجية عبر تنشيط الصادرات. وإلى جانب ذلك، تؤدي دوراً مهماً في صون احتياطات النقد الأجنبي من خلال إحلال المنتجات المحلية محل الواردات، بما يسهم في ترشيد الطلب على الاستيراد وتحسين ميزان المدفوعات.

وتتفرع الصناعة إلى نوعين أساسيين: الصناعة الاستخراجية، التي تركز على استغلال الموارد الطبيعية الخام، ويترافق هذا النوع غالباً بتكاليف مرتفعة حسب ندرة المادة وصعوبة تضاريس استخراجها وكذلك أثار استغلالها على البيئة. والصناعة التحويلية، التي تقوم على تحويل المواد الخام إلى منتجات قابلة للاستهلاك مباشرة أو إلى مدخلات تستعمل في دورات إنتاجية أخرى. وتمتاز هذه الأخيرة بقدرتها على خلق قيمة مضافة عالية، لما تتسم بانخفاض تكاليفها نسبياً وارتفاع مردودها كذلك، ما يجعلها رافعة حقيقية للنمو الاقتصادي، ومصدراً أساسياً للحد من التبعية للأسواق الخارجية عبر إحلال الواردات.

وفي هذا الإطار، يبرز "مفهوم التنويع الاقتصادي" كخيار استراتيجي لا غنى عنه لتحقيق تنمية مستدامة، خاصة في الدول العربية والنامية، التي ظلت تعتمد على موارد محدودة أو قطاعات ريعية مثل النفط والغاز. ويقصد بالتنويع الاقتصادي توسيع القاعدة الإنتاجية للاقتصاد عبر تنمية قطاعات بديلة، الأمر الذي يمكن الدولة من تنويع مصادر دخلها، ويمنحها مناعة أكبر في مواجهة الأزمات الاقتصادية

والمالية والاجتماعية. وقد أظهرت تجارب عدد من الدول الآسيوية الصاعدة أنّ الاستثمار في الصناعات التحويلية كان بمثابة نقطة انعطاف نحو اقتصاد أكثر استقلالية وتنافسية وبالتالي أكثر توازنا.

وفي ذات المنحى، تبقى الجزائر مثالا لاقتصاد يعتمد بشكل كبير على إيرادات قطاع المحروقات، مما جعله عرضة لتقلبات السوق العالمية وأسعار النفط. وقد أظهرت الأزمات المتعاقبة، لا سيّما في أعقاب انهيار أسعار البترول، عن الحاجة الملحة إلى إعادة النظر في البنية الاقتصادية للبلاد، وذلك من خلال الارتكاز على مسار فعلي نحو التنوع، يكون فيه قطاع الصناعة التحويلية أحد المحاور الأساسية لخلق الثروة وتحقيق التنمية الاقتصادية الوطنية الشاملة.

ومن هذا المنطلق، تبرز الإشكالية التالية:

ما هو دور الصناعة التحويلية في تحقيق تنوع اقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2014-2022؟

للإحاطة بكل جوانب الموضوع نطرح الأسئلة الفرعية التالية:

- فيما تكمن أهمية الصناعات التحويلية ومتطلبات نجاحها؟
- ما مدى مساهمة الصناعات التحويلية في تحقيق تنوع اقتصادي؟
- كيف يمكن أن تساهم الصناعات التحويلية في تحقيق دخل اضافي في الاقتصاد الوطني الجزائري؟
- كيف أثر انعكاس تطور الصناعات التحويلية في مسار التنوع الاقتصادي الجزائري في الفترة 2014-

2022؟

فرضيات الدراسة:

- يساهم تطور قطاع الصناعة التحويلية في تقليص نسبة مساهمة المحروقات في الناتج المحلي الإجمالي، بحيث تتجاوز وتيرة نموه وتطوره معدل نمو قطاع المحروقات على المدى المتوسط والبعيد؛

- أسهمت التدابير الاقتصادية في تقليص الفجوة الناتجة عن الاعتماد المفرط على النفط الخام كمصدر أساسي للدخل؛

- أثر انعكاس تطور الصناعات التحويلية في مسار التنويع الاقتصادي الجزائري في الفترة 2014-2022 بطريقة طردية.

أولاً: أهمية الدراسة

تتبع أهمية هذا البحث من معالجته لمحور أساسي في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، يتمثل في القطاع الصناعي، مع تركيز خاص على الصناعات التحويلية باعتبارها رافعة استراتيجية لإحداث نقلة نوعية في هيكل الاقتصاد الوطني. فالى جانب قدرتها على اعطاء فرص العمل وتحسين مستويات المعيشة، تساهم هذه الصناعات في رفع الناتج المحلي الخام، وتعزيز الاكتفاء الذاتي، وتقليص الاعتماد على الواردات.

وتزداد أهمية الموضوع في السياق الجزائري الراهن، خاصة بعد تراجع عائدات قطاع المحروقات نتيجة تقلبات أسعار النفط. ومن هنا، أضحت الصناعات التحويلية ركيزة للسياسات الإصلاحية، إذ تنتظر إليها الدولة كأداة لتحفيز التصدير، وتنشيط الإنتاج الوطني، وترشيد الاستيراد، وذلك ضمن إطار أشمل يتمثل في تحقيق التنويع الاقتصادي.

كما تكتسي هذه الدراسة بعدا طموحا بالنظر إلى الاهتمام المتزايد الذي تحظى به مواضيع التنويع الاقتصادي والصناعة التحويلية في النقاشات التنموية، سواء على المستوى الوطني أو الدولي، باعتبارهما من بين أبرز المداخل لتحقيق النمو المستدام.

ثانيًا: أهداف الدراسة

يسعى هذا البحث إلى تحقيق جملة من الأهداف العلمية والعملية، من أبرزها:

- الإحاطة بمفهوم الصناعة التحويلية، وتحديد مرتكزات نجاحها، إلى جانب إبراز دورها في معالجة الاختلالات الاقتصادية التي يعاني منها الاقتصاد الجزائري؛
- الإحاطة بمفهوم التنوع الاقتصادي، مستوياته وأبعاده وكذلك آليات تحقيقه؛
- تشخيص الأداء الاقتصادي الجزائري مع الالمام بأهم التحديات والمعوقات التي تقف أمام تطور الصناعات التحويلية، سواء كانت مرتبطة بالبيئة التمويلية أو التكنولوجية، ومحاولة اقتراح حلول عملية لمعالجتها، في ضوء توجهات الدولة نحو تنوع حقيقي للاقتصاد الوطني؛
- استنتاج العلاقة بين الصناعة التحويلية والتنوع الاقتصادي، وتقييم مدى فعالية هذه العلاقة في تحقيق النمو الشامل والحد من هشاشة الاقتصاد الوطني، في الفترة الممتدة من سنة 2014 إلى سنة 2022.

ثالثًا: أسباب اختيار موضوع الدراسة

اختيار موضوع البحث لا يتم بشكل عشوائي، بل يُبنى على أسس علمية ومنهجية تضمن قيمة مضافة للمعرفة في مجال الصناعة. من هذا المنطلق، تمّ التركيز على قضية محورية تتعلق بكفاءة الصناعة التحويلية في الجزائر ودورها الحيوي في تحقيق تنوع اقتصادي. كما أنّ الموضوع يتماشى مع تخصصي في التحليل الاقتصادي والاستشراف، ويعكس اهتمامًا شخصيًا، مما يعزز من جودة التناول والتحليل. إضافة إلى ذلك، توفر المصادر العلمية يشكل عاملاً مساعدًا في إنجاز الدراسة بشكل دقيق وقياسي.

رابعاً: المنهج وأدوات الدراسة

تمّ اعتماد المنهج الوصفي التحليلي كأساس لمعالجة الإطار النظري للدراسة، وذلك لفهم الأبعاد المفاهيمية للصناعة التحويلية والتنويع الاقتصادي، واستيعاب تطورها وسياقهما ضمن الاقتصاد الجزائري. وقد تمّ دعم هذا المنهج باستخدام أدوات التحليل الكمي، قصد تقديم تقييم موضوعي لتطور أداء الصناعة التحويلية وأثرها على مؤشرات الاقتصاد الكلي.

كما تمّ توظيف نموذج الانحدار الخطي باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS) الذي يُعد من النماذج الاقتصادية القياسية المناسبة لدراسة العلاقات التفاعلية بين المتغيرات عبر فترة زمنية محددة، مما يتيح بناء تصور ديناميكي حول تأثير الصناعة التحويلية في مسار التنويع الاقتصادي في الجزائر.

خامساً: الدراسات السابقة

قسمنا الدراسات السابقة الى دراسات باللغة العربية والى دراسات باللغات الأجنبية وهم على النحو التالي:

1. دراسات باللغة العربية

- أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه لساعو باية، الصناعات التحويلية في الجزائر وآفاق ترقيتها، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر بحيث تتناول الأطروحة فهم الصناعة والتصنيع و التنمية الاقتصادية و دراسة عامة للصناعات التحويلية و فروعها و قد خلصت الدراسة أنّ المشكلة في الجزائر ليست هيكلية فقط بل حتى استراتيجية باعتمادها على الصناعات الثقيلة المكلفة و ذات العوائد غير الفورية بل كان من الواجب التركيز على الصناعات التحويلية الخفيفة و الموجهة للتصدير و تكون مرافقة للمحروقات.

- أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه لحמידاتو نصر، بعنوان: **أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على دعم التنوع الاقتصادي في الدول النفطية - دراسة قياسية لحالتي الجزائر والمملكة العربية السعودية خلال الفترة 2000-2016**، تخصص اقتصاد دولي، بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير لجامعة عبد الحميد بن باديس بمستغانم. تناولت الأطروحة دراسة العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتنوع الاقتصادي في الاقتصادات النفطية، مع التركيز على تجربتي الجزائر والمملكة العربية السعودية، من خلال تحليل المفاهيم النظرية المرتبطة بالاستثمار الأجنبي والتنوع الاقتصادي وأهميتهما في تحقيق التنمية وتقليص الاعتماد على العائدات النفطية. كما اعتمدت الدراسة على تحليل قياسي باستخدام نماذج الانحدار بطريقة المربعات الصغرى العادية (OLS) لقياس أثر مجموعة من المتغيرات الاقتصادية، منها رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر والناتج المحلي الإجمالي ومؤشر التنمية البشرية، على مستوى التنوع الاقتصادي في البلدين. وقد توصلت الدراسة إلى أنَّ أثر الاستثمار الأجنبي المباشر كان محدودًا وسلبًا في الجزائر، في حين ظهر تأثير إيجابي نسبيًا في المملكة العربية السعودية، ويرجع ذلك إلى اختلاف السياسات الاقتصادية وفعالية توجيه الاستثمارات نحو القطاعات ذات القيمة المضافة. وأكدت الدراسة ضرورة تبني سياسات أكثر كفاءة في استقطاب الاستثمارات الأجنبية وتوجيهها نحو القطاعات الإنتاجية، مع التركيز على تنمية رأس المال البشري وتطوير الكفاءات المحلية بما يساهم في دعم التحول الاقتصادي وتقليل التبعية للمحروقات.

-دراسة زمران محمد، "واقع الصناعات التحويلية في الجزائر وإستراتيجية تطويرها في إطار برنامج التنوع الاقتصادي"، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، العدد 03 / ديسمبر 2020، جامعة لونيبي علي البلدية 02، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير، بحيث تناول في هذه الدراسة الاطار النظري للتنوع الاقتصادي و تحليل واقع الصناعة التحويلية في الجزائر بدراسة تركيبها من الفترة الممتدة من سنة 2000 الى سنة 2017 و كذلك أداء هذا القطاع في نفس الفترة، ومساهمة صادرات الصناعة التحويلية في اجمالي

صادرات الجزائر من الفترة الممتدة من سنة 2010 الى غاية سنة 2017 لتبيان مدى مساهمة هذا القطاع في التنويع الاقتصادي الجزائري، وتوصل في الأخير الى احتياج الصناعة التحويلية عدة مقومات منها المياه، الطاقة، المواقع الملائمة ومرافقة ومتابعة الحكومة إضافة الى رؤوس الأموال و المواد الأولية، كذلك الى متطلبات الصناعة التحويلية بدرجة أساسية الى ادارة متخصصة وأسواق خارجية واسعة لتصريف المنتجات ، من أجل الوصول للمعدلات التي تستهدفها الحكومة وهي تحقيق معدلات نمو مرتفعة.

-دراسة قرومي حميد، "ضرورة التنويع الاقتصادي في ظل انهيار أسعار النفط"، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، العدد 11، جامعة البويرة، كلية العلوم الاقتصادية التجارية و علوم التسيير، بحيث تناول في هذه الدراسة تبيان اسباب انهيار أسعار النفط في الآونة الأخيرة من خلال تبيان مختلف العناصر المتحركة في استقراره، والتطرق لأثار انهيار أسعاره على الاقتصاد الجزائري، كما سعى لتبيان أهم الخصائص التي يمتاز بها هذا الأخير، مع التطرق لمختلف التحديات التي تواجهه خاصة و أنه اقتصاد ريعي وما لذلك من آثار سلبية. وتوصل في الأخير الى دور الدولة ومدى اهتمامها وقدرتها على الاستفادة من الموارد الطبيعية والقدرات البشرية المتوفرة لديها، بالإضافة الى ما يرتبط بذلك من إرادة سياسية واقتصادية تركز على الاداء الجيد لمختلف القطاعات المحققة للنمو من خلال توفير الدعم الضروري، إضافة الى الاستخدام الفعال لرأس المال البشري من خلال الاهتمام بالتعلم الجيد، التدريب الكفاء وتعزيز التنافس بالانفتاح على التطور التكنولوجي ونشره على مختلف القطاعات الاقتصادية، مع جعل تلك المكونات تعمل في إطار مؤسسي سليم كشرط أساسي ومهم للتنمية المستدامة.

- دراسة محمد إسماعيل و آخرون، "أثر قطاع الصناعات التحويلية على النمو الاقتصادي في الدول العربية"، صندوق النقد العربي، 2021، بحيث تُركز هذه الدراسة على قياس أثر هذا القطاع على النمو الاقتصادي في الدول العربية باستخدام السلاسل الزمنية المقطعية (Data Panel) لأربعة عشرة دولة عربية، وهي الأردن، والإمارات، والبحرين، وتونس، والجزائر، والسعودية، والعراق، و عُمان، وقطر،

والكويت، ولبنان، ومصر ، والمغرب ، واليمن، خلال الفترة (2004 -2018) اعتمدت الدراسة على البيانات المتوفرة في قاعدة البيانات الاقتصادية لدى صندوق النقد العربي، وقواعد بيانات كل من منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، و مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، والبنك الدولي. تم إجراء عدد من التقديرات للنموذج لقياس أثر إنتاجية قطاع الصناعات التحويلية وبقية المتغيرات الأخرى على الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الحقيقية للدول العربية المشمولة في الدراسة. وتوصلت الدراسة في الأخير بالاستعمال نموذج الأثر الثابت والعشوائي بالاستعانة باختبار (test Hausman) الى عدم معنوية أثر إنتاجية العامل في قطاع الصناعات التحويلية على الناتج المحلي للدول العربية المصدرة للنفط منهم الجزائر بحيث لديهم تركيز في هذا القطاع، حيث يستحوذ قطاع صناعة تكرير النفط والصناعات الكيماوية على أعلى حصة ضمن الصناعات التحويلية. جاءت هذه الدراسة استكمالاً للدراسات السابقة، ومحاولة تقييم دور الصناعة التحويلية في تحقيق التنوع الاقتصادي الجزائري خلال الفترة 2014-2022 كاستراتيجية ناجعة لمعالجة الاختلالات في الاقتصاد الجزائري ولا سيما تحقيق التنمية المستدامة.

2. دراسات باللغات الأجنبية

–دراسة HAMMACHE Souria, Le secteur industriel algérien: réalité-enjeux

et perspectives, Journal of Economic Sciences Institute, Vo 20, 2017 ويمكن

استنتاج أن الاقتصاد الجزائري ما يزال يواجه تحديات بنيوية عميقة تعيق استغلال طاقاته الصناعية الكامنة، نتيجة غياب رؤية استراتيجية شاملة وواضحة المعالم. وتبقى استعادة الثقة بين الدولة والفاعلين الاقتصاديين شرطاً أساسياً لأي نهضة صناعية حقيقية. كما أن تحسين مناخ الأعمال وتخفيف القيود الإدارية والجبائية

يمثلان خطوة ضرورية لتعزيز المبادرة الخاصة. إن بناء صناعة وطنية قوية يتطلب التزاماً فعلياً من الدولة في إصلاح البيئة المؤسسية وتحفيز الاستثمار والإنتاج.

سادساً: هيكل الدراسة

يتألف البحث من أربعة فصول تفتتحها مقدمة تحتوي على الإشكالية والتساؤلات الفرعية إلى جانب الفرضيات وأهداف الدراسة وكذلك أهميتها، إلى أسباب اختيار الموضوع وأهم الدراسات التي تناولت الموضوع، وفي الأخير خاتمة تحتوي على أهم النتائج والتوصيات، ويأتي تقسيم الفصول كالآتي:

الفصل الأول:

الإطار النظري للصناعة التحويلية نتطرق فيه إلى المفاهيم الأساسية المرتبطة بالصناعة بصفة عامة والصناعة التحويلية بصفة خاصة بدءاً من التعريف بها، الفروع المختلفة ومسار تطورها منذ الثورة الصناعية الأولى إلى غاية الثورة الصناعية الرابعة المرتبطة بالتحويلات التكنولوجية الحديثة، كما نتطرق إلى أهمية الصناعة التحويلية والمتطلبات الأساسية لنجاحها فضلاً عن واقعها في ظل التحول الرقمي.

الفصل الثاني:

تمّ في هذا الجانب النظري من الدراسة، الربط بين المتغير الأول المتمثل في الصناعة التحويلية، والمتغير الثاني المتمثل في التنوع الاقتصادي، وذلك من خلال الدور الذي تأديه الصناعة التحويلية في دعم عملية التنوع الاقتصادي على المستوى النظري. وقد تحقق ذلك عبر التطرق إلى مفاهيم التنوع الاقتصادي وأبعاده المختلفة، ومؤشرات قياسه، إضافة إلى بيان أثره في النمو والتنمية الاقتصادية. وفي ختام هذا الفصل، تمّ التطرق إلى أهم الاستراتيجيات الكفيلة بتعزيز دور الصناعة التحويلية في تحقيق التنوع الاقتصادي.

الفصل الثالث:

تناولنا في هذا الفصل دراسة تحليلية لواقع الصناعة التحويلية في الجزائر في إطار التنوع الاقتصادي وهذا من خلال دراسة تطبيقية في الفترة (2014-2022) وقد خصصنا هذه الدراسة لحالة الجزائر عبر التطرق الى الإطار العامل للاقتصاد الجزائري من خلال دراسة هيكلية الاقتصاد الجزائري في هذه الفترة وواقع صناعته التحويلية إضافة الى أبرز التحديات والفرص المرتبطة بتطوير هذا القطاع. كما تم إبراز أهم السياسات المعتمدة ودرجة مساهمتها في تحقيق تنوع للاقتصاد الجزائري وتقليص الاعتماد على المحروقات.

الفصل الرابع:

يبدأ الفصل الرابع بالأسس المنهجية للدراسة القياسية ومن ثم التطرق الى الإطار النظري للنموذج المستخدم في الدراسة، والمتمثل في طريقة المربعات الصغرى العادية OLS وذلك بهدف قياس العلاقة بين القيم المضافة للصناعات التحويلية ومؤشر التنوع الاقتصادي في الاقتصاد الجزائري. وفي ختام الفصل ركزنا على الافاق المستقبلية وتحديات النموذج القياسي، من خلال عرض بعض الدراسات الدولية التي تناولت تعزيز التنوع الاقتصادي من خلال تطوير الصناعة التحويلية، باعتماد على النماذج وبيانات قياسية مختلفة.

سابعا: صعوبة الدراسة

أي بحث علمي لا يخلو من صعوبة وصعوبة هذه الاطروحة في جمع المعلومات الإحصائية حول الصناعات التحويلية وكذا محدودية فترة الدراسة لذا استلزم علينا اختيار نموذج المربعات الصغرى العادية في الدراسة القياسية.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للصناعات التحويلية

تمهيد الفصل الأول

يصنف القطاع الصناعي كركيزة أساسية التي تقوم عليها التنمية الاقتصادية في مختلف دول العالم، لما يلعبه من دور فعال في زيادة الإنتاج، الحد من البطالة، ودعم الابتكار التكنولوجي. وقد شهدت الصناعة تحولات عميقة منذ انطلاقها الأولى في منتصف القرن الثامن عشر، وصولاً إلى التغيرات الجذرية التي فرضتها الثورة الصناعية الرابعة والتحول الرقمي في عصرنا الحالي.

يتطرق هذا الفصل لجملة من المفاهيم الأساسية المرتبطة بالصناعة والتصنيع، ويستعرض مسار تطور الصناعة عبر مراحلها التاريخية، مع التركيز على الصناعات الاستخراجية والتحويلية، باعتبارهما من أهم أنماط النشاط الصناعي. كما يناقش هذا الفصل الأدوار الاقتصادية التي تلعبها الصناعة التحويلية، ويبرز مدى ارتباطها بالتحول نحو الرقمنة لدعم تنوع اقتصادي حقيقي خاصة في البلدان التي تعتمد غالباً على الريع، في ظل التحديات والفرص التي تفرضها المتغيرات العالمية المعاصرة.

وينقسم الفصل وفق المباحث التالية:

- ✓ المبحث الأول: مفاهيم عامة حول الصناعة والتصنيع؛
- ✓ المبحث الثاني: تصنيف الصناعات؛
- ✓ المبحث الثالث: مفهوم الصناعة التحويلية ودورها الاقتصادي؛
- ✓ المبحث الرابع: الصناعة التحويلية في ظل التحول الرقمي والتنمية المستدامة.

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول الصناعة والتصنيع

سنتناول في هذا المبحث المفاهيم العامة المتعلقة بالصناعة والتصنيع، من حيث التعريف، النشأة، ومؤشرات قياس الأثر الاقتصادي للصناعة.

المطلب الأول: مفهوم الصناعة والتصنيع

يُعدّ مفهوم الصناعة والتصنيع من المفاهيم الاقتصادية الأساسية التي حظيت باهتمام واسع في الأدبيات الاقتصادية، نظراً لدورهما في تطوير النشاط الإنتاجي وتحقيق التحول الاقتصادي. وعليه، سيتم التطرق في هذا المطلب إلى مفهوم الصناعة والتصنيع.

أولاً: تعريف الصناعة

تتعدد المرادفات المرتبطة بمفهوم الصناعة في اللغة العربية، غير أنّ أكثرها شيوعاً في المعاجم يشير إلى أنّها حرفة أو مهنة الصانع، وهي مشتقة من الفعل "صنع". وقد ارتبط مفهوم الصنع عند العرب بالعمل اليدوي بالأساس، في حين يُقابل هذا المفهوم في اللغات اللاتينية معنى العمل القائم على استخدام الآلة.

أمّا اصطلاحاً فقد عرفتها الأمم المتحدة على أنّها مجموعة العمليات التي تقوم بتحويل المادة من حالتها العضوية أو غير العضوية إلى منتجات، باستخدام الطرق الميكانيكية أو الكيميائية في المنزل أو المصنع وذلك عن طريق العمل الحرفي باليد أو بالماكينات ونقلها إمّا للفرد أو للتجار ولقد أعطي لها ثلاثة معايير أساسية وهي على النحو التالي:

- المعيار الأول: يجب أن تكون تعني تغيير الشكل للمواد الأولية المستخدمة؛

- المعيار الثاني: لا بد أن تجري العملية في المصنع؛

- المعيار الثالث: لا بد أن تستخدم فيها الألة¹.

لتحقيق التنمية الاقتصادية، يعتبر التصنيع حجر الأساس لها وذلك من أجل السعي لتغطية موارد متزايدة بهدف تحديث البنية الاقتصادية الوطنية في مختلف قطاعاتها، وتزويد هذه القطاعات بأحدث ما توصلت إليه التكنولوجيا الحديثة. ويلعب قطاع الصناعات التحويلية الدور المحوري والأساسي في هذا السياق، من خلال إنتاج معدات الإنتاج والسلع الاستهلاكية، بما يسهم في تحقيق معدلات نمو اقتصادي مستقرة ومرتفعة، تقودنا في نهاية المطاف إلى التقدم الاقتصادي والاجتماعي².

ثانيًا: تعريف التصنيع

التصنيع هو عملية جوهرية تعطي قوة أساسية في التغيير البنيوي حيث تحول الطاقات والأنشطة التقليدية البسيطة في وسائل الإنتاج والتنظيم وكثيرة العمل إلى أنشطة كثيرة راس المال وأكثر مستوى تكنولوجي مما يؤدي إلى رفع الإنتاجية والنمو وزيادة متوسط الدخل للأفراد وكذلك تغيير نمط المعيشة للأحسن.

يُقصد بالتصنيع في معناه العام سعي الدول إلى التقارب فيما بينها من أجل مواكبة الدول المتقدمة، إذ غالبًا ما يرتبط مفهوم التقدم بكون الدولة ذات قاعدة صناعية متطورة³.

¹ ياسين المحمدي، مدخل إلى جغرافية الصناعة (رؤية اقتصادية معاصرة)، الطبعة الأولى، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2022، ص 19.

² سعود وسيلة، الصناعات التحويلية في قطر دراسة تحليلية لفترة 2011-2016، المجلة الجزائرية للعلوم والسياسات الاقتصادية، 2017، ص 143-144.

³ أحمد ابراهيم علي، التصنيع والتحويلات الاقتصادية الكبرى، دار الكتب، الطبعة الأولى، العراق، 2021، ص 470.

المطلب الثاني: مسار تطور الصناعة، من الثورة الصناعية إلى التحولات التكنولوجية الحديثة

الثورة الصناعية هي مرحلة فاصلة في تاريخ البشرية، إذ تعتبر مرحلة فارقة وعميقة في تغير أساليب الإنتاج والتنظيم الصناعي، وخاصة في مجال الصناعات التحويلية. وقد بدأت ملامح هذه الثورة في الظهور خلال النصف الثاني من القرن الثامن عشر في إنجلترا، حيث شكلت الأرض خصبة للابتكار الصناعي والتطور التكنولوجي. وهي فترة مفصلية مع ظهور الابتكارات الحديثة بما حصل من تطور غير مسبوق في مجال وتقنيات التعدين والزراعة وكذا وسائل اللوجستية المتمثلة في النقل وتغير فلسفة العمل والشغل، مما انعكس ايجابا على الدول والافراد من ناحية الدخل والمستوى المعيشي.

لم تقتصر مخرجات الثورة الصناعية على الجوانب المادية والتقنية فحسب، بل امتدت آثارها لتشمل البنى الاجتماعية والاقتصادية للمجتمعات، حيث أسهمت في تسريع انتقالها من اقتصادات تقليدية وبسيطة إلى اقتصادات أكثر تطورًا وتقدمًا.

وقد عرفت هذه المرحلة الأولى من التحولات الجذرية باسم "الثورة الصناعية الأولى"، وامتدت تقريباً من منتصف القرن الثامن عشر إلى حدود عام 1870م. تلتها مرحلة ثانية سميت بـ "الثورة الصناعية الثانية"، والتي استمرت حتى ستينيات القرن العشرين، وتميزت بتطورات هائلة في إنتاج الطاقة واستخدامها، مثل الكهرباء والبترو، إضافة إلى ظهور خطوط الإنتاج الضخمة. ومع التقدم التكنولوجي المتسارع في النصف الثاني من القرن العشرين، برزت "الثورة الصناعية الثالثة" ثم شهدت سنواتنا الحالية الثورة الصناعية الرابعة⁴، وهو ما سنتطرق له في النقاط التالية :

⁴ احمد ابراهيم علي، مصدر سبق ذكره، ص 14.

أولاً: الثورة الصناعية الأولى

تُعدّ الثورة الصناعية الأولى مرحلة حاسمة في تغيير طرق الإنتاج، وقد تركزت على الاستبدال من القوى البشرية إلى القوى الميكانيكية (الآلية)، مما أحدث نقلة نوعية في جميع مجالات الصناعة. تعتبر إنكلترا مهد الثورة الصناعية، وعلى الرغم من تفوقها الاقتصادي على الدول الأوروبية الأخرى، كان استخدام الآلات قبل الثورة محدوداً وغير مجدٍ اقتصادياً. لكن في النصف الأخير من القرن الثامن عشر، حققت إنكلترا قفزة كبيرة أهلتها لأن تصبح القوة الصناعية الرائدة في أوروبا، وتوسعت سيطرتها لتشمل الزراعة والتجارة والنقل. ومن هنا، أصبحت الثورة الصناعية عنصراً أساسياً في تشكيل الحضارة الرأسمالية الحديثة.

أسفرت الثورة الصناعية عن تغييرات جذرية في العديد من الصناعات، حيث تمّ استبدال بعضها وتحقيق نمو كبير في البعض الآخر. من أبرز الصناعات التي تأثرت:

- **الصناعة القطنية:** كانت صناعة الغزل والنسيج من الصناعات الرائدة في الثورة الصناعية في إنكلترا، حيث شهدت نمواً ملحوظاً مع إدخال آلات جديدة عززت الإنتاج؛
- **صناعة التعدين:** شهدت صناعة التعدين تطوراً كبيراً مع اكتشاف فحم الكوك وتطور صناعة الأفران، مما ساهم في تحسين الإنتاج الصناعي؛
- **الآلة البخارية:** كان لاختراع الآلة البخارية دور محوري في تغيير الاقتصاد، حيث ساعدت في استغلال قوى الطبيعة لخدمة الإنسان وتحقيق أهدافه الاقتصادية.

تعتبر الاكتشافات والاختراعات التي تم تطبيقها في الصناعة الإنجليزية، بما في ذلك الكهرباء والمحركات الكهربائية والتصوير الضوئي وصناعة النفط، من العوامل الأساسية التي ساعدت في انتشار الثورة الصناعية في معظم الدول الرأسمالية الأوروبية.

وبذلك، كان الاختراع في جوهره العامل الحاسم في دفع الثورة الصناعية إلى الأمام، مما أسهم بشكل فعال في إعادة تشكيل الحياة الاقتصادية والاجتماعية في إنكلترا⁵.

ثانياً: الثورة الصناعية الثانية

بدأت الثورة الصناعية الثانية في القرن التاسع عشر مع اكتشاف الكهرباء، وتطوير أساليب الإنتاج مثل خط التجميع الذي كان هنري فورد* من السباقين لهذا الأسلوب الأخير وأبرز رموز هذه الثورة.

ويمكننا القول إنّ البداية الحقيقية للثورة الصناعية الثانية كانت بداية من سنة 1870 بعد الاستفادة من أساليب الإنتاج وكانت لأوروبا الغربية السبق في الهيمنة على الطرق الصناعية وبالأخص ألمانيا ودورها الريادي في الابتكارات التكنولوجية آنذاك مع كل من فرنسا وبريطانيا، وفي الشرق كانت اليابان من أبرز السباقين لهذه المرحلة وروسيا كانت لديها عدة محاولات في التصنيع والحق بالركب وبما يناسبها من انتاج في تلك المرحلة الجوهريّة⁶.

5 الموسوعة العربية، "الثورة الصناعية"، متاح على <https://arab-ency.com.sy/ency/details/2570/7> :

، تم الاطلاع عليه بتاريخ 23 أكتوبر 2025.

هنري فورد (1863-1947) رائد صناعي أمريكي ومؤسس شركة فورد للسيارات، أحدث ثورة في الصناعة من خلال تطوير خط الإنتاج المتحرك. جعل السيارات في متناول الطبقة المتوسطة وأسهم في ترسيخ مفهوم الإنتاج الكمي الحديث

6 احمد ابريهي علي، مصدر سبق ذكره، ص 36.

ثالثًا: الثورة الصناعية الثالثة

بدأت الثورة الصناعية الثالثة في أواخر الستينيات مع إدخال الأتمتة الجزئية باستخدام أجهزة التحكم القابلة للبرمجة وأجهزة الكمبيوتر. ومنذ ذلك الحين، أصبح بالإمكان التشغيل الآلي لعملية الإنتاج بشكل كامل دون الحاجة إلى تدخل بشري. أبرز مثال على ذلك هو الروبوتات التي تقوم بتنفيذ تسلسلات مبرمجة مسبقًا، مما يعزز الكفاءة والإنتاجية في مختلف الصناعات.

علما أن اختراع الآلة القابلة للبرمجة في ستينيات القرن العشرين، وتطبيق شبكات الحاسوب المترابطة على الأنشطة الصناعية في ثمانينيات القرن العشرين.⁷

رابعًا: الثورة الصناعية الرابعة

الثورة الصناعية الرابعة أو ما يسمى بفترة ما بعد التحولات التكنولوجية الحديثة. في ماي 2021، قررت لجنة العلوم والتقنية في خدمة التنمية أن يكون أحد أولوياتها "الثورة الصناعية الرابعة في خدمة التنمية الشاملة" خلال الفترة 2021-2022.

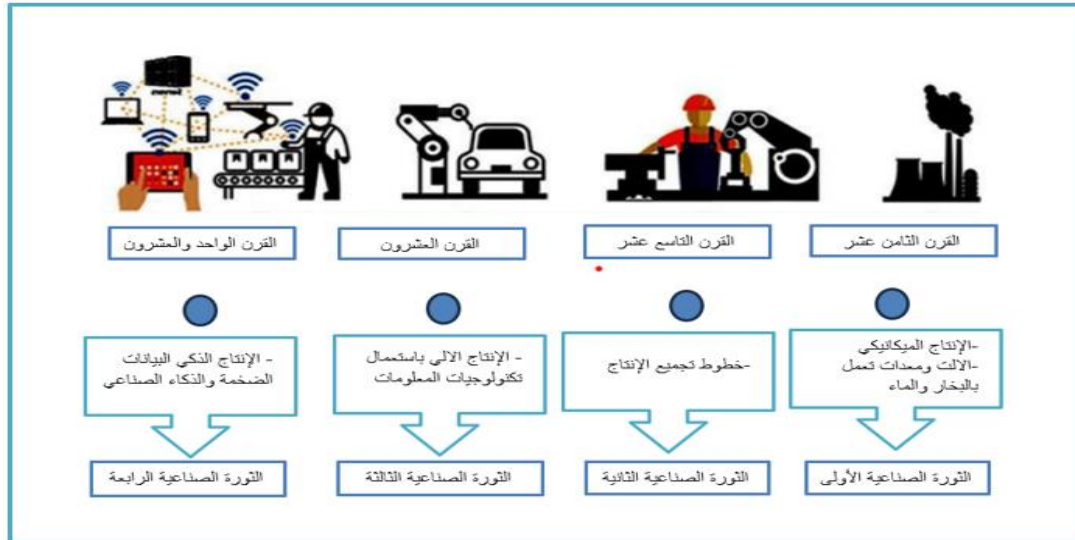
الثورة الصناعية الرابعة تشير إلى الانتقال إلى أنظمة إنتاج ذكية ومتواصلة، تعتمد على تقنيات جديدة مثل الأتمتة وتبادل البيانات. يعتمد الإنتاج الذكي على الأجهزة المتصلة بشبكات رقمية والذكاء

⁷ <https://www.simio.com/fr/blog-de-simio/revisite-levolution-de-lage-industriel-industrie-1-0-a-4-0>

الاصطناعي، ويشمل الروبوتات، والطابعات ثلاثية الأبعاد، والأدوات الذكية. تتيح هذه التقنيات تحسين الإنتاج وجعل الآلات أكثر تفاعلاً مع العالم المادي واتخاذ قرارات في الوقت الفعلي⁸.

ويمكننا تلخيص الثورات الصناعية في الشكل التالي:

الشكل رقم (1-1): التطور الزمني للثورات الصناعية



المصدر: آسيا بعضي، الثورة الصناعية الرابعة، مجلة الاقتصاد والتنمية الاقتصادية، 2022، ص 565.

المطلب الثالث: مؤشرات قياس الأثر الاقتصادي للصناعة

الصناعة هي القلب النابض للاقتصاد لما تكتسي من دور وأهمية للوصول إلى التنمية الاقتصادية وتوفير العمالة من الناحية الداخلية، أما خارجياً فلها مساهمة كبيرة في تعزيز الصادرات وترشيد الواردات بتوفير السلع الوطنية البديلة ولقياس الأثر الاقتصادي للصناعة يتم استخدام عدة مؤشرات في تقييم الأداء بشكل دقيق والتي هي مفصلة عن النحو التالي⁹:

⁸ Conseil économique et social. (2022). La quatrième révolution industrielle au service d'un développement inclusif : Commission de la science et de la technique au service du développement, Vingt-cinquième session, Genève, 28 mars-1er avril 2022. https://unctad.org/system/files/official-document/ecn162022d2_fr.pdf

⁹ ياسين حميد بدع المحمدي، مصدر سبق ذكره، ص 233.

أولاً: عدد مصانع المنشآت الصناعية

يعد هذا المؤشر من أهم الأدوات التي تُستخدم لتقدير الوزن الاقتصادي للقطاع الصناعي، إذ يتيح تكوين فكرة عامة عن حجمه ونطاقه. ومن أبرز مزاياه سهولة الحصول على بياناته، مما يجعله وسيلة عملية لتقييم النشاط الصناعي. ومع ذلك، لا ينبغي الاعتماد عليه بمفرده، لأنه لا يعكس الصورة الكاملة بدقة، نظراً لوجود عوامل أخرى تؤثر في الأداء الصناعي لا يمكن رصدها من خلاله فقط. لذلك، يُستحسن استخدامه إلى جانب مؤشرات أخرى لضمان تقييم أكثر شمولاً وواقعية للأثر الاقتصادي للصناعة.

ثانياً: عدد العاملين في الصناعة

هذا المعيار من أكثر المعايير استعمالاً في قياس معدل الكم الصناعي أو الأهمية الصناعية، حيث يعتبر أداة أساسية لتقييم مدى تأثير الصناعات على الاقتصاد الوطني. يبرز هذا المعيار بشكل خاص في قياس أهمية الصناعات التي تعتمد بشكل كبير على استخدام القوى العاملة، إذ يشير التغير في عدد العاملين في هذه الصناعات إلى أهمية القطاع الصناعي في تحقيق التحولات الاقتصادية والاجتماعية في البلاد. فعندما يشهد القطاع الصناعي زيادة في عدد العاملين، فإن ذلك يُعتبر مؤشراً على تطور هذا القطاع ودوره الفعّال في تعزيز التقدم التكنولوجي الصناعي، والذي يساهم بدوره في تحسين البنية الاقتصادية. علاوة على ذلك، يساهم هذا القطاع في توفير فرص عمل أكبر للعمال، مما يساعد في امتصاص الفائض من الأيدي العاملة في سوق العمل، ويساهم في رفع مستويات الدخل للعاملين، وبالتالي تحسين الوضع الاجتماعي والاقتصادي للأفراد.

يمكن الاعتماد على هذا المؤشر لقياس الأهمية الاقتصادية عند تصنيف الأنشطة الصناعية وفقاً لحجمها، حيث ي تمّ التمييز بين الصناعات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة. ومع ذلك، يجب الإشارة إلى أنّ

معايير قياس القوى العاملة قد تختلف من دولة لأخرى، وذلك لتفاوت مستويات التقدم التكنولوجي المستخدم في عمليات الإنتاج الصناعي.

ثالثاً: أجور العاملين

يمثل هذا المؤشر القيمة النقدية التي تمنح للعاملين مقابل الوقت والجهد المبذول، إضافة إلى المهارات الصناعية التي يمتلكونها. وتكمن أهميته في قدرته على قياس مدى تأثير ارتفاع الأجور على الإنتاجية الصناعية، مما يجعله من المعايير الأساسية في تحديد الأهمية الاقتصادية لأي نشاط صناعي. كما يساهم من جهة أخرى في التمييز بين ما إذا كانت الزيادة في الناتج ذات طابع اسمي ناتج عن التضخم، أم زيادة حقيقية تعود إلى ارتفاع عدد العاملين أو تحسن مستوى الإنتاج.

رابعاً: قيمة الإنتاج الصناعي

تهدف قيمة الإنتاج الصناعي إلى تتبع مدى تطوره خلال فترة زمنية محددة، غير أنّ هذا المؤشر لا يُعد دقيقاً بشكل كاف، بسبب احتمال حدوث تكرار في احتسابه، إضافة إلى تأثره بعوامل خارجية مثل التضخم الناتج عن الأزمات المالية والسياسية، وكذلك الاجتماعية والصحية.

خامساً: قيمة مستلزمات الإنتاج

يمثل هذا المؤشر القيمة الإجمالية للمدخلات المستخدمة في العملية الإنتاجية للنشاط الصناعي خلال فترة زمنية محددة. ويختلف عن مؤشر قيمة الإنتاج الصناعي من حيث علاقته بالقيمة المضافة، إذ يرتبط مؤشر قيمة الإنتاج الصناعي بعلاقة طردية مع القيمة المضافة، في حين ترتبط قيمة مستلزمات الإنتاج بعلاقة عكسية معها، حيث إنّ انخفاض إجمالي قيمة هذه المستلزمات يؤدي إلى ارتفاع القيمة المضافة.

سادسا: القيمة المضافة

القيمة المضافة هي الفرق بين قيمة الإنتاج الصناعي وقيمة مستلزمات الإنتاج حيث تكمن الأهمية الاقتصادية كونه يبين بدقة درجة الكفاءة الاقتصادية لأي نشاط ويعتبر من أهم مؤشرات إن لم نقل الأهم لأي نشاط في الإقليم.

ويمكننا تلخيص المؤشرات فيما يلي:

الشكل رقم (1-2): مؤشرات قياس الأثر الاقتصادي للصناعة



المصدر: من إعداد الطالب باستعمال مؤشرات المصدر السابق لياسين حميد بدع المحمدي، مصدر سبق ذكره، ص 233.

المبحث الثاني: تصنيف الصناعات

تعكس تصنيفات القطاعات الصناعية مدى تنوع وتشعب النشاط الصناعي، إذ يتم التفريق بين الصناعات استنادًا إلى مجموعة من المعايير الأساسية، من بينها طبيعة العملية الإنتاجية، ونمط الملكية، وحجم المؤسسات، وأهمية المنتجات، إلى جانب مستوى التكنولوجيا المستخدمة، وكذلك المعايير الدولية المعتمدة في تصنيف الأنشطة. وتُسهم هذه التصنيفات في توضيح البنية الاقتصادية للدول، كما تساعد في

صياغة سياسات صناعية تتناسق مع متطلبات التنمية والتقدم التكنولوجي. ويمكننا تصنيف الصناعات في الجدول الممثل لاحقاً¹⁰:

الجدول (1-1): تصنيفات القطاعات الصناعية

التصنيف	الأساس
أ. صناعات استخراجية ب. صناعات تحويلية	على أساس العملية الإنتاجية
أ. القطاع العام ب. القطاع الخاص ج. القطاع المختلط	حسب الملكية الخاصة للمنشآت
أ. الصناعات الكبيرة ب. الصناعات الصغيرة والمتوسطة ج. الصناعات المصغرة والناشئة وحاضنات الأعمال	من حيث الحجم
أ. الصناعات الثقيلة ب. الصناعات الخفيفة	حسب أهمية المنتج
أ. الصناعات منخفضة التكنولوجيا ب. الصناعات متوسطة التكنولوجيا ج. الصناعات العالية التكنولوجيا	حسب التكنولوجيا المستخدمة
أ. التعدين والمقالع أو المحاجر ب. الكهرباء والماء والغاز ج. الصناعة التحويلية	التصنيف القياسي الدولي للأنشطة الصناعية

المصدر: من إعداد الطالب بتصرف من أطروحة، بوراس عفاف، مصدر سبق ذكره، ص 29.

¹⁰ بوراس عفاف، دور الشراكة بين القطاعين العام والخاص في تطوير القطاع الصناعي بالجزائر من 1989 إلى 2019، أطروحة دكتوراه، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3، 2023-2024، ص 29.

انطلاقاً من ذلك، سيتم في هذا المبحث التركيز على النوع الأول الوارد في الجدول (1-1) وفق معيار الإنتاجية، مع السعي إلى تقديم عرض مفاهيمي للصناعات التحويلية من حيث خصائصها، وأنواعها، ودورها في دعم بناء اقتصاد متنوع ومستدام.

المطلب الأول: تعريف الصناعات الاستخراجية وأنواعها

تُعَدّ الصناعات الاستخراجية من الركائز الأساسية للاقتصاد، حيث تُعنى باستخراج الموارد الطبيعية من باطن الأرض، وتتعدد أنواعها بحسب طبيعة هذه الموارد واستخداماتها

أولاً: تعريف الصناعات الاستخراجية

وفقاً لما أورده مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)*، تعرف الصناعات الاستخراجية على أنها مجموعة من الأنشطة الاقتصادية الأساسية التي تتركز حول استخراج الموارد الطبيعية غير المتجددة، وهو ما يعني استبعاد قطاعات الإنتاج البيولوجي المتجدد مثل الزراعة، والصيد البحري من هذا التصنيف. ومن جهة أخرى، تشير منظمة العمل الدولية إلى وجود تمييز واضح بين قطاع التعدين وقطاع النفط والغاز، حيث يمتلك كل منهما خصوصيات تقنية واقتصادية وتنظيمية مختلفة، ما يستدعي اعتماد سياسات ومقاربات مخصصة تتوافق مع التحديات والمتغيرات التي يفرضها كل قطاع على حدة¹¹.

ثانياً: أنواع الصناعات الاستخراجية

تنقسم الصناعات الاستخراجية عمومًا إلى نوعين رئيسيين؛ أولهما صناعة النفط والغاز، والتي تمر بثلاث مراحل أساسية تبدأ بمرحلة التنقيب والاستخراج، وتشمل عمليات المسح الجيولوجي وتحديد مواقع

¹¹ Rapport " Exploiter le potentiel des industries extractives- Travail décent dans l'économie rurale notes d'orientation des politiques, Organisation internationale du travail, Première édition 2019, P 4.

* الأونكتاد هو هيئة دائمة تابعة للأمم المتحدة أنشئت سنة 1964، وتهدف إلى تعزيز التجارة الدولية والتنمية الاقتصادية، خصوصاً في الدول النامية، ومساعدتها على الاندماج العادل في الاقتصاد العالمي.

الحقول وتطويرها، ثم استخراج الموارد، وهي مرحلة تتفاوت من حيث الزمن والتكلفة تبعًا للخصائص الجغرافية والتكنولوجية للحقول. تليها مرحلة النقل، حيث تُخزن المواد الخام أو المكررة وتُنقل عبر شبكات برية أو بحرية إلى مراكز التكرير أو منافذ التسويق. ثم تأتي مرحلة التكرير والتسويق، والتي تُفصل فيها المركبات الكيميائية وتُحوّل إلى منتجات نهائية، مثل الوقود ومشتقات البتروكيماويات، ليتمّ توزيعها على الأسواق والمستهلكين من خلال قنوات تجارية متعددة.

أما النوع الثاني من الصناعات الاستخراجية فهو قطاع التعدين، والذي يختص باستخراج المعادن والمواد الجيولوجية ذات القيمة الاقتصادية من باطن الأرض. وينقسم هذا القطاع بدوره إلى التعدين الصناعي واسع النطاق، الذي تديره عادة شركات كبرى باستخدام تقنيات ومعدات متطورة تتيح إنتاجًا كبيرًا ومنظمًا، والتعدين التقليدي أو الحرفي، الذي يُمارَس بوسائل بسيطة من قبل أفراد أو مجموعات صغيرة، ويُعدّ رغم بساطته مصدر دخل رئيسيًا لملايين الأشخاص حول العالم، وإن كان غالبًا ما يتمّ خارج الأطر التنظيمية والرسمية¹².

المطلب الثاني: نشأة الصناعة التحويلية وارتباطها بالصناعات الاستخراجية

هيمنت المنتجات اليدوية على النشاط الصناعي قبل بزوغ فجر الثورة الصناعية، حيث كانت معظم السلع تُنتج بأساليب تقليدية تعتمد على الحرفية الفردية والجهد البشري المباشر. إلا أنّ ظهور الثورة الصناعية شكّل نقطة تحول جوهريّة في تاريخ التصنيع، إذ بدأت مرحلة جديدة تتمثل في استخدام العمليات الصناعية لتحويل المواد الخام إلى منتجات جاهزة على نطاق واسع.

¹² زهراء كاظم جاسم، (د.ت)، الصناعة الاستخراجية: أهميتها وأنواعها. كلية التربية للعلوم الإنسانية، جامعة كربلاء

مسترجع من:

(الصناعة الاستخراجية أهميتها وأنواعها) – كلية التربية للعلوم الإنسانية-جامعة كربلاء يوم 23 أكتوبر 2025.

وقد ساهم ابتكار المحرك البخاري وتطور التكنولوجيا الميكانيكية في تسريع وتيرة الإنتاج، ما أتاح للشركات استخدام الآلات في عمليات التصنيع بدلاً من الاعتماد الكامل على اليد العاملة. هذا التحول لم يؤدي فقط إلى تقليل الحاجة إلى العمالة غير الماهرة، بل عزز أيضاً القدرة الإنتاجية بشكل غير مسبوق، إذ بات بالإمكان تصنيع كميات ضخمة من المنتجات في وقت أقل وبتكلفة أقل نسبياً.

في مطلع القرن العشرين، برز مفهوم الإنتاج الكمي وخطوط التجميع كأحد أهم الابتكارات في تاريخ الصناعة، حيث ساعدت هذه المنهجيات على توحيد مكونات المنتجات وتصنيع أجزاء قابلة للتبديل، مما سهّل عملية التجميع وخفف من الحاجة إلى التخصيص الفردي لكل جزء. وقد ساهمت شركة فورد، بقيادة هنري فورد، في إرساء أسس الإنتاج الصناعي الحديث من خلال اعتماد هذه الأساليب على نطاق واسع. ومع التطور التكنولوجي المتسارع، لا سيما خلال النصف الثاني من القرن العشرين، دخلت الحوسبة والمعدات الإلكترونية الدقيقة إلى قطاع التصنيع، مما مكّن من تطوير أساليب تصنيع عالية الدقة تعتمد على الأتمتة والتحكم الرقمي. وقد أدى هذا التحول إلى نشوء ما يُعرف بـ "التصنيع عالي التقنية"، والذي يتميز بمتطلبات رأسمالية مرتفعة واحتياج كبير إلى عمالة متخصصة ذات مهارات تقنية متقدمة. ورغم ارتفاع كلفة هذا النوع من التصنيع، إلا أنه يُنتج سلعاً تتميز بالجودة العالية والدقة الكبيرة.

إنّ التحولات المتلاحقة في مجال التصنيع أدت إلى تغييرات جوهرية في طبيعة المهارات المطلوبة للعمل في هذا القطاع. فبينما كانت المهارات الحرفية التقليدية كافية في السابق، باتت اليوم الكفاءة في التعامل مع الأنظمة المؤتمتة والتقنيات المتقدمة أمراً ضرورياً. ومع تزايد تكلفة اليد العاملة في الدول المتقدمة، نُقلت نسبة كبيرة من الوظائف الصناعية التي لا تتطلب مهارات عالية إلى البلدان النامية، حيث تتوفر عمالة منخفضة التكلفة. وفي المقابل، احتفظت الاقتصادات المتقدمة بتخصصها في الصناعات التي

تتطلب درجة عالية من الدقة والتكنولوجيا والمعرفة، مثل الصناعات الطبية، والإلكترونيات الدقيقة، وتكنولوجيا الفضاء¹³.

المطلب الثالث: أوجه الاختلاف والتكامل بين الصناعة الاستخراجية والصناعة التحويلية

تُشكّل الصناعة بمختلف أنواعها دعامة أساسية للاقتصاد الوطني، حيث تسهم في خلق فرص العمل وزيادة الناتج المحلي وتعزيز التنمية المستدامة. وتنقسم الصناعات عمومًا إلى نوعين رئيسيين: الصناعات الاستخراجية والصناعات التحويلية، وكما لكل منهما خصائص ووظائف مختلفة تميزها عن الأخرى، لهما كذلك علاقة تربط بينهما.

أولاً: الفروقات

ويساعد الجدول رقم (1-2) في توضيح الفروقات الجوهرية بين هذين النوعين من الصناعات، من حيث طبيعة النشاط، الموارد المستخدمة، المنتج النهائي، وأمثلة تطبيقية، مما يُبرز العلاقة التكاملية بينهما وأهمية تطوير كل منهما ضمن السياسات الاقتصادية الوطنية.

¹³ James CHEN, Industrial Revolution: Definition, History, Pros, and Cons, Investopedia, 2024.

الجدول رقم (1-2): الفروقات الجوهرية بين الصناعات الاستخراجية والتحويلية

العامل	الصناعات الاستخراجية	الصناعات التحويلية
النشاط الأساسي	استخراج المواد الخام من الطبيعة	تصنيع وتحويل المواد الخام إلى منتجات قابلة للاستهلاك
الطبيعة	تعتمد على توفر الموارد الطبيعية ومواقعها الجغرافية	تعتمد على التكنولوجيا والعمليات الصناعية المركبة
المنتج النهائي	مواد خام أولية (غير مصنعة)	منتجات نهائية أو شبه نهائية معدة للاستخدام أو البيع
الأمثلة	النفط، الغاز، التعدين، الفحم، الملح	السيارات، الإلكترونيات، الأدوية، الملابس

المصدر: من إعداد الطالب باستعمال الموقع [مفهوم الصناعة وأهميتها وأنواعها في الاقتصاد الحديث](#)

تُقسَّم الأنشطة الصناعية بوجه عام إلى نوعين رئيسيين: الصناعات الاستخراجية والصناعات التحويلية، ويختلف كل منهما من حيث طبيعة النشاط ودوره في الدورة الإنتاجية.

فالصناعات الاستخراجية تُعنى باستخراج الموارد الطبيعية من باطن الأرض أو سطحها، مثل النفط والغاز والمعادن والفحم والملح. وهي صناعات مرتبطة بمواقع توافر الموارد وتعتمد بشكل كبير على الظروف الجغرافية والجيولوجية. ويكون ناتجها عادة مواد خام أولية تحتاج إلى مزيد من المعالجة قبل أن تصبح صالحة للاستهلاك أو التصنيع.

أما الصناعات التحويلية، فهي التي تقوم بتحويل المواد الخام إلى سلع تامة الصنع أو شبه مصنعة، وذلك من خلال استخدام التكنولوجيا الحديثة والعمليات الصناعية المعقدة. وتشمل هذه الصناعات مجالات

متنوعة مثل صناعة السيارات والإلكترونيات والأدوية والملابس، ويكون هدفها إنتاج منتجات قابلة للاستخدام المباشر أو للتسويق.

وباختصار، يمكن القول إنّ الصناعات الاستخراجية تمثل المرحلة الأولى من العملية الإنتاجية، بينما الصناعات التحويلية تُعدّ المرحلة التي تضيف القيمة الاقتصادية الحقيقية من خلال التصنيع والإبداع التكنولوجي¹⁴

ثانياً: العلاقة بين الصناعات الاستخراجية والتحويلية

إنّ العلاقة بين الصناعة التحويلية والصناعة الاستخراجية هي تكاملية ذات أهمية استراتيجية في بناء اقتصادات أكثر تنوعاً. فالصناعات الاستخراجية تلبي الحاجيات من المواد الخام الضرورية التي تعتمد عليها بشكل أساسي الصناعات التحويلية، مثل تحويل البترول الخام إلى وقود أو مواد بتروكيماوية¹⁵. من جهة، ومن جهة أخرى تعطينا الصناعات التحويلية قيمة مضافة عالية من خلال تصنيع هذه الموارد وتحويلها إلى سلع قابلة للاستهلاك، ما يعزز النمو ويولد فرص الشغل¹⁶. وفي الدول التي تسعى لتقليل اعتمادها على الموارد الطبيعية، يشكل التكامل بين هذين القطاعين عنصراً حاسماً في تحقيق التحول الهيكلي، مما يتطلب تبني سياسات صناعية واضحة وداعمة للتنمية المحلية.

¹⁴ مفهوم الصناعة وأهميتها وأنواعها في الاقتصاد الحديث شوهد يوم 25 ماي 2025.

¹⁵ Rand, A, Manufacturing Transformation: Comparative Studies of Industrial Development in Africa and Emerging Asia, Oxford University Press, 2016, (pp. 260–282)

¹⁶ Altenburg, T., & Melia, E, Harnessing the transformative potential of extractive industries. German Development Institute., (2014)

المبحث الثالث: مفهوم الصناعة التحويلية ودورها الاقتصادي

تُعَدّ الصناعة التحويلية من الركائز الأساسية التي يعتمد عليها النمو الاقتصادي، نظرًا لدورها في تحويل الموارد الخام إلى منتجات ذات قيمة مضافة عالية.

المطلب الأول: تعريف الصناعة التحويلية وأهميتها

تكتسب الصناعة التحويلية أهمية متزايدة في الاقتصاد المعاصر لما تسهم به في تنويع مصادر الدخل ويمكننا ابراز تعريفها وأهميتها فيما يلي:

أولاً: تعريف الصناعة التحويلية

الصناعة التحويلية هي تلك العملية التي تشمل تحويل المواد الخام الى سلع قادرة على تحقيق حالة الاشباع بالنسبة للفرد. أو تُعرّف على أنها ادخال عمليات تحويلية ميكانيكية أو كيميائية على الخدمات لتحويلها الى منتجات تكون أكثر نفعاً¹⁷. وتُعرّف كذلك حسب المعهد الوطني للإحصاء والدراسات الاقتصادية الفرنسي (INSEE) على أنها جميع الصناعات التي تقوم بتحويل السلع، أي صناعات التصنيع لحسابها الخاص، وكذلك إصلاح وتركيب المعدات الصناعية، بالإضافة إلى العمليات التي تتم في إطار المناولة لصالح طرف ثالث مُعطي للأوامر¹⁸. ويُعرّف معهد كايزن الصناعة التحويلية بأنها عملية تحويل المواد الأولية أو المكونات، سواء بوسائل فيزيائية أو كيميائية، إلى منتجات جديدة ذات قيمة مضافة. وقد تُستخدم هذه المنتجات لاحقاً في إنتاج سلع أخرى، كمواد البناء والأجهزة الإلكترونية، أو تُطرح مباشرة في

¹⁷ ياسين حميد بدع المحمدي، مصدر سبق ذكره، ص 21.

¹⁸ DUNY Patrice, L'industrie manufacturière sur le territoire de Caen la mer, Observatoire Economie, AUCAME Caen Normandie, Mars 2017, P-01.

الأسواق لتلبية حاجات المستهلكين. ويتميز هذا القطاع باستخدام الآلات والمعدات أو العمليات الصناعية، وقد يشمل أنشطة مثل تنقية الموارد الطبيعية، وصناعة المكونات الإلكترونية، وتجميع المنتجات المصنعة¹⁹. وبالتالي نعرّف الصناعات التحويلية على أنّها تحويل المواد الأولية الخام المستخرجة من باطن الأرض وكذلك المحاصيل الزراعية والفلاحية إلى منتجات مصنعة أو نصف مصنعة من قبل المؤسسات بغية اشباع رغبات أما المؤسسات الأخرى والأفراد.

ثانياً: أهمية الصناعة التحويلية

تلعب الصناعة التحويلية دوراً أساسياً في دفع النمو الاقتصادي، نظراً لارتفاع إنتاجيتها، واتساع مجالات الابتكار فيها، بالإضافة إلى قدرتها على توظيف فئات واسعة من اليد العاملة، مما يؤدي إلى زيادات كبيرة في الدخل وتحقيق قيمة مضافة مستدامة. كما تسهم الصناعة التحويلية في نقل التكنولوجيا إلى باقي القطاعات الاقتصادية مثل الزراعة والنقل والخدمات، مما يرفع من معدلات النمو الاقتصادي. في العالم العربي. تحتاج الصناعة التحويلية إلى إعادة نظر في السياسات القائمة لتعزيز الاستثمار فيها، نظراً لما تخلقه من فرص عمل تتجاوز تلك التي توفرها الصناعات الاستخراجية، إضافةً إلى أهميتها في تحقيق تنوع اقتصادي حقيقي وتحفيز التكامل بين القطاعات. كما تُعدّ الصناعة التحويلية ضرورية لتغطية حاجات السوق المحلي وتعزيز الصادرات، خاصة في ظل التغيرات التكنولوجية المصاحبة للثورة الصناعية الرابعة. تُعدّ الثورة الصناعية الرابعة التي تعتمد على الذكاء الاصطناعي، والطباعة ثلاثية الأبعاد، وإنترنت الأشياء، ثورة غير مسبوقة من حيث السرعة والنطاق وشدة التأثير، إذ يُتوقع أن تُحدث تحولاً جذرياً في أنماط الإنتاج، التوزيع، والاستهلاك، مع انعكاسات مباشرة على الطبيعة والبشر.

¹⁹ <https://kaizen.com/fr/publications/industrie-manufacturiere-definition-caracteristiques/> vu le 12/06/2025.

وعلى خلاف الثورات الصناعية السابقة، تميزت الثورة الصناعية الرابعة بدمج عدد من التكنولوجيات الحديثة في آنٍ واحد، ما جعل من المصانع أكثر ذكاءً وكفاءة، ومهد الطريق أمام إنتاج أشكال جديدة من الطاقة والمعلومات والابتكارات²⁰.

المطلب الثاني: أصناف الصناعات التحويلية حسب طبيعة النشاط

يمكننا تصنيف الصناعات التحويلية إلى ثلاثة أصناف كالتالي²¹:

أولاً: الصناعات الاستهلاكية

تُعَدّ الصناعات الاستهلاكية من الأنشطة الصناعية الموجهة أساساً لتلبية حاجات الأفراد، حيث يُستهلك نحو 70% من إنتاجها مباشرة من قبل الإنسان لأغراض شخصية ومعيشية. أمّا النسبة المتبقية، والتي تُقدّر بحوالي 30%، فتُستخدم كمدخلات في صناعات أخرى، مثل الصناعات الغذائية وصناعة المشروبات، التي تمثل نموذجاً واضحاً لهذا النمط الصناعي.

ثانياً: الصناعات الوسيطة

تُشير الصناعات الوسيطة إلى الصناعات التي تختص بإنتاج سلع نصف مصنّعة تُستعمل كمدخلات في صناعات أخرى لإنتاج السلع النهائية. ومن أبرز أمثلتها صناعة قطع ومكونات السيارات، التي تدخل لاحقاً في عمليات تجميع السيارات باعتبارها المنتج النهائي.

²⁰ مليكاوي مولود، الصناعة التحويلية العربية ومساهمتها في المؤشرات الاقتصادية الكلية، المجلة الجزائرية للأداء الاقتصادي، العدد 05 ، 2020، ص58-59.

²¹ ياسين حميد بدع المحمدي، مصدر سبق ذكره، 22.

ثالثاً: الصناعات الرأسمالية

تعنى الصناعات الرأسمالية بإنتاج وسائل الإنتاج نفسها، وتتميز بكون نحو 70% من إنتاجها يُستخدم في صناعات أخرى. وتكتسب هذه الصناعات أهمية استراتيجية من منظور التنمية الاقتصادية، نظراً لدورها في تعزيز تكوين رأس المال التراكمي، وتحفيز النمو الاقتصادي من خلال زيادة الإنتاجية والعوائد.

وتصنف الصناعات التحويلية دولياً لتعريفات الحسابات القومية خطوة أساسية لضمان دقة البيانات الاقتصادية وسلامة تحليلها على المستويين المحلي والدولي. ويهدف هذا التصنيف لإيجاد مرجعية معيارية تُمكن من تنظيم البيانات الاقتصادية وتبويبها بطريقة تسهّل التعامل معها ومقارنتها.

وتبرز أهمية التصنيف في جوانب متعددة. فعلى الصعيد المحلي، يساهم التصنيف الموحد في تسهيل تبادل وتدفق البيانات بين المؤسسات والهيئات الوطنية، كما يُوحّد طريقة عرضها وقراءتها، مما يسهل معالجتها وتحليلها، ويُتيح إجراء مقارنات دقيقة بين مختلف القطاعات داخل الدولة. أمّا على المستوى الدولي، فإنّ التصنيف يُسهّم في توحيد أساليب عرض البيانات بين الدول، ويُسهّل إجراء المقارنات الاقتصادية الدولية، ويُعزّز تبادل الخبرات ومتابعة التطورات العالمية، بالإضافة إلى توحيد المفاهيم والمؤشرات الاقتصادية والاجتماعية المرتبطة بالتصنيفات.

من الناحية التاريخية، تمّ اعتماد الصيغة الأصلية للتصنيف الصناعي الدولي الموحد للأنشطة الاقتصادية (ISIC) سنة 1948، وتوالى بعد ذلك سلسلة من التنقيحات لمواكبة التحولات الاقتصادية العالمية، حيث صدر التنقيح الأول سنة 1958 والثاني سنة 1968 والثالث سنة 1990، وتبعه إصدار معدل سنة 2004 (ISIC Rev.3.1)، وصولاً إلى التنقيح الرابع سنة 2008، والذي جاء استجابة للتغيرات المتسارعة في هيكل الاقتصاد العالمي وظهور أنشطة وتكنولوجيات جديدة.

أمّا فيما يخص استخدامات هذا التصنيف، فهو يُعتمد عليه في ترميز الأنشطة الاقتصادية ضمن المسوح الإحصائية التي تُنفّذها الدول، كما يُستخدم من قبل الحسابات القومية لترميز القطاعات الاقتصادية المختلفة. بالإضافة إلى ذلك يُوظف التصنيف في إعداد إحصاءات التجارة الخارجية، والإحصاءات السكانية ذات الصلة بالأنشطة الاقتصادية، وكذلك في بناء الأرقام القياسية للمنتجين، كأداة تحليلية لقياس الأداء الاقتصادي.

قد جاء التطور في مستويات التصنيف استجابة للتحويلات الكبيرة التي شهدتها الأنشطة الاقتصادية عالمياً، سواء من حيث تنوع السلع أو طبيعة الخدمات الجديدة، وهو ما استدعى تحديث التصنيف لجعلها أكثر دقة وشمولاً. ويُعد التصنيف الصناعي الدولي الموحد المرجع الإحصائي الدولي الأساسي، حيث يوفر مجموعة منظمة من فئات الأنشطة التي يمكن استخدامها في جمع وتحليل البيانات الإحصائية المرتبطة بالإنتاج والدخل القومي والتشغيل والسكان وغيرها.

وقد تميز التنقيح الرابع للتصنيف بإعطائه اهتماماً أكبر لطبيعة السلع المنتجة، حيث ارتكز على مفاهيم أكثر دقة من خلال الربط مع التصنيف المركزي للمنتجات (CPC)، بخلاف التنقيحات السابقة التي ركّزت أكثر على النشاط ذاته. كما أتاح هذا التنقيح ترميزاً أكثر تفصيلاً للسلع والأنشطة، مما يعكس بشكل أفضل التغيرات الهيكلية في الاقتصادات الحديثة، ويعزز من قدرة الدول على تحليل بياناتها الاقتصادية وفق معايير دولية موحدة²².

يُقصد بالتصنيف وضع معيار موحد يُعتمد عليه في تجميع البيانات المتناظرة ضمن فئات محددة، وذلك بهدف تسهيل دراستها وتحليلها، وتمكين إجراء المقارنات المطلوبة بشكل منهجي ومنظم. وفي هذا

²² غربية، ن. ه.، التصنيف الصناعي الدولي الموحد لجميع الأنشطة الاقتصادية ISIC4، ص. 01. دائرة الإحصاءات العامة، المملكة الأردنية الهاشمية.

الإطار، اعتمد دليل النشاط الاقتصادي تصنيفاً شاملاً للأنشطة الاقتصادية، قُسمت بموجبه هذه الأنشطة إلى عشرة أقسام رئيسية، من بينها قسم الصناعات التحويلية، الذي خُصص له التصنيف رقم [3].

يُعد هذا القسم من أكثر أقسام النشاط الاقتصادي تنوعاً، إذ يضم عدداً كبيراً من الفروع والأنواع الصناعية التي تختلف فيما بينها في عدة أبعاد، منها: درجة الاعتماد على المواد الأولية، أساليب وتقنيات الإنتاج، طبيعة المنتجات ومجالات استخدامها، بالإضافة إلى تفاوتها من حيث الحجم، والقدرة الإنتاجية، ومستوى التكنولوجيا المستخدمة، ونظم التمويل، وكذلك متطلباتها من حيث الموقع الجغرافي والبنية التحتية الملائمة.

استناداً إلى هذا التصنيف، تمّ تقسيم الصناعات التحويلية إلى مجموعة من الفروع الفرعية، بلغ عددها تسعة فروع رئيسية، تمثل الإطار البنوي لهذا القطاع. ويُتيح هذا التقسيم فهماً أعمق لبنية القطاع الصناعي، ويسهم في رسم سياسات صناعية أكثر دقة وفعالية، من خلال تحديد الخصائص المشتركة والاختلافات بين الفروع، وتوجيه الجهود التنموية نحو الأنشطة ذات القيمة المضافة الأعلى والقدرة على تحقيق النمو المستدام²³.

وبموجب التصنيف الصناعي الدولي الموحد للأنشطة الاقتصادية، تمّ تقسيم الصناعات التحويلية إلى مجموعة من الفروع الرئيسية، بلغ عددها تسعة، بحيث يُخصص لكل فرع رقم تصنيف دولي محدد، وهي كما يلي²⁴:

²³ بشاري، س. دعم وتطوير قطاع الصناعات التحويلية كآلية لترقية التجارة الخارجية في ظل الشراكة مع الاتحاد الأوروبي (أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 3، كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم التجارية)، 2018، ص. 62.

²⁴ محمد زمران، واقع الصناعات التحويلية في الجزائر واستراتيجية تطويرها في إطار برنامج التنوع الاقتصادي، مجلة الاقتصاد والتنمية، رقم المجلد 11، العدد 03، ص 10.

1. الصناعات الغذائية والمشروبات والتبغ، وتقع تحت رقم التصنيف الدولي (31) ؛
2. الصناعات النسيجية والملابس والجلود، تحت رقم التصنيف الدولي (32) ؛
3. صناعات الخشب والأثاث، تحت رقم التصنيف الدولي (33) ؛
4. صناعات الورق والطباعة، تحت رقم التصنيف الدولي (34) ؛
5. الصناعة الكيميائية، تحت رقم التصنيف الدولي (35) ؛
6. الصناعات الإنشائية، تحت رقم التصنيف الدولي (36) ؛
7. الصناعات المعدنية الأساسية، تحت رقم التصنيف الدولي (37) ؛
8. صناعة المنتجات المعدنية المصنعة والمكائن والمعدات، تحت رقم التصنيف الدولي (38) ؛
9. الصناعات التحويلية الأخرى، وتقع تحت رقم التصنيف الدولي (39) .

المطلب الثالث: متطلبات نجاح الصناعة التحويلية في الاقتصاد الوطني

من أجل بناء صناعة ناجحة ومتطورة، يجب تهيئة العديد من المتطلبات الأساسية، والتي يمكن تلخيصها

فيما يلي²⁵:

أولاً: المواد الخام ومصادر الطاقة

تُعدّ المواد الأولية والطاقة حجر الأساس لأي عملية صناعية تحويلية، إذ لا يمكن إنتاج السلع بدون توفرها بشكل كافٍ ومستقر. ويُعد ضمان الوصول المنتظم لهذه الموارد من العوامل الحاسمة لنجاح الصناعة،

²⁵ صليحة يعقوب، واقع الصناعات التحويلية ودورها في تطوير الاقتصاديات العربية، الاكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، المجلد 12، 2020، ص 172.

لأنّ توفرها فقط لا يكفي، بل يجب حسن استغلالها وتوظيفها بطريقة تحقق أعلى مردودية. وعليه، فإنّ الدول التي تمتلك ثروات طبيعية وطاقات كبيرة قادرة على تسريع عملية التصنيع إذا أحسنت استخدامها واستثمارها بالشكل الأمثل.

ثانياً: رأس المال

لا يمكن لأي صناعة أن تزدهر دون تمويل كافٍ. إذ يتطلب تطوير الصناعات التحويلية استثمارات كبيرة لتوفير التكنولوجيا الحديثة، وتجهيز المصانع، ودعم الابتكار والإنتاج. وتمكين القطاع الصناعي من موارد مالية مستقرة يعني القدرة على إنشاء مشاريع متقدمة، وتحسين القدرة التنافسية، وتقليل الاعتماد على الواردات. كما أنّ التمويل الكافي يساهم في دعم الابتكار وتطوير المنتجات المحلية لتلائم متطلبات السوق.

ثالثاً: القوى العاملة

يشكّل العنصر البشري أحد الركائز الجوهرية في نجاح أي صناعة تحويلية. ويشمل ذلك العمال المهرة، من الفنيين، المهندسين، ومديري العمليات. فالصناعة الحديثة تعتمد على المعرفة والخبرة التقنية، مما يجعل الاستثمار في تكوين الكفاءات البشرية أولوية. ويُعد التدريب المستمر ورفع مستوى التأهيل من الوسائل الفعالة للارتقاء بالأداء الصناعي. فالقوى العاملة المؤهلة قادرة على فهم التكنولوجيا المتطورة وتشغيلها بكفاءة، مما يقلل التكاليف ويزيد الإنتاجية. أمّا نقص التدريب وضعف التأهيل فيؤديان إلى ارتفاع التكاليف وضعف المردودية وتأخر المشاريع.

رابعاً: السوق (حجم الطلب)

يمثّل حجم السوق أحد أهم المحركات التي تدفع عجلة التصنيع. فكلما ازداد الطلب المحلي والدولي على المنتجات، زادت فرص نمو القطاع الصناعي. غير أنّ حجم السوق لا يُقاس بعدد السكان فقط، بل

بمستوى القوة الشرائية ومعدل الإنتاج الفردي الحقيقي. فالأسواق القادرة على استيعاب المنتجات تمثل بيئة محفزة على الاستثمار والتوسع الصناعي. كما أنّ اتساع السوق وارتفاع الطلب يسهمان في تقليص تكلفة الوحدة المنتجة وتحقيق وفورات الحجم، مما يعزز القدرة التنافسية للمنتجات الوطنية.

المبحث الرابع: الصناعة التحويلية في ظل التحول الرقمي والتنمية المستدامة

يمكننا إبراز مكانة الصناعة التحويلية في ظل التحول الرقمي والتنمية المستدامة في المطالب

التالية:

المطلب الأول: أهمية قطاع الصناعات التحويلية في تحقيق التنمية المستدامة

ظهر مفهوم التنمية المستدامة بقوة على الساحة الدولية منذ صدور تقرير "برونتلاند" عام 1987، والذي عرفها بأنها "التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها". وقد حظي هذا المفهوم بإجماع دولي خلال "مؤتمر الأرض" المنعقد في ريو دي جانيرو عام 1992، حيث تمّ التأكيد على أنّ التنمية المستدامة تمثل توازنًا دقيقًا بين الأبعاد الثلاثة: الاقتصادية، والاجتماعية، والبيئية.

وتسعى التنمية المستدامة إلى خلق منظومة تكاملية: فهي فعالة اقتصاديًا، عادلة اجتماعيًا، وممكنة بيئيًا، بحيث تضمن احترام الموارد الطبيعية والنظم البيئية، مع تحقيق العدالة الاجتماعية من خلال مكافحة الفقر والبطالة وتقليص الفوارق الاجتماعية.

تتنوع مقاربات التنمية المستدامة تبعًا للزاوية التي تُنظر منها:

- اقتصاديًا: تسعى الدول المتقدمة إلى ترشيد استهلاك الموارد والطاقة، بينما تهدف الدول النامية إلى

توظيف مواردها لمكافحة الفقر وتحسين مستوى المعيشة؛

- اجتماعيًا: تركز على تحقيق العدالة الاجتماعية ورفع جودة الخدمات الأساسية كالصحة والتعليم، وتحقيق استقرار النمو السكاني؛

- بيئيًا: تُعنى بحماية الموارد الطبيعية، والاستغلال الرشيد للأراضي الزراعية والمياه؛

- تكنولوجياً: تهدف إلى الانتقال نحو الصناعات النظيفة، من خلال تبني تقنيات صديقة للبيئة تُقلل من انبعاث الغازات الملوثة.

وعليه، يمكن القول إنّ التنمية المستدامة هي مسار تنموي متكامل يراعي الحاضر دون الإضرار بالمستقبل، ويوازن بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية لضمان استمرارية الحياة وجودتها عبر الأجيال²⁶

يلعب قطاع الصناعات التحويلية دورًا محوريًا في دعم مسارات النمو الاقتصادي المستدام، إذ يُعد من أهم المحركات الحيوية التي تركز عليها اقتصادات العديد من الدول، سواء المتقدمة أو النامية. وتبرز أهمية هذا القطاع في قدرته على تحقيق القيمة المضافة من خلال تحويل المواد الخام إلى منتجات قابلة للاستهلاك أو الاستخدام الصناعي، ما يُسهم في تعزيز الإنتاجية وتوسيع قاعدة الاقتصاد الوطني.

وفي إطار سعيها لتحقيق التنمية الشاملة، تعمل الدول باستمرار على اقتناء وتوطين التقنيات الحديثة، بهدف رفع الكفاءة الإنتاجية وتحسين جودة المنتجات الصناعية، وهو ما ينعكس إيجابًا على القدرة التنافسية لهذا القطاع، سواء في تلبية احتياجات السوق المحلية من السلع الأساسية والمتخصصة، أو من خلال تصدير الفائض إلى الأسواق العالمية، بما يُعزز الميزان التجاري ويدفع عجلة التنمية الاقتصادية.

²⁶ الجودي صاطوري، التنمية المستدامة في الجزائر: واقع وتحديات، مجلة الباحث، العدد 16، 2016، ص 300.

أمّا على مستوى الدول العربية، يشير الواقع الإحصائي إلى أنّ مساهمة قطاع الصناعات التحويلية لا تزال دون المتوسط العالمي. فقد بلغت مساهمة هذا القطاع نحو 12.5% من الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية خلال عام 2019، وهي نسبة تقل عن متوسط مساهمة الصناعات التحويلية في الدول متوسطة الدخل عالمياً، والتي بلغت حوالي 15.4%، بل وتبتعد أكثر عن المستويات المستهدفة التي تصل في بعض النماذج إلى حدود 18% كما سجّل في نفس العام في بعض الاقتصادات الصاعدة.

وتعكس هذه المؤشرات الحاجة الملحة إلى تطوير القطاع الصناعي في الدول العربية من خلال تحسين بيئة الأعمال، ودعم البحث والتطوير، وتعزيز سلاسل القيمة، وتوفير بنية تحتية ملائمة لجذب الاستثمارات الصناعية، بما يرفع من مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي، ويوفر فرص عمل مستدامة، ويقلل من الاعتماد على الواردات²⁷.

المطلب الثاني: التحول الرقمي كمتغير وسيط بين الرقمنة والصناعة التحويلية

تعتبر الرقمنة عملية تحويل مصادر المعلومات من شكلها التقليدي إلى الشكل الرقمي، ويتمّ هذا الإجراء بهدف توفير أكبر قدر من مصادر المعلومات المناسبة للمستخدمين. وهي تساهم في حفظ مصادر المعلومات لمدة أطول وكذلك إيصالها إلى أكبر قدر ممكن من المستخدمين في العالم .

يستنتج من هذا التعريف أنّ عملية الرقمنة تتمّ عبر مراحل المتمثلة في :

- تحويل مصادر المعلومات من شكلها التقليدي إلى شكل رقمي، كأن نقوم بتحويل الملفات الخاصة بالمسار المنهي للموظف في الشكل الورقي إلى ملف إلكتروني باستعمال الماسح الإلكتروني ثم تخزينه في جهاز الكمبيوتر، أو في السحابة الرقمية؛

²⁷ محمد اسماعيل، أثر الصناعات التحويلية على النمو الاقتصادي في الدول العربية، دراسات اقتصادية، صندوق النقد العربي، 2021، ص 03.

- ربط الهيئات الإدارية عبر شبكة الإنترنت بما يتيح لكل جهة، وفقاً لاختصاصها، إمكانية الاطلاع على ملف أي موظف عند الحاجة.²⁸

يشكل التحول الرقمي أحد أبرز التحولات التقنية التي يشهدها العصر الحديث، ويُعد المتغير الوسيط الأهم في العلاقة بين الرقمنة وتطوير الصناعة التحويلية، حيث يمثل الجسر الذي يربط بين التقدم التكنولوجي وبين التطبيقات العملية داخل المؤسسات الإنتاجية والخدمية. فقد تطورت خدمات شبكة الإنترنت خلال السنوات الأخيرة لتشمل تقنيات معقدة مثل الحوسبة السحابية والذكاء الاصطناعي، وأصبحت هذه التقنيات تُستخدم بشكل متكامل فيما يُعرف بالتحول الرقمي، الذي يتجاوز حدود الرقمنة الجزئية ليعبر عن تحول شامل في نمط العمل المؤسسي.

ويُفهم التحول الرقمي على أنه عملية انتقال تدريجي تعتمد على إدماج تقنيات وتطبيقات رقمية متقدمة في العمليات التشغيلية والإدارية، بهدف رفع كفاءة الأداء وتسريع الإنجاز وتحقيق الأهداف بطرق أكثر فعالية. إنّ التحول الرقمي يتمثل في استخدام التكنولوجيا داخل المؤسسات العامة والخاصة بهدف تحسين الأداء المؤسسي وتقديم خدمات ذات جودة أعلى.

وقد أبرزت دراسات حديثة أنّ العديد من المنظمات، سواء في القطاع العام أو الخاص، تعاني من صعوبة التكيف مع متطلبات التحول الرقمي، بسبب الجمود التنظيمي وغياب الكفاءات الرقمية، إضافة إلى ضعف الموارد المالية والتقنية. وتكمن الإشكالية الرئيسية في اتساع الفجوة بين الحاجات المتزايدة للمستفيدين وبين الإمكانيات التقنية والبشرية المتاحة، وهو ما يخلق تحديات أمام تطبيق التحول الرقمي بشكل فعال ومستدام.

²⁸ ربيع نصيرة، حتمية الرقمنة كآلية لتطبيق الإدارة الإلكترونية في الجزائر، مجلة الاستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، المجلد 6 العدد 02، 2022، ص 134.

وفي هذا الإطار، يُعد التحول الرقمي ضرورة إستراتيجية لكافة المنظمات الراغبة في التطوير والتحديث، لا سيما في ظل التسارع التكنولوجي العالمي وتزايد التنافسية بين المؤسسات. وقد أكد أنّ الرقمنة لا تُمثل مجرد إدخال أدوات تقنية، بل هي ثورة اجتماعية وثقافية تُحدث تغييرًا عميقًا في طرق التفكير وأساليب العمل داخل المؤسسات. وبالتالي، فإنّ التقدم الحقيقي في القرن الحادي والعشرين لن يُقاس بوفرة الموارد التقليدية فقط، وإنّما بقدرة الدول والمؤسسات على التكيف مع تحديات الرقمنة وتحويلها إلى فرص تنموية.

من جهة أخرى، يرى أنّ التحول الرقمي يتطلب رؤية شاملة تعيد النظر في بنية المنظمة وطبيعة علاقاتها الداخلية والخارجية، بهدف تقديم خدمات أكثر كفاءة وسرعة ومرونة. إلى أنّ التحول الرقمي لا يقتصر على تحسين الإجراءات، بل يشمل أيضًا تعزيز رضا العملاء وتوسيع نطاق المستفيدين من خلال تحسين جودة الخدمات المقدمة لهم.

إنّ أهمية التحول الرقمي تزداد مع التوسع في استخدام التكنولوجيا في جميع مناحي الحياة، مما يجعل من الضروري على المؤسسات تبني استراتيجيات رقمية مرنة تُمكنها من مواجهة التحديات المستقبلية، وضمان التكيف المستمر مع متطلبات البيئة الرقمية المتغيرة، وبخاصة في القطاعات الصناعية التحويلية التي أصبحت تعتمد بشكل كبير على الذكاء الصناعي والأتمتة الذكية وسلاسل الإمداد الرقمية²⁹.

²⁹ أحمد سمير أبو الفتوح يوسف، إستراتيجيات تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة ودورها في الحد من البطالة والفقر في ظل الدور الوسيط للتحول الرقمي بالتطبيق على قطاع الصناعات التحويلية في مصر، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، 2023، ص 100-102.

المطلب الثالث: تأثير الثورة الصناعية الرابعة على سلاسل التوريد والإنتاج

تمثل الثورة الصناعية الرابعة فرصة استراتيجية غير مسبقة للنهوض بالصناعة العربية، حيث تتيح تطبيقات الذكاء الاصطناعي، تحليل البيانات الضخمة، الطباعة ثلاثية الأبعاد، وإمكانيات هائلة لتحسين الإنتاجية، وخفض التكاليف، وتعزيز التنافسية في الأسواق العالمية.

أولاً: تحسين الإنتاجية

يعتمد تحسين الإنتاجية على إدماج التكنولوجيا المتقدمة في العمليات الصناعية، مثل استخدام الروبوتات والأنظمة الآلية لتحسين الكفاءة وتقليل الأخطاء. كما تسهم أدوات تحليل البيانات في فهم ديناميكيات السوق بشكل أفضل، مما يساعد على التنبؤ بالطلب وتوجيه الإنتاج بفعالية. ويؤدي هذا إلى تقليص الهدر، وتحقيق أقصى استفادة من الموارد، وزيادة العائدات.

ثانياً: تطوير مهارات العمالة

يتطلب نجاح هذا التحول التكنولوجي تأهيلاً متقدماً للقوى العاملة. يتعين على المؤسسات التعليمية والتدريبية في الدول العربية تطوير مناهج تعليمية حديثة تركز على المهارات الرقمية والتقنية المطلوبة في بيئة الصناعة 4.0. كما يُعد التعلم المستمر والاعتماد على التدريب العملي واستخدام المنصات الإلكترونية من العوامل الحاسمة لتمكين العاملين من التكيف مع الابتكارات.

ثالثاً: تعزيز القدرة التنافسية

تسهم الثورة الصناعية الرابعة في تمكين الصناعات العربية من تقديم منتجات ذات جودة أعلى، وبتكلفة أقل، مما يدعم قدرتها على المنافسة في الأسواق الإقليمية والعالمية. كما يُعزز الاستثمار في البنية التحتية التكنولوجية والتعاون بين القطاعين العام والخاص من فرص الابتكار وتحقيق قيمة مضافة أعلى. ويتطلب

ذلك أيضًا تحديث السياسات الصناعية وتوجيه الاستثمارات نحو القطاعات ذات الإمكانيات العالية للنمو والتميز.

تمثل الثورة الصناعية الرابعة ركيزة محورية لتحديث القطاع الصناعي في الدول العربية، بما يسمح بالتحول من نموذج إنتاج تقليدي إلى نموذج قائم على الابتكار والتكنولوجيا. ويتوقف مدى الاستفادة من هذه الفرص على قدرة الدول العربية في تبني التحول الرقمي، وتطوير رأس مالها البشري، وتعزيز البيئة التشريعية والمؤسسية الداعمة لهذا التحول³⁰.

³⁰ "Industry 4.0 refers to the ongoing transformation of manufacturing and industry through digital technologies such as artificial intelligence, big data analytics, robotics, and the Internet of Things, aimed at improving productivity and competitiveness." [Technological Innovation | World Economic Forum](#).vu le 20/05/2025 à 21h33.

خاتمة الفصل الأول

يتضح أنّ الصناعة بمختلف أشكالها وتخصصاتها تمثل دعامة أساسية للاقتصاد الوطني، لما توفره من قيمة مضافة وفرص تنموية متعددة. وقد أظهر التحليل أنّ تطور الصناعة لا يمكن فصله عن السياقات التكنولوجية والبيئية المحيطة، خاصة في ظل التحول الرقمي ومتطلبات التنمية المستدامة. كما برزت الصناعة التحويلية كعامل فعّال في تسريع النمو الاقتصادي وتحقيق التوازن بين استغلال الموارد الطبيعية والتوجه نحو حلول صديقة للبيئة. إنّ استيعاب هذه التحولات أطر لترقية الصناعات التحويلية، يعدّ ضرورة ملحة لصياغة سياسات صناعية فعّالة تستجيب لمتطلبات المستقبل.

الفصل الثاني: مساهمة الصناعة التحويلية في تحقيق التنوع الاقتصادي

تمهيد الفصل الثاني

في ظلّ التقلبات المتسارعة التي يشهدها الاقتصاد العالمي، لم تعد الاقتصادات المعتمدة على الربح قادرة على الاستمرار في تحقيق النمو وفق النمط التقليدي، مما جعل التنوع الاقتصادي ضرورة حتمية لمواكبة التحولات الاقتصادية وضمان الاستقرار والتنمية. فالاعتماد المفرط على قطاع واحد يعرض الاقتصاد لمخاطر تقلبات الأسواق العالمية ويحد من فرص التنمية المستدامة. من هنا، يبرز التنوع الاقتصادي كخيار استراتيجي يهدف إلى توسيع القاعدة الإنتاجية، وتحقيق توازن هيكلي بين مختلف القطاعات، وعلى رأسها القطاع الصناعي التحويلي.

يُعالج هذا الفصل موضوع التنوع الاقتصادي من خلال توضيح مفهومه وأبرز أبعاده، مع التطرق إلى مستوياته المختلفة وأنماطه المتنوعة، إضافة إلى الغايات التي يهدف إلى تحقيقها والوسائل المعتمدة لتجسيده عملياً. كما يناقش أهم المؤشرات المستخدمة في تقييم درجة التنوع وعلاقتها بتحقيق النمو والتنمية الاقتصادية، مع إبراز الأهمية الاستراتيجية للصناعات التحويلية في دعم هذا التوجه. ويتناول كذلك دور السياسات الحكومية والابتكار التكنولوجي، إلى جانب أهمية تعزيز التعاون بين القطاعين العام والخاص في إنجاح مسار التنوع. ويختتم الفصل بعرض موجز لبعض التجارب الدولية والعربية التي تمكنت من توظيف الصناعات التحويلية لدعم التنوع الاقتصادي، من بينها ماليزيا، إندونيسيا، السعودية وقطر، بهدف الاستفادة من تجاربها وفهم التحديات المرتبطة بالتطبيق.

وتتم هيكلة الفصل الثاني في المباحث التالية:

- ✓ المبحث الأول: ماهية التنوع الاقتصادي؛
- ✓ المبحث الثاني: مؤشرات قياس التنوع الاقتصادي وتأثيرها على النمو والتنمية الاقتصادية؛
- ✓ المبحث الثالث: استراتيجيات تعزيز دور الصناعة التحويلية في التنوع الاقتصادي؛
- ✓ المبحث الرابع: تحليل تجريبي مختصر لتجارب بعض الدول النامية والدول العربية في ربط الصناعة التحويلية بالتنوع الاقتصادي.

المبحث الأول: ماهية التنوع الاقتصادي

يستعرض هذا المبحث المفاهيم الأساسية للتنوع الاقتصادي، مستوياته، وأنواعه، مع التركيز على الأهداف والآليات التي تمكن من تحقيقه بفعالية.

المطلب الأول: تعريف التنوع الاقتصادي ومستوياته

إنّ فهم التنوع الاقتصادي ومستوياته المختلفة أمراً جوهرياً لتحديد المسارات الممكنة لتطوير بنية الاقتصاد الوطني وهو ما سنتطرق له في النقاط التالية:

أولاً: تعريف التنوع الاقتصادي

التنوع الاقتصادي هو "عملية إستراتيجية تهدف إلى توسيع قاعدة الإنتاج الوطني من خلال إدماج قطاعات جديدة تولد دخلاً متنوعاً، وتقليل الاعتماد المفرط على قطاع اقتصادي واحد فقط. تسعى هذه العملية إلى خلق فرص استثمارية ذات قيمة مضافة أعلى وتوفير وظائف أكثر إنتاجية للقوى العاملة، مما يسهم في تعزيز معدلات النمو الاقتصادي على المدى الطويل. يتضمن التنوع الانتقال من اقتصاد يهيمن عليه مورد أو نشاط اقتصادي واحد إلى اقتصاد متوازن قائم على مجموعة متنوعة من القطاعات الصناعية والزراعية، ما يعزز قدرة الدولة على تحقيق الاكتفاء الذاتي والاستقرار الاقتصادي والتنمية المستدامة. كما يرتبط التنوع بإعادة هيكلة دور الدولة داخل الاقتصاد، من خلال تقليص الدور المركزي للقطاع العام، وتحفيز مشاركة القطاع الخاص في مختلف الأنشطة الاقتصادية، وهو ما يؤدي إلى تحقيق مصادر دخل أكثر استدامة وثباتاً تعزز من قوة الاقتصاد الوطني في مواجهة التقلبات"³¹

³¹ سايح حنان، سياسات التنوع الاقتصادي في الجزائر (واقع وأفاق) من 2001 إلى 2020، مجلة التنمية والاستشراف للبحوث والدراسات، المجلد 07 العدد 02، ديسمبر 2022، ص 84.

إذن "تُوصف الاقتصاديات بأنها متنوّعة إذا كانت بنيتها الإنتاجية موزعة على عدد كبير من الأنشطة المختلفة فيما بينها من حيث طبيعة السلع والخدمات المُنتجة"³².

بناءً على ما سبق، يمكن تعريف التنوع الاقتصادي على أنه عملية استراتيجية تهدف إلى الحد من الاعتماد المفرط على قطاع اقتصادي واحد في تكوين الناتج المحلي الإجمالي، من خلال تعزيز مساهمة قطاعات أخرى وتنويع مصادر الدخل والإنتاج.

والتنوع في شكله الواسع يتضمن³³:

- **تنويع الإنتاج:** وهذا خلال مساهمة جميع القطاعات في توليد الناتج والدخل المحلي؛
- **تنويع الصادرات:** هي زيادة تنافسية السلع المحلية في الأسواق الخارجية من خلال الاستراتيجيات الهادفة ومن أبرزها تقديم الحوافز المالية والعينية للمستثمرين والصناعيين.

ثانيًا: مستويات وأبعاد التنوع الاقتصادي

ترتبط أبعاد التنوع الاقتصادي بعدة انعكاسات مهمة، نظرًا لاعتمادها بدرجة كبيرة على البنية الهيكلية للدول وخصائصها الاقتصادية. ومن أبرز صور هذا التنوع تنوع الناتج المحلي الإجمالي، إضافة إلى تنوع الصادرات سواء من حيث السلع والخدمات المصدّرة أو من حيث تعدد الشركاء التجاريين. كما يُعد تنوع الميزانية من الجوانب المهمة كذلك، ويقصد به تنويع مصادر الإيرادات العامة وتوجيهات الإنفاق الحكومي.³⁴

³² BERTHELEMY, J.-C, Commerce international et diversification économique. Revue d'économie politique, 115(5), (2005), P 598.

³³ سايح حنان، مصدر سبق ذكره، ص 84.

³⁴ Samer MEHIBEL, Diversification économique, qualité des institutions et ressources naturelles : cas de l'Algérie, les cahiers de cread-Vol-38 n° 03-2022, P 113-114.

يرتبط الحدّ من التهميش الاقتصادي بتوسيع الهيكل الاقتصادي ليضمّ مزيداً من القطاعات الإنتاجية القادرة على خلق فرص العمل وتحفيز النشاط الاقتصادي. ويُقاس ذلك عادةً بارتفاع مساهمة قطاعات كالصناعة والخدمات في الناتج المحلي الإجمالي.

كذلك تمرّ الدول بمراحل تطور اقتصادي تشبه "مخروطات" من التنوع، حيث تتغير طبيعة ما تنتجه وتصدره مع تراكم راس المال وصعودها في سلاسل القيمة. ومع مرور الوقت، تفقد الأنشطة التقليدية مثل تصدير المواد الخام أهميتها، ويزداد الاعتماد على قطاعات أكثر تطوراً مثل التصنيع. في المقابل، يركز التصور الثاني على تنوع الصادرات، سواء من حيث نوع السلع أو عدد الشركاء التجاريين. فالدول التي تنتقل من تصدير عدد محدود من المنتجات الى مجموعة اوسع من السلع والخدمات، وتصدر الى اسواق جديدة، تعزز بذلك اندماجها في سلاسل القيمة العالمية.

هذا الانفتاح والتنوع في التجارة الخارجية يمكن أن يمنح الشركات المحلية فرصاً أكبر للنمو والمنافسة، من خلال الاستفادة من نقل التكنولوجيا، واكتساب الخبرات، ورفع الكفاءة.

المطلب الثاني: أنواع التنوع الاقتصادي

يمكن تصنيف التنوع الاقتصادي وفقاً لمستويين رئيسيين: التنوع على المستوى الكلي، والتنوع على المستوى الجزئي، ولكل منهما خصائص وأشكال تعكس توجهات مختلفة في السياسات الاقتصادية والاستثمارية³⁵.

³⁵ سليم مجلّخ، قياس وتحليل التنوع الاقتصادي في الجزائر للفترة 1996-2019، Vol. 16، revue Algérienne d'Economie et gestion، 2022N° 01 2022، ص 49 50.

أولاً: التنوع على المستوى الكلي

يركّز هذا النوع من التنوع على إعادة هيكلة شاملة لاقتصاد الدولة بهدف تقليل الاعتماد على قطاع واحد وزيادة المساهمة النسبية لقطاعات أخرى في الناتج المحلي الإجمالي. ومن أبرز أشكال هذا المستوى:

1- **تنوع الإنتاج أو النشاط الإنتاجي**: ويقصد به توسيع قاعدة الإنتاج عبر تطوير قطاعات اقتصادية

متعددة كالصناعة، الزراعة، والخدمات، بحيث لا يظل الاقتصاد مرتبطاً بمورد أو نشاط واحد؛

2- **تنوع التجارة الخارجية**: يتمثل في تنوع الصادرات والواردات، من خلال تصدير مجموعة واسعة

من السلع والخدمات بدلاً من الاعتماد على سلعة رئيسية واحدة، مثل النفط أو الغاز؛

3- **تنوع الأصول**: سواء تعلق الأمر بالأصول الطبيعية مثل الموارد الجغرافية والمعدنية، أو الأصول

المنتجة كالمصانع والمعدات، بهدف دعم تنمية شاملة ومستدامة؛

4- **تنوع القطاعات التنافسية**: يركّز على دعم القطاعات التي يمكن أن تحقق ميزة تنافسية على

الصعيدين الإقليمي والدولي، عبر الابتكار والتكنولوجيا والقدرات الإنتاجية المتقدمة.

ثانياً: التنوع على المستوى الجزئي

يعنى هذا المستوى بالممارسات والسياسات التي تعتمدها المؤسسات أو القطاعات الاقتصادية منفردة

لتوسيع نطاق منتجاتها أو أسواقها، وتشمل:

1- **التنوع العمودي (الرأسي)**: يتمثل في توسيع سلسلة القيمة الإنتاجية، سواء من خلال الانتقال إلى

تصنيع مدخلات الإنتاج (تصنيف للأعلى)، أو من خلال إنتاج سلع نهائية تعتمد على المدخلات

الحالية (تصنيف للأسفل)؛

2- **التنوع الأفقي**: يشير إلى تطوير منتجات جديدة اعتماداً على نفس المهارات والخبرات الفنية

المكتسبة من صناعات قائمة، مما يسمح بالاستفادة من البنية التحتية المتاحة؛

3- **التنوع الجانبي**: يتجسد في دخول مجالات إنتاجية لا علاقة لها مباشرة بالأنشطة الحالية، ما

يسمح بدخول أسواق جديدة وتقليل الاعتماد على منتج واحد؛

4- **التنوع الشامل**: يجمع بين توسيع تشكيلة المنتجات واستهداف أسواق جديدة في آن واحد، مما

يضعف من فرص النمو والانتشار؛

5- **التنوع الجغرافي**: يتضمن التوسع نحو مناطق أو بلدان جديدة من حيث التسويق أو الإنتاج، مما

يتطلب القدرة على التكيف مع بيئات تنظيمية وثقافية مختلفة؛

6- **محاولة التوسع لاحقاً** إلى شرائح جديدة من المستهلكين؛

7- **التنوع المالي**: يهدف إلى توزيع الاستثمارات على مجالات متنوعة لتقليل المخاطر المرتبطة

بتقلبات السوق أو فشل مشروع معين.

تقسيم إضافي: التنوع المرتبط وغير المرتبط

❖ **التنوع المرتبط**: يكون من خلال الدخول في أنشطة أو صناعات جديدة لها علاقة من حيث

التكنولوجيا أو السوق أو سلسلة التوريد بالنشاط الأصلي للمؤسسة أو القطاع؛

❖ **التنوع غير المرتبط**: يعتمد على الدخول في مجالات مختلفة تماماً عن النشاط الأساسي، دون

وجود ترابط مباشر، وغالباً ما يكون بدافع استغلال فرص استثمارية جديدة أو تحقيق توازن في

المخاطر.

المطلب الثالث: أهداف التنوع الاقتصادي وآليات تحقيقه

في ظل عالم يتقلب باستمرار، تزداد الحاجة إلى بناء اقتصاد قادر على التكيف مع الأزمات ومواجهة الصدمات الخارجية، سواء كانت نتيجة تقلبات في أسعار النفط أو تغيرات في الأسواق العالمية. فكلما زادت قدرة الدولة على التعامل مع هذه التحديات، كلما أصبح اقتصادها أكثر استقراراً وأقل عرضة للخطر.

أولاً: أهداف التنوع الاقتصادي

يصبح تنوع الاقتصاد خطوة ضرورية، لا مجرد خيار. إذ يساعد على خلق مصادر دخل جديدة من خلال تطوير قطاعات مختلفة، بدل الاعتماد المفرط على الصادرات التقليدية أو قطاع واحد فقط. ومع تنوع النشاطات الاقتصادية، يمكن للدولة أن تقلل من وارداتها عبر تعزيز الإنتاج المحلي، فتصل بذلك إلى نوع من الاكتفاء الذاتي، خصوصاً في السلع والخدمات الأساسية. كما أن تنوع الاقتصاد لا يُسهم فقط في التوازن المالي، بل يفتح آفاقاً جديدة للتوظيف، من خلال إنشاء فرص عمل في مجالات متنوعة، ما يُحسن مستوى المعيشة ويمنح الأفراد فرصاً حقيقية للمشاركة في التنمية.

الغاية من هذا التنوع ليست فقط في الأرقام، بل في خلق اقتصاد شامل ومتوازن، لا يُدار من طرف جهة واحدة أو قطاع مهيمن، بل يشمل قطاعات إنتاجية، خدمية، ومالية، تعمل معاً في بناء بنية اقتصادية متماسكة قادرة على الصمود والنمو.

وهذا التنوع الاقتصادي لا ينعكس فقط على فرص العمل والنمو، بل يسهم كذلك في زيادة القيمة المضافة للاقتصاد الوطني، من خلال ترابط القطاعات وتحويل مخرجات بعضها إلى مدخلات لأخرى، مما يُعزز الإنتاجية ويرفع من مستوى الدخل العام.

وفي النهاية، فإنّ بناء اقتصاد قوي لا يتحقق إلا بإدارة واعية وفعالة للموارد الطبيعية والبشرية، مع قدرة على التكيف مع المتغيرات العالمية، والحد من التبعية للمحروقات. ويستدعي ذلك الاستثمار في التكنولوجيا، والتعليم، ورأس المال البشري، من أجل خلق قاعدة إنتاجية حقيقية تكون ركيزة للتنمية المستدامة، وتضع البلاد على طريق النمو الشامل طويل الأمد³⁶.

ثانيًا: قواعده

بني التنوع الاقتصادي على قواعد أساسية يمكن تلخيصها فيما يلي:

1. **القاعدة الأولى:** تقوم على مبدأ المفاضلة بين المجالات أو القطاعات التي يمكن من خلالها تحقيق تنوع اقتصادي فعال أو توسيع دائرة النشاط الاقتصادي؛
2. **القاعدة الثانية:** تركز على مدى توافر الموارد وإمكانية استخدامها بكفاءة، سواء كانت مادية أو بشرية أو تقنية، بما يضمن الوصول إلى مستوى فعلي وملمووس من التنوع الاقتصادي³⁷.

ثالثًا: آليات تحقيق أهداف التنوع الاقتصادي

تكمّن آليات تحقيق أهداف التنوع الاقتصادي فيما يلي:

1. **تحفيز المناخ الاستثماري:** يجب على الدولة بناء بيئة استثمارية تشجع على جذب الاستثمارات، وذلك من خلال تسهيل الإجراءات الإدارية، تقديم الإعفاءات الضريبية، وضمان الاستقرار السياسي والأمني؛

³⁶ سراج خولة، دور تنوع الاقتصاد في تحقيق التنمية المستدامة، مجلة الدراسات البيئية والتنمية المستدامة، المجلد 03، العدد 01، 2024، ص 195.

³⁷ قرومي حميد، "ضرورة التنوع الاقتصادي في ظل انهيار أسعار النفط"، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، العدد 11، 2017، ص 271.

2. وضع أهداف استراتيجية واضحة: يجب أن يتم وضع التنوع الاقتصادي في مقدمة الأولويات

الاستراتيجية لدى أصحاب القرار والمخططين الاقتصاديين، وتسخير كافة الموارد المادية والمالية والبشرية لتحقيق هذه الأهداف؛

3. معالجة التحديات الداخلية: من المهم أن تقوم الدولة بمعالجة القضايا الداخلية التي تعوق التنمية

الاقتصادية، مثل الفساد وضعف البنية التحتية؛

4. تحديد الآليات الفعالة: يتطلب التنوع الاقتصادي استخدام آليات فعالة مثل دعم القطاع الخاص

وتطوير الصناديق السيادية وغيرها من الأدوات المالية التي تسهم في دعم الاقتصاد المحلي؛

5. دور الدولة في الإشراف: يجب أن تقوم الدولة بدور إشرافي فعال على الأداء الاقتصادي، مع

التدخل عند الحاجة لضمان استدامة النمو الاقتصادي وتحقيق أهداف التنوع.

بذلك، يمكن القول إنَّ التنوع الاقتصادي هو أساس لتحقيق الاستقلال الاقتصادي والتصدي

للأزمات، من خلال تنمية قاعدة إنتاجية متنوعة تدعم الاستقرار الاقتصادي في مواجهة التحديات العالمية.

تعتبر هذه المحددات من العوامل الأساسية التي تساهم في تحقيق التنوع الاقتصادي المستدام. يمكن

تلخيصها على النحو التالي³⁸:

1. الحوكمة: يعرفها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على أنها الحكم الرشيد الذي بدوره "تمارسه السلطة

السياسية والاقتصادية والإدارية في إدارة شؤون العامة على مختلف الدرجات والمستويات". وتشمل

الحوكمة كل العمليات التي تعبر عن المصالح الأفراد في مختلف الآليات والمؤسسات، في ممارسة

ما لهم وما عليهم قانونيا المتعلقة في حل نزاعاتهم، والحكم الرشيد يتسم بخاصيتين أساسيتين هما

³⁸ سايح حنان، مصدر سبق ذكره، ص 87، 88.

المشاركة والشفافية، وكذلك مبادئ أخرى تؤدي إلى تحسين أداء الحكومة وتعزيز العدالة والمساءلة؛³⁹

2. **الموارد الطبيعية:** تعتبر الموارد الطبيعية من العوامل المهمة في دعم التنوع الاقتصادي، حيث يمكن استغلالها لتنويع مصادر الدخل وزيادة الصادرات الوطنية، مما يساهم في زيادة الناتج المحلي الإجمالي وتوسيع الاقتصاد؛

3. **القطاع الخاص:** يلعب القطاع الخاص دوراً حيوياً في تعزيز التنوع الاقتصادي، حيث يعمل على قيادة الابتكار وتطوير القطاعات الاقتصادية غير المرتبطة بالموارد الطبيعية، مما يساعد على زيادة التنوع في الإنتاج والنشاط الاقتصادي؛

4. **العوامل الإقليمية:** التكامل الإقليمي والتعاون بين الدول في المنطقة يعد من الاستراتيجيات المهمة للتنوع الاقتصادي، حيث يساعد في تسهيل التجارة البينية وتبادل الموارد والخبرات. يشمل ذلك أيضاً تحسين نظم إدارة الجمارك وتسهيل حركة السلع والخدمات؛

5. **الموارد البشرية:** يعد الاستثمار في رأس المال البشري، خاصة في مجالات التعليم والتدريب، أحد العوامل الحاسمة لتحقيق نمو اقتصادي مستدام. من خلال تحسين مهارات العمال وتعزيز الابتكار، يمكن تعزيز الإنتاجية وزيادة قدرة الاقتصاد على التكيف مع التغيرات العالمية.

هذه المحددات تساهم بشكل مباشر في بناء اقتصاد متنوع ومستدام يعزز قدرة الدول على التعامل مع التحديات الاقتصادية المختلفة⁴⁰.

تتعدد الآليات التي يمكن اتباعها لتحقيق التنوع الاقتصادي، وتختلف من اقتصاد إلى آخر بناءً على الظروف والموارد المتاحة. من بين أبرز هذه الآليات:

³⁹ بد العزيز الناهض، مبادئ ونظريات الحوكمة من منظور الشريعة الإسلامية، مجلة الرسالة، vol 02 ، جوان 2018 ، ص 75-76.

⁴⁰ سايح حنان، مصدر سابق، ص 87، 88.

تختلف شروط وأسس نجاح عملية التنوع الاقتصادي من بلد إلى آخر، وذلك بحسب طبيعة اقتصاده، وموارده، ومدى جاهزيته. ومع ذلك، هناك بعض الآليات المشتركة التي يمكن أن تلعب دوراً محورياً في هذه العملية، من أبرزها ما يلي⁴¹:

1- الشراكة بين القطاعين العام والخاص

الشراكة بين القطاعين العام والخاص تلعب دوراً محورياً في ترشيد الجهود المبذولة من قبل الدولة لترقية الاقتصاد وتقسيم العبء المالي وعدم تحميله كاملاً وحدها، خاصة في المشاريع الاستراتيجية ذات التكلفة العالية والبنية التحتية الضخمة. وهذا عبر التعاون مع الخواص، بحيث يمكن تقليل المخاطر الاستثمارية، وتحقيق نتائج اقتصادية أفضل، وزيادة النمو.

هذا التعاون لا يخفف فقط الضغط على الدولة، بل يفتح المجال أمام القطاع الخاص ليأخذ دور الريادة في دعم وتحريك عجلة الاقتصاد.

2- جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة

في ظل التقلبات الحالية، أصبح من الصعب الاعتماد الكامل على الإنتاج المحلي في كل المجالات. لذا فإنّ فتح المجال أمام الاستثمارات الأجنبية أصبح ضرورة، لأنّه يساعد في بناء قدرات إنتاجية قوية داخل الدولة، ويمنح الصناعات المحلية فرصة لاندماج في الأسواق العالمية. هذا النوع من الاستثمار يعزز التنوع، ويسهم في تطوير البنية الاقتصادية وإعادة هيكلتها بما يتماشى مع التغيرات العالمية.

3- دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة:

المشروعات الصغيرة والمتوسطة هي اساس الاقتصاد القوي، من خلال ما يلي:

- إتاحة فرص عمل حقيقية ومستدامة، خاصة لفئات الشباب، وبتكلفة أقل مقارنة بالمؤسسات الكبرى؛

⁴¹ سايح حنان، مصدر سابق، ص 88.

- تقليص الاعتماد على الاستيراد مما يساعد في تحسين ميزان المدفوعات وذلك من خلال تصنيع المنتجات محليا وبأسعار تنافسية؛
- تعزيز الروابط داخل الاقتصاد الوطني، من خلال تزويد الشركات الكبرى بمواد أو خدمات إنتاجية، أو المشاركة في بعض مراحل التصنيع؛
- زيادة الناتج المحلي وتحقيق عوائد الجباية، إلى جانب دعم الصادرات ورفع القدرة التنافسية للمنتج المحلي؛
- تقليص التكلفة في حالة الإفلاس أي الأعباء تكون قليلة مقارنة بالشركات الكبرى.

إضافة إلى ذلك، تساهم هذه الصناعات في زيادة الناتج المحلي الخام وتوسيع الإيرادات المالية من خلال الضرائب، مما يعزز قدرة الدولة على تحقيق النمو الاقتصادي المستدام. كما تساهم هذه الصناعات في زيادة القدرة التصديرية للمنتجات المحلية، مما يعزز مكانة الاقتصاد المحلي في الأسواق العالمية. ومنه تعزيز آليات الشراكات بين القطاعين العام والخاص، جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، ودعم القطاعات الصغيرة والمتوسطة، مما يساهم في تنويع الاقتصاد وتحقيق الاستدامة الاقتصادية على المدى المتوسط والطويل.

المبحث الثاني: مؤشرات قياس التنويع الاقتصادي وتأثيرها على النمو والتنمية الاقتصادية

يعد قياس التنويع الاقتصادي خطوة ضرورية لفهم مدى تطور الهياكل الإنتاجية للدول، وتحديد قدرتها على مواجهة التقلبات الاقتصادية. وتساعد مؤشرات التنويع في رصد تأثير هذا التحول على النمو الاقتصادي وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

المطلب الأول: مؤشرات التنوع الاقتصادي وسبل قياسه

تعتبر مؤشرات التنوع الاقتصادي أداة لفهم مدى توازن وتنوع البنية الاقتصادية للدولة.

أولاً: مؤشرات التنوع الاقتصادي.

هناك عدة مؤشرات تدل على مدى التنوع الاقتصادي لأي دولة، وأهمها:

1. معدل ودرجة التغير الهيكلي:

كما تظهرها النسبة المئوية لإسهام القطاعات المختلفة في الناتج المحلي الإجمالي، بالإضافة إلى زيادة أو انخفاض إسهام هذه القطاعات مع مرور الزمن. ومن المفيد قياس معدلات النمو الحقيقية للناتج المحلي الإجمالي حسب القطاع، حيثما توفرت البيانات الخاصة بذلك.

2. معدل عدم استقرار الناتج المحلي الإجمالي:

يرتبط هذا المعدل بدرجة تقلب أسعار النفط، إذ يُفترض أن يساهم التنوع الاقتصادي في التقليل من حدة هذه التقلبات وتحقيق قدر أكبر من الاستقرار مع مرور الوقت.

3. تطور إيرادات النفط والغاز كنسبة من إجمالي إيرادات الحكومة:

أحد أهداف التنوع هو تقليل الاعتماد على إيرادات النفط. ومن المؤشرات المفيدة الأخرى، وتيرة اتساع قاعدة الإيرادات غير النفطية على مر الزمن، إذ يدل ذلك على النجاح في تطوير مصادر جديدة للإيرادات غير النفطية⁴².

⁴² ضيف أحمد، واقع التنوع الاقتصادي في الجزائر والية تفعيله لتحقيق تنمية اقتصادية مستدامة، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 14 / العدد 19، 2018، ص 23.

4. نسبة الصادرات غير النفطية إلى إجمالي الصادرات:

تمثل الزيادة المستمرة في صادرات السلع غير النفطية دليلاً على التوسع في التنوع الاقتصادي. مع ذلك، يجب أن تؤخذ التغيرات قصيرة الأجل في هذا المؤشر بحذر، حيث قد تكون ناتجة عن تقلبات أسعار النفط أو حجم الصادرات النفطية.

5. تطور إجمالي العمالة حسب القطاع:

يعكس هذا المؤشر التغيرات في توزيع العمالة بين القطاعات المختلفة، مما يعكس تحول هيكل الاقتصاد المحلي وتنوعه. يجب أن يُظهر هذا التغير أيضاً تزايد النشاط الاقتصادي في القطاعات غير النفطية.

6. تغير إسهام القطاعين العام والخاص في الناتج المحلي الإجمالي:

يعتبر هذا المؤشر بالغ الأهمية حيث يعكس التنوع الاقتصادي زيادة دور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي المحلي، وهو ما يعد جزءاً من جهود تقليل الاعتماد على القطاع العام.

7. مقاييس الإنتاجية:

يمكن تطبيق هذه المقاييس على الأنشطة المتنوعة في القطاع الخاص لقياس معدل نموها وتحديثها. يتم استخدامها لتقييم تطور الإنتاجية وتحسينها على مر الزمن في مختلف المجالات الاقتصادية.⁴³

⁴³ د. لطرش ذهبية، تحديات التنوع الاقتصادي في الجزائر في ظل تداعيات الصدمة النفطية، مجلة التمويل والاستثمار والتنمية المستدامة، المجلد 04/العدد 01، جوان 2019، ص 33.

ثانياً: مؤشرات قياس التنوع الاقتصادي

من أبرز مؤشرات قياس التنوع الاقتصادي نذكر ما يلي:

1. مؤشر هرفندل-هيرشمان: (Herfindahl-Hirschman Index)

يُعد مؤشر هرفندل-هيرشمان (Herfindahl-Hirschman Index) من أبرز المؤشرات التي تقيس درجة التنوع الاقتصادي لأي اقتصاد. تتراوح قيمته بين الصفر (0) والواحد (1)، حيث يشير اقتراب هذا المؤشر من الصفر إلى تنوع اقتصادي، بينما يشير اقترابه من الواحد إلى قلة التنوع الاقتصادي، أي إلى التركيز الاقتصادي. يتم حساب هذا المؤشر بناءً على العلاقة التالية⁴⁴

• X_i : ناتج محلي إجمالي في القطاع i ؛

• X : الناتج المحلي الإجمالي (GDP) ؛

• N : عدد مكونات الناتج (عدد القطاعات) ؛

$$HHI = \sum_{i=1}^N \left(\frac{GDP_i}{X} \right)^2$$

2. مؤشر أوجيف: (The Ogive Index)

يُعد مؤشر أوجيف من الأدوات الإحصائية التي تمّ تطويرها سنة 1983 لقياس درجة التنوع الاقتصادي، ويُعبّر عنه بالعلاقة التالية:

$$OGV = \sum_{i=1}^N \left(\frac{S_i - \frac{1}{N}}{\frac{1}{N}} \right)^2$$

• OGV : قيمة مؤشر أوجيف لقياس درجة التنوع الاقتصادي؛

⁴⁴ أبلعما أسماء، استراتيجية التنوع الاقتصادي في الجزائر على ضوء بعض التجارب الدولية، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 07 العدد 01، 2018 ص 333.

- N : عدد القطاعات الاقتصادية في الدراسة؛
 - i : يمثل كل قطاع اقتصادي على حدة؛
 - S_i : حصة القطاع i من الناتج المحلي الإجمالي أو من إجمالي النشاط الاقتصادي؛
 - $1/N$: يمثل التوزيع المتساوي المثالي بين جميع القطاعات (أي حالة تنوع كامل).
- تتراوح قيمة هذا المؤشر بين الصفر والواحد، فعندما تقترب القيمة من الصفر فهذا يدل على تنوع اقتصادي مرتفع، أما عندما تقترب من الواحد فيشير ذلك إلى ضعف التنوع أو التركيز الاقتصادي في عدد محدود من الأنشطة.

3. نموذج المدخلات والمخرجات: (Input-Output Model)

يُعرف هذا النموذج أيضًا باسم نموذج التشابك القطاعي، ويهدف إلى تحليل العلاقات المتبادلة بين القطاعات الاقتصادية المختلفة من خلال تتبع كيفية انتقال الموارد والمدخلات من قطاع إلى آخر لإنتاج السلع والخدمات، مما يسمح بفهم الترابط البنوي داخل الاقتصاد الوطني⁴⁵.
ويحسب كما يلي:

$$X = AX + Y$$

حيث:

- X : إجمالي الإنتاج لكل القطاعات؛
- A : مصفوفة معاملات المدخلات التقنية؛
- Y : الطلب النهائي (الاستهلاك، الاستثمار، الصادرات،).

⁴⁵ سارة عجمي، مؤشرات التنوع الاقتصادي: دراسة تحليلية للفترة (1991-2021)، المجلة الجزائرية للسياسات العامة، المجلد 12، العدد الأول، 2024، ص 56.

المطلب الثاني: أثر تنوع القاعدة الاقتصادية على النمو والتنمية المستدامة

ساهم تنوع القاعدة الاقتصادية في تعزيز النمو الشامل وتحقيق أهداف التنمية المستدامة

أولاً: النمو الاقتصادي

يعبر النمو الاقتصادي عن التزايد الكمي في إنتاج السلع وتقديم الخدمات داخل دولة أو منطقة معينة خلال فترة زمنية محددة. ويُستخدم الناتج المحلي الإجمالي (GDP) كمؤشر رئيسي لقياس هذا النمو، حيث يُراعي جميع الأنشطة الإنتاجية التي تمت داخل حدود الدولة، بغض النظر عن جنسيات الفاعلين الاقتصاديين.

يُحسب النمو الاقتصادي من خلال الفرق في الناتج المحلي الإجمالي بين سنتين متتاليتين، وذلك باستخدام المعادلة التالية:

$$G(n) = \frac{GDP(n) - GDP(n-1)}{GDP(n-1)}$$

حيث:

• G = النمو الاقتصادي؛

• $GDP(n)$ = الناتج المحلي الخام لسنة (n)؛

• $GDP(n-1)$ = الناتج المحلي الخام لسنة (n-1)؛

ويجدر بالذكر أنّ قيمة الناتج المحلي قد تُحسب بأسعار الاسمية (تأخذ بعين الاعتبار التضخم) أو

بأسعار حقيقية (مُعَدلة حسب التضخم).

أما مكتب التحليل الاقتصادي الأمريكي (BEA) فعرف الناتج المحلي الإجمالي على أنه القيمة الإجمالية للسلع والخدمات التي تم إنتاجها داخل الدولة، بعد خصم قيمة المدخلات المستخدمة في عملية الإنتاج.

بشكل أدق، يُحتسب الناتج المحلي الإجمالي من خلال جمع مكونات أربعة رئيسية:

- الإنفاق الاستهلاكي الخاص؛
- إجمالي الاستثمارات المحلية الخاصة؛
- صافي الصادرات (الصادرات مطروحًا منها الواردات) ؛
- إنفاق الحكومة على الاستهلاك والاستثمار⁴⁶.

ويعرف GDP كذلك على أنه مؤشر يتميز بقدرته على تقديم معلومات حول القيم المضافة المُحققة داخل الدولة ما. فهو يوضح بشكل أدق قيمة الإنتاج المنجز في بلد ما خلال سنة واحدة. ويقتصر نطاقه على الإنتاج المباع في السوق، لذا فإن الإنتاج الذي يستهلكه الأفراد بأنفسهم يُستبعد في الغالب من التحليل. ويحسب الناتج المحلي الإجمالي على أنه مجموع الإنتاجات التي ينجزها مختلف الفاعلين الاقتصاديين، مع خصم الاستهلاكات الوسيطة، وذلك لتقادي الحساب المزدوج. وأخيرًا، ينبغي التذكير بأن هذا المؤشر مفيد لكنه له حدوده⁴⁷.

⁴⁶ زاتيمي محمد عبد الرحمن، أثر الصناعة التحويلية على النمو الاقتصادي الجزائري 2000-2021، مجلة الابداع 2024، ص 114.

⁴⁷ Olivier Boissin, Développement économique, de quoi parle-t-on ? Une analyse en 20 questions, Hal 2022, P8.

وهكذا، يُمثل الناتج المحلي الإجمالي مجموع القيمة المضافة الناتجة عن مختلف الأنشطة الاقتصادية، محسوبة وفق أسعار السوق مع بعض التعديلات المحاسبية.

ثانياً: التنمية

من منظور فلسفي وسوسيولوجيا تفهم التنمية على أنها ليست مجرد زيادة في الناتج أو النمو الاقتصادي، بل عملية مركبة تشمل تغييرات جذرية في البنى الاقتصادية والاجتماعية، وهي عملية مقصودة ومخطط لها تخضع للإرادة البشرية خلال فترات زمنية محددة⁴⁸.

ثالثاً: التنمية المستدامة

يُعرّف الاقتصادي البارز "روبرت سولو" ^{**}، الحائز على جائزة نوبل عام 1989، التنمية المستدامة على أنها مسؤولية تجاه الأجيال القادمة، تقوم على تجنب استنزاف قدراتها الإنتاجية، والحفاظ على ما نملكه اليوم من موارد كما هو، أو أفضل من ذلك.

فهو لا يربط مفهوم التنمية فقط بالإنتاج والموارد، بل يرى أن البيئة جزء أساسي منها، ويشدد على أهمية التفكير في نوعية البيئة التي سنتركها لمن سيأتي بعدنا⁴⁹.

⁴⁸ كوبيبي حفصة، النمو، التنمية، التنمية المستدامة مراجع للمفاهيم، مجلة الموافق للبحوث والدراسات في المجتمع والتاريخ، المجلد 17، 2022، ص 172.

^{**} روبرت سولو (Robert Solow) هو اقتصادي أمريكي بارز، يُعدّ من رواد الاقتصاد الكلي الحديث، واشتهر بأعماله في نظرية النمو الاقتصادي. ⁴⁹ بايزيد، علي. (2022). التنمية المستدامة: مفهومها، أبعادها، ومؤشراتها. "حالة مؤشر الأداء البيئي العالمي"، مجلة المغربي للدراسات الاقتصادية والمالية، المجلد 06، العدد 02، ص 275.

رابعاً: التأثير التنوع على النمو والتنمية الاقتصادية الاقتصادي

منذ القرن الثامن عشر، أصبح قطاع الصناعة المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي لكثير من الدول المتقدمة والنامية. ومع نمو قطاع الخدمات بشكل مضطرد وارتفاع مساهمته في حواجز 70% من قيمة الناتج المحلي العالمي، والتطور الكبير لقطاع الاتصالات والمعلومات خلال السنوات الماضية، وانخفاض نسبة المشتغلين في القطاع الصناعي في مختلف دول العالم، أثار ذلك تساؤلات حول المدى الذي سيلعبه قطاع الصناعة في النمو الاقتصادي العالمي مستقبلاً، خاصة للدول النامية.

وقد أشارت الدراسات العديدة إلى أنه رغم تراجع مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي وتشغيل العمالة على الصعيد العالمي خلال السنوات الأخيرة بالمقارنة مع منتصف بعض السياسات من القرن الماضي، إلا أنّ الكثافة العالية أظهرت أنه سيظل أساسياً للتنمية الاقتصادية للعديد من الأسباب، أهمها:

- يبقى القطاع الصناعي أحد القطاعات المناسبة لاستيعاب العمالة المحلية خاصة في الدول النامية؛
- إنّ هذا القطاع يشكل محور عملية الابتكار والتطوير، وأنّ القطاعات الأخرى الخدمية تعمل على تقديم خدمات لهذا القطاع من خلال علاقات شبكية وخدمية مع الشركات الأخرى؛
- التوسع في تنمية قطاع الصناعة يسهم في تنويع مصادر الإنتاج والدخل والصادرات وتوفير موارد النقد الأجنبي وعلاج مشكلات عجز ميزان المدفوعات في الدول النامية، وذلك من خلال تصنيع سلع محل الواردات أو تصنيع سلع للتصدير⁵⁰.

⁵⁰ د. نوى نبيلة، استراتيجية تطوير الصناعات التحويلية لتحقيق التنوع الاقتصادي خارج النفط - الإمارات العربية المتحدة نموذجاً، مجلة معهد العلوم الاقتصادية (مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة)، المجلد 20 - العدد 03 2017، ص 121 - 122.

المطلب الثالث: دور الصناعة التحويلية وتحديات التنوع الاقتصادي

تُعَدّ الصناعة التحويلية محركاً مفصلياً للتنوع الاقتصادي رغم ما تواجهه من تحديات وعراقيل

متعددة.

أولاً: أهمية الصناعة التحويلية في التنوع الاقتصادي

إنَّ غياب تنوع مصادر النمو الاقتصادي يكرّس الاعتماد المفرط على تصدير السلع الأولية أو الريعية. ويُعَدّ تصدير المواد الأساسية، خصوصاً النفط والمعادن، المحرك الرئيس للنمو الاقتصادي في إفريقيا عمومًا وفي الدول العربية على وجه الخصوص في المرحلة الراهنة. وعلى عكس هذا التوجه، تسلك العديد من الدول النامية، خاصة في شرق آسيا، مسارًا مختلفًا يقوم على استراتيجيات صناعية تعتمد بدرجة أكبر على تطوير الصناعات التحويلية كقاطرة للنمو الاقتصادي.

حيث أنَّ اعتماد إفريقيا بصفة عامة والدول العربية بصفة خاصة على نمو قائم على السلع الأساسية المليئة بالمخاطر والمتصلة بإخراج الموارد الأساسية وتقديرها، وقلة المناعة إزاء تدهور شروط التبادل التجاري غير الملائمة، ومخاطر المغالاة في تقدير قيمة سعر صرف العملة المتداولة، وضعف روابط الاقتصاد الوطني في مراحل ما قبل الإنتاج وما بعده، بالإضافة إلى استخدام التكنولوجيا المتطورة بشكل محدود وضعف مستوى توفير فرص العمل، يجعل الدول العربية على الخصوص عرضة لتقلبات أسعار السلع الأساسية العالمية وعدم الاستقرار الاقتصادي.

إنّ، للصناعة التحويلية أهمية حاسمة في النمو والتنمية، وتشكل أهم محرك لهما على المدى الطويل. ومع تحول اقتصاديات قائمة على المحروقات إلى اقتصاديات قائمة على الصناعة التحويلية والخدمات، أصبحت تؤمن مصدرًا لدخل أكثر استدامة من أجل تحقيق النمو والتنمية الصناعية. حيث قد يسهم تحقيق

النمو المطرد عن طريق الصناعة التحويلية إلى حد كبير في تحقيق تحول اقتصادي سريع في الكثير من الدول. كما بالإمكان للمؤسسات التي تنشط في الصناعات التحويلية أن تلعب دورًا بالغ الأهمية في التنمية الصناعية إذا تمكنت من اكتساب الديناميكية التكنولوجية. لذلك، يتعين على حكومات الدول أن تعمل على تهيئة الأوضاع التي من شأنها تعزيز التحديث التكنولوجي وروح الإبداع لدى المؤسسات⁵¹.

ثانيًا: الصناعات التحويلية كرافعة للنمو

تعتبر الصناعة التحويلية من الركائز الأساسية لتحقيق النمو الاقتصادي، حيث تلعب دورًا محوريًا في دفع عجلة التقدم من خلال عدة جوانب مترابطة. فهي تساهم أولاً في تحقيق القيمة المضافة من خلال تحويل المواد الخام إلى منتجات نهائية ذات قيمة أعلى، مما يؤدي إلى رفع مستوى الدخل الوطني. كما تعمل على تعزيز القدرة التنافسية للدولة عبر التطوير المستمر للقطاع الصناعي، الأمر الذي يمكّنها من دخول الأسواق العالمية بثقة وكفاءة. وبالإضافة إلى ذلك، يُعد التحول الصناعي محفزًا رئيسيًا لنمو التكنولوجيا والابتكار، إذ يتطلب استخدام تقنيات متقدمة واستثمارات في البحث والتطوير، مما يساهم في خلق بيئة داعمة للإبداع. ومن جهة أخرى، تُسهم هذه الصناعات في توفير فرص عمل متنوعة في مجالات مثل التصنيع، الهندسة، واللوجستيات، مما يساهم في تقليص معدلات البطالة وتحقيق الاستقرار الاجتماعي.

ثالثًا: التحديات المرتبطة بالصناعة التحويلية

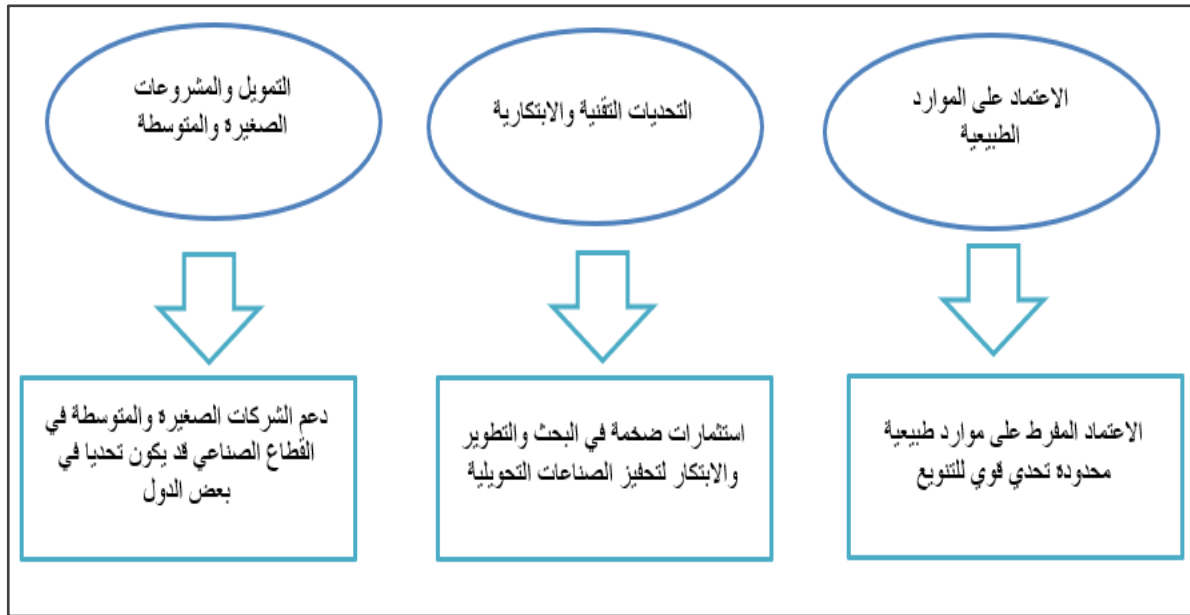
أظهرت الدراسات أنَّ الصناعات التحويلية في بعض الدول العربية، سواء المصدرة أو المستوردة للنفط، تواجه تحديات متباينة. ففي الدول المستوردة للنفط، تكمن التحديات في ضرورة تعزيز البنية التحتية والبيئة المؤسسية، بالإضافة إلى تحسين الكفاءة الإنتاجية. أمَّا في الدول المصدرة للنفط، فالتحديات تتعلق

⁵¹ بن لوكيل رمضان، الأهمية الاستراتيجية للصناعات التحويلية في تنمية القطاع الصناعي دراسة مقارنة الجزائر - تونس، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، العدد 31- 2015، ص 106.

بالتركيز الشديد لأنشطة الصناعات التحويلية على قطاعات مثل تكرير النفط، البتروكيماويات، وصناعة المواد الكيميائية، وهي قطاعات تعتمد بشكل أساسي على القطاع النفطي.

كما أوضحت أنَّ قطاع الصناعات التحويلية في الدول العربية قد شهد تحولات هيكلية ملحوظة منذ عام 1985، وهو العام الذي شهد تراجعًا كبيرًا في أسعار النفط. هذا التراجع دفع الدول العربية إلى تقليص الاعتماد على قطاع الاستخراج، والاتجاه نحو التنوع الاقتصادي. وقد استفادت هذه الدول من توفر الموارد المالية، وأيضًا من تبني الدول المصدرة للنفط لاستراتيجيات ورؤى مستقبلية تدعم التنوع الاقتصادي، في حين سعت الدول المستوردة للنفط إلى تنوع وزيادة تنافسية صادراتها بما يتناسب مع متطلبات الأسواق العالمية⁵².

الشكل رقم (2-1): تحديات الصناعة التحويلية



المصدر: من إعداد الطالب بتصرف من صندوق النقد العربي يُصدر دراسة بعنوان: "أثر قطاع الصناعات التحويلية على

النمو الاقتصادي في الدول العربية | "صندوق النقد العربي"

⁵² صندوق النقد العربي يُصدر دراسة بعنوان: "أثر قطاع الصناعات التحويلية على النمو الاقتصادي في الدول العربية | "صندوق النقد العربي" شوهد يوم 04 أبريل 2025.

المبحث الثالث: استراتيجيات تعزيز دور الصناعة التحويلية في التنوع الاقتصادي

تمثل الاستراتيجيات الموجهة نحو تطوير الصناعة التحويلية ركيزة أساسية لتعزيز التنوع الاقتصادي ويوضح من خلال المطالب التالية.

المطلب الأول: السياسات الحكومية المطلوبة لدعم الصناعة التحويلية

تُعَدّ الصناعة التحويلية من القطاعات الأساسية في دعم النمو الاقتصادي، خاصة في الدول النامية، نظرًا لدورها في تحفيز الإنتاج والتقدم التكنولوجي. ويعتمد نجاح هذا القطاع على السياسات الاقتصادية التي يتم تبنيها لتنظيمه وتطويره. من هنا تبرز أهمية اختيار السياسة الصناعية المناسبة، والتي تختلف باختلاف النظام الاقتصادي السائد في الدولة.

تتنوع السياسات الصناعية إلى أربعة أنواع رئيسية:

أولاً: السياسة الحرة (Let-do)

تقوم هذه السياسة على ترك آليات السوق تعمل بشكل تلقائي دون تدخل مباشر من الدولة، حيث تتولى قوى العرض والطلب تحديد مسار النشاط الصناعي وتوازنه.

ثانيًا: السياسة الداعمة

في هذا النموذج، يقتصر دور الدولة على تقديم دعم غير مباشر للقطاع الصناعي، من خلال حوافز مالية وتسهيلات ضريبية، دون التأثير المباشر في آليات السوق.

ثالثاً: السياسة النشطة

تعتمد هذه السياسة على تدخل حكومي مباشر يهدف إلى توجيه الاستثمارات نحو قطاعات صناعية بعينها تُعدّ ذات أولوية استراتيجية للدولة.

رابعاً: السياسة التخطيطية

تتميز هذه المقاربة بتدخل واسع للدولة في إدارة وتخطيط القطاع الصناعي، من خلال وضع استراتيجيات شاملة تمتد على المديين القصير والطويل لتوجيه التنمية الصناعية. في النهاية، يتوقف نجاح التنمية الصناعية على مدى ملاءمة السياسة الصناعية المختارة للواقع الاقتصادي والاجتماعي للدولة، وعلى قدرتها في دعم التنافسية وضمان الاستدامة الاقتصادية.⁵³

المطلب الثاني: الابتكار التكنولوجي والانتاجية في الصناعة التحويلية كأدوات لتنويع الاقتصاد

يشير الابتكار التكنولوجي إلى عملية تطوير أو تحسين المنتجات والعمليات الإنتاجية موجودة حالياً أو صنع منتجات جديدة وذلك باستخدام تقنيات جديدة أو مُحسنة، بهدف تعزيز القدرة التنافسية للمؤسسات في ظل بيئة ديناميكية تتسم بسرعة التغيير. ويُعد هذا النوع من الابتكار ضرورة ملحة لبقاء المؤسسات وتطورها، خاصة في ظل التحديات التكنولوجية والتغيرات المتسارعة في حاجات الزبائن والأسواق. ويتضمن الابتكار التكنولوجي إما إنتاج منتج جديد لم يكن موجوداً من قبل، أو تحسين منتج قائم من خلال إدخال تعديلات ترفع من جودته أو تقلل من تكلفته، أو تصميم عمليات إنتاجية جديدة، أو تحسين

⁵³ بن عزرين عز الدين، دور السياسات ضبط الصناعة في نمو الصناعات التحويلية الجزائرية خلال الفترة 2000-2015، أطروحة دكتوراة علوم في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد صناعي، جامعة محمد خيضر - بسكرة، السنة الجامعية 2021-2022، ص 61.

العمليات الحالية بشكل يجعل المؤسسة أكثر كفاءة. ويمكن تصنيف هذا الابتكار إلى نوعين رئيسيين: الابتكار الجذري، الذي يقوم على إدخال تقنيات جديدة بالكامل تستهدف خلق طلبات جديدة، والابتكار التدريجي، الذي يعتمد على تحسينات مستمرة باستخدام المعرفة والتقنيات المتاحة حالياً لتلبية حاجات الزبائن.

تكمّن أهمية الابتكار التكنولوجي في دوره المحوري بتحفيز الطلب، سواء من خلال طرح منتجات جديدة أو تطوير المنتجات القائمة، مما يساهم في تنشيط الأسواق المشبعة وخلق فرص جديدة للنمو. كما يدفع الابتكار المؤسسات نحو تنوع مصادر دخلها وزيادة إنتاجيتها، ويعزز قدرتها على البقاء في السوق ومواجهة المنافسين، ويمنحها فرصاً للريادة في مجالاتها⁵⁴.

أولاً: أنواع الابتكار التكنولوجي

ينقسم الابتكار التكنولوجي إلى أربعة أنواع رئيسية⁵⁵:

1. **طرح منتج جديد**: ويتمثل في تعديل خصائص المنتج أو تطوير وظيفته، بحيث يلبي حاجات جديدة

أو يعالج متطلبات سابقة؛

2. **تطور منتج قديم**: تسعى المؤسسات من خلاله إلى تعديل المنتجات الحالية لمواكبة رغبات

المستهلكين أو مواجهة التحديات التنافسية وكذلك من أجل التحكم في التكاليف وخفضها؛

3. **ابتكار طرق جديدة للتصنيع والإنتاج**: يهدف إلى تحديد أفضل الطرق لإنتاج السلع أو تقديم

الخدمات، مع الحرص على الكفاءة في استغلال الموارد؛

54 محمد قريشي، الابتكار التكنولوجي في المؤسسات أنواعه، مصادره والعوامل المؤثرة فيه، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، العدد 34 (01)، ص 282.

55 محمد قريشي، مصدر سابق، ص 282-283.

4. تحسين عملية موجودة: وهو إدخال تحسينات على العمليات الموجودة لزيادة الإنتاجية، وتحقيق مستويات أعلى من الجودة، وخفض التكاليف.

ثانياً: العوامل المؤثرة في الابتكار التكنولوجي

يتأثر الابتكار بكل من:

1. العامل التكنولوجي: إذ تمثل الأداة الأساسية التي تُمكن المؤسسات من التطوير ومواكبة المستجدات؛
2. البحث والتطوير R&D: يعد النشاط العلمي والتقني من المحركات الأساسية للابتكار، عبر اكتشاف المعرفة الجديدة وتحويلها إلى منتجات أو عمليات قابلة للتطبيق؛
3. التطوير التنظيمي: يتضمن ترجمة الأفكار إلى تطبيقات عملية قابلة للتسويق وتحقيق الكفاءة الإنتاجية؛

4. استراتيجيات الابتكار: يجب أن تتبنى المؤسسة استراتيجية واضحة في الابتكار، بما يواكب السوق والتطورات التكنولوجية.

ومن أهم مصادر الابتكار التكنولوجي ما يلي:

1. التوقع والتنبؤ للأحداث التي قد تؤدي إلى اكتشافات جديدة بالمصادفة؛
2. التنافر بين الواقع والمخطط، ما يدفع إلى التفكير بطرق جديدة؛
3. لوائز العملية الإنتاجية، من خلال مراقبة تفاصيل الإنتاج؛
4. التقلبات الصناعية والسوقية، التي تخلق فرصاً لتقديم ابتكارات جديدة؛
5. التحولات الديمغرافية، كزيادة عدد السكان أو تغير أنماط الاستهلاك؛

6. المعرفة الجديدة، الناتجة عن التقدم العلمي والتكنولوجي، التي تولد بدورها فرصاً للابتكار

المستمر⁵⁶.

ثالثاً: الإنتاجية

في مفهومها الحديث، اتسع معنى الإنتاجية بشكل كبير، فبعد أن كانت تُعتبر مجرد مؤشر بسيط يعبر عن العلاقة بين حجم الإنتاج والعوامل المستخدمة (مع بقاء مشكلة قياس هذه المعطيات مطروحة في حالة التجميعات الضرورية)، أصبحت الإنتاجية تميل إلى التعبير عن مجموعة متكاملة من كفاءات نظام إنتاجي معيّن، تشمل الكفاءة التقنية، والكفاءة الاجتماعية، والكفاءة الاقتصادية. وبهذا المعنى، تُعدّ الإنتاجية عاملاً محدّداً ومفسّراً للنمو الاقتصادي وتوزيع ثماره، كما تحدد تنافسية المؤسسات وقدرتها على الاستمرار داخل النظام الاقتصادي، إضافةً إلى دورها في تحقيق توازن البنى الاقتصادية والاجتماعية من خلال الآثار المحفّزة التي تُحدثها⁵⁷.

المطلب الثالث: التعاون بين القطاعين العام والخاص لدعم التنوع الصناعي

تُعدّ الشراكة بين القطاع العام والخاص (PPP) أحد المفاهيم الحديثة التي اكتسبت اهتماماً متزايداً، كونها وهي من أبرز الاستراتيجيات التنموية التي تعكس التحول الاقتصادي، حيث يشهد العالم انتقالاً من هيمنة الدولة الكاملة على عمليات الإنتاج إلى إشراك القطاع الخاص بفاعلية. ويعود ذلك إلى ما يتمتع به هذا الأخير من موارد مادية وبشرية، وخبرات تنظيمية، إضافةً إلى قدرته على توظيف الوسائل التكنولوجية الحديثة. وقد أدى هذا التحول إلى تنامي الاهتمام بمفهوم الشراكة، مما دفع العديد من الباحثين إلى تناول المصطلح وتحليل أبعاده ومفاهيمه المتنوعة.

⁵⁶ محمد قريشي، مصدر سابق، ص 284.

⁵⁷ Mohamed ADOUNE, la performance économique pratiques algériennes la réussite de l'échec, Editions El-Othmania, 2005, P 60-61.

وقد عرف المنتدى الاقتصادي العالمي (World Economic Forum) هذه الشراكة بأنها اتفاق طوعي بين مجموعة من الأطراف الفاعلة، يمثلون قطاعات مختلفة، يتعاونون مسبقاً بهدف تحقيق غاية مشتركة أو الاستجابة لحاجة محددة. ويتضمن هذا التعاون تقاسم المسؤوليات والمخاطر، وتوزيع الوسائل والكفاءات اللازمة لإنجاح الشراكة⁵⁸.

أولاً: فوائد الشراكة

تُشكل الشراكة بين القطاعين العام والخاص خياراً استراتيجياً يساهم في تحقيق العديد من المكاسب التنموية والاقتصادية، وذلك عبر تفعيل التكامل بين الإمكانيات التنظيمية للدولة والقدرات التنفيذية والتقنية للقطاع الخاص.

من بين أبرز هذه الفوائد:

- **تسريع تنفيذ المشاريع التنموية:** تمكن هذه الشراكات من تجاوز البيروقراطية التي قد تُبطئ الأداء الحكومي، من خلال الاستفادة من مرونة القطاع الخاص وسرعة استجابته، مما يساهم في إنجاز المشاريع ضمن أطر زمنية أقصر.
- **دعم منظومة الابتكار والتطوير:** يتيح التعاون بين القطاعين المجال أمام القطاع الخاص لتقديم رؤى وتقنيات جديدة، في حين يقوم القطاع العام بتوفير البيئة القانونية والتنظيمية التي تضمن استدامة هذه الابتكارات.
- **ترشيد الإنفاق العمومي:** من خلال تقاسم التكاليف بين الطرفين، يقل العبء المالي المباشر على ميزانية الدولة، ما يسمح بتوجيه الموارد العامة إلى مجالات أخرى ذات أولوية.

⁵⁸ بوراس عفاف، مصدر سبق ذكره، ص 185-187.

- تعزيز تبادل المعارف والخبرات: تُمثل هذه الشراكات فرصة لنقل الخبرات الإدارية والتكنولوجية من القطاع الخاص إلى المؤسسات العامة، بما يساهم في تطوير أداء الجهاز الحكومي وتحسين مستوى الخدمات المقدمة⁵⁹.

ثانيًا: أشكال الشراكة

تنقسم الشراكات إلى قسمين رئيسيين⁶⁰:

1. حسب طبيعة الشركاء:

- بين منشآت غير متنافسة: تشمل المشاريع الدولية المشتركة، الشراكة العمودية (بين الموردين والمصنعين)، والاتفاقيات بين القطاعات.
- بين منشآت متنافسة: مثل شراكات التكامل الجزئي أو الكامل لإنتاج أو توزيع منتج مشترك أو لتقليل تكاليف التطوير والإنتاج.

2. حسب قطاع النشاط:

- الشراكة الصناعية: من خلال اتفاقيات التصنيع والتخصص أو المقاوله من الباطن أو الشراء بالمبادلة.
- الشراكة التجارية: عبر التعاون في التوزيع أو تأسيس شركات مشتركة أو منح الامتياز.
- الشراكة في البحث والتطوير: تركز على تمويل البحوث وتقاسم المعرفة، وتبرز في قطاعات الأدوية، التكنولوجيا، والدفاع.

⁵⁹ دور الشراكة بين القطاعين العام والخاص في تحقيق التنمية المستدامة شوهد يوم 22 أكتوبر 2025.

⁶⁰ بوراس عفاف، مصدر سابق، ص 191-197

- **الشراكة المالية:** من خلال مساهمة إحدى الشركات في رأسمال شركة أخرى، ما يسمح لها بالتأثير في قراراتها واستراتيجياتها.

تُظهر الشراكة بين القطاعين العام والخاص قدرتها على تحفيز التنمية وتطوير الخدمات العامة وتحسين فعاليتها، من خلال تحقيق التوازن بين الربحية والكفاءة والوظيفة الاجتماعية للدولة.

المبحث الرابع: تحليل تجريبي مختصر لتجارب بعض الدول النامية والدول العربية في ربط الصناعة التحويلية بالتنوع الاقتصادي

نخصص في هذا المبحث عرضاً مختصراً لبعض الدول النامية والدول العربية في ربط الصناعة التحويلية بالتنوع الاقتصادي.

المطلب الأول: عرض مختصر لتجارب ناجحة في الدول النامية لشرق الآسيوي (ماليزيا، فيتنام)

يمكننا استخلاص تجارب الدول النامية فيما يلي⁶¹:

أولاً: التجربة الماليزية

كانت ماليزيا تعتمد في السابق بشكل رئيسي على تصدير المواد الأولية والمنتجات الطبيعية مثل المطاط وبعض المنتجات الغابية، غير أن منتصف السبعينيات شكّل نقطة تحول في مسارها الاقتصادي، إذ بدأت في تبني سياسات تهدف إلى تنويع الاقتصاد، عبر تعزيز الصادرات ذات القيمة المنخفضة بالاعتماد على تكاليف اليد العاملة المنخفضة.

⁶¹ مسعودي، محمد. استراتيجيات التنوع الاقتصادي على الصعيد الدولي: تجارب ونماذج رائدة. مجلة الاقتصاد وإدارة الأعمال، 2(7)، (2018)، ص. 238-240

وقد أسفرت هذه السياسات عن نتائج ملموسة، حيث حققت البلاد نقلة نوعية في مجال التصنيع، خاصة الصناعات الثقيلة في فترة زمنية وجيزة، ونتيجة لذلك ارتفع متوسط الدخل الفردي بشكل كبير، حيث بلغ نحو 5286 دولارًا أمريكيًا في عام 2005، ليرتفع إلى حوالي 9656 دولارًا في عام 2011، ما جعل ماليزيا تُصنّف من قبل البنك الدولي ضمن فئة الدول ذات الدخل المتوسط الأعلى، وتُعدّ ثالث أغنى دولة في رابطة دول جنوب شرق آسيا (آسيان) بعد سنغافورة وبروناي.

ونتخلص أبرز السياسات التي اعتمدتها ماليزيا في مجال التنوع الاقتصادي فيما يلي:

- إنشاء مناطق حرة لتشجيع التبادل التجاري؛
- توفير آليات لتمويل الصادرات وتحفيزها؛
- دعم البحوث العلمية والتسويق من خلال تطوير المنتجات؛
- تطوير المنتجات التكنولوجية عبر استقطاب الكفاءات المهنية وعقد شراكات مع جامعات تقنية عالمية؛
- تشجيع الادخار المحلي؛
- تحسين البنية التحتية، مع التركيز على النقل والطاقة والاتصالات؛
- خفض قيمة العملة الوطنية لتعزيز تنافسية الصادرات؛
- تنفيذ برامج لتأهيل وتطوير مهارات اليد العاملة.

ثانيًا: التجربة إندونيسية

يُعد الاقتصاد الإندونيسي من أكبر الاقتصادات في جنوب شرق آسيا، ويتميز بطبيعته المختلطة التي تجمع بين القطاعين العام والخاص، كما أن إندونيسيا عضو نشط في مجموعة العشرين. وقد بلغ الناتج المحلي الإجمالي نحو 706.7 مليار دولار عام 2010.

يشكل القطاع الصناعي العمود الفقري للاقتصاد الإندونيسي، حيث ساهم بنسبة تقارب 46.4% من الناتج المحلي الإجمالي، يليه قطاع الخدمات بـ 37.1% ثم القطاع الزراعي بـ 16.5%. أما من حيث توزيع اليد العاملة، فقد استحوذ قطاع الخدمات على نسبة 48.9% من التوظيف، يليه القطاع الزراعي بـ 38.3%، بينما حل القطاع الصناعي في المرتبة الأخيرة بـ 12.8%.

وقد اعتمد الاقتصاد الإندونيسي في مرحلة سابقة على العائدات النفطية، إلا أنّ التراجع المستمر في أسعار النفط وتقلباتها على الصعيد الدولي دفع بالبلاد إلى إعادة النظر في نموذجها الاقتصادي، حيث اختارت طريق التنوع. وفي هذا السياق، أولت اهتمامًا بالغًا لتنمية القطاع الزراعي والمجال الريفي باعتبارهما بديلين استراتيجيين.

ومنذ منتصف الثمانينيات، ركزت إندونيسيا على التصنيع الموجه للتصدير، مستفيدة من انخفاض التكاليف الإنتاجية والأجور، وهو ما منح منتجاتها ميزة تنافسية على المستوى العالمي. كما سعت إلى تحرير التجارة الخارجية وتشجيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة من خلال:

- إنشاء مناطق حرة؛
 - تقديم حوافز ضريبية للمستثمرين؛
 - تقليص الحواجز الجمركية وغير الجمركية؛
 - خفض تدريجي في قيمة العملة الوطنية لدعم الصادرات.
- وبهذا، نجحت إندونيسيا في إرساء أسس تنوع اقتصادي قائم على مزيج من الإصلاحات المؤسسية، وتطوير قطاعات حيوية، وتحفيز المبادرة الاستثمارية في الداخل والخارج.

المطلب الثاني: استراتيجية المنتهجة من أجل تنوع اقتصادي في المملكة العربية السعودية

نبرز استراتيجية المنتهجة من أجل تنوع اقتصادي في المملكة العربية السعودية في التنوع

الاقتصادي على النحو التالي:⁶²

تمثل تجربة المملكة العربية السعودية مثالاً بارزاً في مجال التنوع الاقتصادي، حيث أظهرت توجهها استراتيجياً نحو تقليص الاعتماد على القطاع النفطي، بالرغم من امتلاكها لأحد أكبر الاحتياطات النفطية في العالم. وقد تجسد هذا التوجه من خلال زيادة ملحوظة في إنتاج القطاعات غير النفطية، إذ بلغت نسبة نمو الإنتاج الحكومي غير النفطي نحو 10.6%، مقابل 10.2% نمواً في الناتج الحقيقي للقطاع النفطي. ويعكس هذا التحول اهتماماً متزايداً من قبل السعودية بوضع أسس تنوع اقتصادي مستدام، من خلال تنوع مصادر الدخل الوطني، وتحسين إدارة الفوائض المالية. كما أن المملكة تتمتع بإمكانات مالية وبشرية وتكنولوجية تؤهلها لتحقيق هذا الهدف، وقد شهدت السنوات الأخيرة تطوراً واضحاً في خطط إعداد وتأهيل الكوادر البشرية الوطنية.

في إطار رؤية المملكة 2030، تم تخصيص أكثر من 200 مليار ريال سعودي خلال عشر سنوات لاستثمارات تكنولوجية في مجالات متعددة. كما أدرجت مسألة التنوع في مقدمة أهدافها التنموية، وركزت على تأسيس ما لا يقل عن 10 صناعات استراتيجية تهدف إلى إنتاج سلع تنافسية على المستوى العالمي. وتسعى من خلال هذه الاستراتيجية إلى تقليص الاعتماد على إيرادات النفط وزيادة فرص العمل في القطاعات غير النفطية.

⁶² علال الزهراوي وآخرون، استراتيجية التنوع الاقتصادي وسبل نجاحها مع عرض تجارب دولية رائدة، الرحلة الأكاديمية للبحوث في العلوم الاجتماعية، 4(1)، (2022)، ص 190.

المطلب الثالث: استراتيجية التنوع الاقتصادي في دولة قطر (رؤية استباقية واقتصاد ما بعد النفط)

نبرز استراتيجية المنتهجة من أجل تنوع اقتصادي في قطر على النحو التالي⁶³:

التجربة القطرية في التنوع الاقتصادي تمثل نموذجاً لافتاً، حيث استطاعت الدولة، خلال العقود الثلاثة الماضية، توظيف الفوائض المالية الناتجة عن صادرات الغاز الطبيعي المسال - الذي تحتل قطر صدارة إنتاجه عالمياً - في بناء قاعدة اقتصادية أكثر تنوعاً واستدامة. وقد شكّل هذا التوجه استجابة استراتيجية واعية لتحديات الاقتصاد الريعي، وضرورة الانتقال إلى نموذج تنموي يخفف من هشاشة الاعتماد المفرط على قطاع الطاقة.

فقد استثمرت قطر هذه العائدات في تطوير قطاعات حيوية بديلة، أبرزها العقارات، الاتصالات، النقل، التجارة، الصناعة، التعليم، والخدمات الحكومية، وهو ما انعكس في نمو مستدام للقطاعات غير النفطية بمعدل سنوي بلغ نحو 10%. هذا النمو لم يكن وليد الصدفة، بل جاء ثمرة رؤية شاملة تركز على إعادة توزيع الثروة لصالح تنمية القطاعات الإنتاجية والخدمية ذات القيمة المضافة.

كما أنّ الرهان على رأس المال البشري يعدّ من أبرز ركائز الاستراتيجية القطرية، إذ أولت الدولة أهمية قصوى للاستثمار في التعليم، التكوين، والتقنيات الحديثة، إدراكاً منها أنّ اقتصاد ما بعد النفط يجب أن يُبنى على أسس معرفية وتكنولوجية راسخة، تتماشى مع التحولات العالمية نحو اقتصاديات المعرفة والابتكار.

وفي هذا السياق، يمكن القول إن قطر تبنت نهجاً مزدوجاً: من جهة، تعزيز القدرات الصناعية والتجارية لتوليد مصادر جديدة للدخل القومي، ومن جهة أخرى، تهيئة البيئة المؤسسية والبشرية لاقتصاد

⁶³ مسعودي، محمد، مصدر سبق ذكره، ص. 236.

متجدد. هذا التوازن بين النمو الاقتصادي والتنمية البشرية يمثل شرطاً أساسياً لضمان التحول نحو اقتصاد متنوع قادر على الصمود أمام تقلبات الأسواق العالمية للطاقة.

وبذلك، فإن التجربة القطرية تؤكد أن التنوع الاقتصادي لا يتحقق فقط بإطلاق مشاريع جديدة، بل بتأسيس نموذج متكامل تتقاطع فيه السياسات المالية، والاستثمارية، والتعليمية، والابتكارية، بما يرسخ الاستقلالية الاقتصادية ويعزز القدرة التنافسية الدولية.

وفي نهاية هذا المبحث يمكننا استنتاج ما سبق ذكره في الجدول التالي:

الجدول رقم (2-1): مقارنة تجارب التنوع لبعض الدول

المحور	الشرح الموجز	أمثلة من التجارب المقارنة
التصنيع كمدخل للتنوع الهيكلي	يمثل التصنيع التحويلي وسيلة فعالة للخروج من الاقتصاد الريعي عبر إنتاج سلع ذات قيمة مضافة، ما يحد من الاعتماد على الموارد الخام.	ماليزيا، إندونيسيا
البيئة المؤسسية والتشريعية الداعمة	يرتبط نجاح التصنيع بتوفير حوافز تشريعية (كالمناطق الحرة، الإعفاءات الضريبية، وتحرير التجارة) تجذب الاستثمار وترفع الإنتاجية.	ماليزيا، السعودية
الدولة كمحفّز لا منتج	تركز السياسات الحديثة على دور الدولة كموجه وداعم عبر الخطط الاستراتيجية، مع فسخ المجال للقطاع الخاص في الإنتاج المباشر.	رؤية السعودية 2030، خطة ماليزيا الصناعية
تطوير رأس المال البشري والتكنولوجي	يعتمد التنوع الصناعي على تأهيل الكفاءات وتوطين التكنولوجيا، مما يعزز القدرة التنافسية على المدى البعيد.	السعودية، ماليزيا
قليل الاعتماد على العملة الصعبة	ساعدت الصناعات التصديرية في تحسين الميزان التجاري وتقليل الارتهاق للإيرادات الريعية أو القروض الخارجية.	إندونيسيا، ماليزيا
الأثر الاجتماعي للتصنيع	يساهم توسع الصناعة في تحسين مستويات المعيشة وخفض الفقر والبطالة، لا سيما مع دمج المناطق الريفية في النشاط الإنتاجي.	ماليزيا، إندونيسيا
الاستقرار كشرط أساسي	يشكل الاستقرار السياسي والحوكمة الاقتصادية ركيزة لضمان استدامة وتقديم مسارات التصنيع.	الفارق بين دول مستقرة وأخرى أقل استقراراً

المصدر: من إعداد الطالب استنتاجاً مما سبق

خاتمة الفصل الثاني

لقد كشف هذا الفصل عن الأهمية الاستراتيجية للتنوع الاقتصادي كمدخل لتحقيق الاستقرار والنمو في الاقتصادات المعتمدة على الموارد، مع إبراز الدور المحوري للصناعات التحويلية في تعزيز هذا المسار. من خلال تفكيك المفاهيم الأساسية للتنوع، وتحليل مستوياته وأنواعه، اتضح أن بناء اقتصاد متنوع لا يقتصر على تعدد الأنشطة فحسب، بل يستدعي تحولاً هيكلياً عميقاً يستند إلى الابتكار، الإنتاجية، والسياسات التنموية المتكاملة. كما أظهرت مؤشرات قياس التنوع مدى ارتباطها الوثيق بتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة، وضرورة توجيه الجهود نحو تعزيز القيمة المضافة محلياً.

وقد بين التحليل أن الصناعة التحويلية ليست فقط وسيلة لخلق فرص العمل، بل هي رافعة حقيقية للتنوع والاستقلالية الاقتصادية، شرط أن تحظى بالدعم المؤسسي، والاستثمار في التكنولوجيا، والتعاون الفعال بين القطاعين العام والخاص. أما التجارب الدولية والعربية المستعرضة، فقد أكدت أن تحقيق التنوع الاقتصادي ليس مساراً موحداً، بل يتشكل تبعاً للسياقات المحلية، وهو ما يفتح المجال أمام الدول النامية لبناء نماذجها الخاصة، المستندة إلى رؤى طويلة المدى وسياسات مرنة وفعالة.

**الفصل الثالث: تحليل واقع الصناعة التحويلية الجزائرية في إطار
التنوع الاقتصادي (دراسة تطبيقية للفترة 2014-2022)**

تمهيد الفصل الثالث

يمثل الاقتصاد الجزائري نموذجا يعكس تحديات وفرص الدول التي تسعى إلى تنمية مستدامة وسط تحولات داخلية وخارجية متعددة. ففي الفترة من 2014 إلى 2022، شهد الناتج المحلي الإجمالي تحولات مؤثرة، انعكست على هيكل الاقتصاد وميزان المدفوعات، ما يفرض قراءة دقيقة لهذه المتغيرات لفهم الواقع الاقتصادي بعمق. يتناول هذا الفصل واقع الصناعة التحويلية في الجزائر، من حيث بنيتها وتطور مساهمتها في الاقتصاد الوطني، مع قياس مدى تنوع الصادرات عبر مؤشرات علمية مثل مؤشر هيرفيندال-هيرشمان، كما يستعرض التحديات التي تواجه تطوير هذا القطاع الحيوي، والفرص المتاحة لتعزيز دوره في دعم الاقتصاد الوطني، بالإضافة إلى الجهود الحكومية المبذولة لتحسين مناخ الأعمال الصناعي. ويتناول كذلك هذا الفصل مساهمة الصناعة التحويلية في التنوع الاقتصادي الوطني، ومدى تأثيرها على تقليص الاعتماد على المحروقات، مع إبراز استراتيجيات دعم وتنوع الصادرات الجزائرية.

ولقد قسم الفصل الى المباحث التالية:

- ✓ المبحث الأول: الإطار العام لاقتصاد الجزائري؛
- ✓ المبحث الثاني: واقع الصناعة التحويلية في الجزائر؛
- ✓ المبحث الثالث: التحديات والفرص في تطوير الصناعة التحويلية؛
- ✓ المبحث الرابع: مساهمة الصناعة التحويلية في التنوع الاقتصادي.

المبحث الأول: الإطار العام للاقتصاد الجزائري

يركز هذا المبحث على تحليل الإطار الكلي للاقتصاد الجزائري من خلال دراسة تطور الناتج المحلي الخام، هيكل الاقتصاد وميزان المدفوعات خلال الفترة من 2014 إلى 2022، لأجل استيعاب التحولات الاقتصادية والتحديات التي يواجهها الاقتصاد الجزائري.

المطلب الأول: لمحة عن الاقتصاد الجزائري وتطور ناتجه المحلي الخام خلال الفترة (2014-2022)

منذ منتصف عام 2014، شهدت أسعار النفط العالمية انخفاض ملموس، حيث انخفض سعر البرميل من نحو 110 دولارات إلى أقل من 50 دولارا، أي بأكثر من 50% من قيمته وتعتبر الجزائر واحدة من بين الدول الأكثر تضررا من هذا الانخفاض، بالنظر إلى اعتمادها الكبير على العائدات النفطية، إذ يشكل القطاع النفطي ما يقارب 95% من إجمالي الإيرادات الحكومية، وقد أدى هذا الانهيار في الأسعار إلى تصاعد الدعوات لإجراء مراجعة جذرية لهيكل الاقتصاد الجزائري، تركز على ضرورة تعزيز التنوع الاقتصادي. ويقاس التنوع الاقتصادي من خلال مقارنة نسبة مساهمة القطاع النفطي بالقطاعات غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي، وهو مؤشر يُستخدم لتقييم مدى التحول الهيكلي في اقتصاد الدول، ويمكن أيضا قياسه من خلال توزيع الناتج المحلي الإجمالي على مختلف القطاعات الاقتصادية.⁶⁴

64 دفرور، ع. ن، الاقتصاد الجزائري وضرورة التنوع الاقتصادي في ظل تقلبات أسعار النفط. مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، (12)، 2017، ص 359.

أولاً: مكانة الصناعة والتصنيع في الاقتصاد الجزائري

من المسلم به أنّ البنية الصناعية في الجزائر تتأثر العديد من الملاحظات والتحديات. ففي المقام الأول، لا تتجاوز مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي نسبة 4.9٪، ما يجعله في المرتبة الأخيرة مقارنة ببقية القطاعات من حيث المساهمة في خلق الثروة الوطنية. ويُلاحظ كذلك أنّ النسيج الصناعي الجزائري يتكون أساساً من مؤسسات صغيرة الحجم، أغلبها ينتمي إلى القطاع الخاص، بينما تتركز المؤسسات الكبرى ضمن القطاع العام.

من حيث العدد، تمثل المؤسسات العاملة في القطاع الصناعي حوالي 15.58٪ من إجمالي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. وعلى الرغم من أنّ القطاع الخاص يهيمن عددياً، فإنّ المؤسسات العمومية تبقى الأكبر من حيث الحجم وحجم الإنتاج. ومع أنّ هذه الأرقام تبدو إيجابية على الورق، فإنها لا تعكس حقيقة الوضع الصناعي في البلاد، إذ إنّ 97.04٪ من الصادرات الجزائرية تأتي من قطاع المحروقات، بينما لا يساهم القطاع الصناعي إلا بنسبة هامشية لا تتجاوز 4.6٪.

أحد أبرز سمات الصناعة الجزائرية هو ضعف قدرتها التنافسية، إذ لا تزال المنتجات الوطنية تواجه صعوبة في منافسة السلع الأجنبية، وهو ما يشكل عائقاً حقيقياً أمام تنمية الصادرات. ومن أبرز المؤشرات نجد المؤشر الفصلي لأسعار الإنتاج الصناعي في القطاع العام. ويُعد هذا المؤشر (IPPI) مقياساً لتطور أسعار الإنتاج عند خروج المنتج من المصنع، دون احتساب تكاليف النقل، ويغطي مجموعة واسعة من الصناعات تشمل الصناعات الاستخراجية، والغذائية، والكيميائية، والميكانيكية، والنسيجية، وصناعة الجلود، والأخشاب، والورق، والطاقة، ومواد البناء، وغيرها من الصناعات التحويلية. ويُستخدم هذا المؤشر لقياس متوسط التغير في أسعار البيع التي يحصل عليها المنتجون المحليون للسلع والخدمات عبر الزمن.

ومن خلال تحليل تطور هذا المؤشر بين 2014 و2016، يتضح أنّ أسعار الإنتاج الصناعي في القطاع العام الجزائري شهدت ارتفاعاً مستمراً خلال تلك الفترة. ويُشير ذلك إلى أنّ تكاليف الإنتاج الصناعي ظلت في تصاعد مستمر، مما أثر سلباً على قدرة الصناعات الجزائرية على المنافسة، إذ ترتفع أسعار البيع تبعاً لذلك. ويتجلى هذا الوضع بوضوح في صناعة السيارات، حيث تبقى تكاليف الإنتاج مرتفعة مقارنة بدول أخرى انتهجت نفس النوع من الصناعة، نتيجة عدم تحقيق وفورات الحجم (économies d'échelle) وعدم استغلال الطاقة الإنتاجية المثلى للمصانع⁶⁵.

ثانياً: تطور الناتج المحلي الخام الجزائري في الفترة (2014-2022)

وفي سياق ما سبق، تعتمد الدول على الناتج المحلي الخام (GDP) بوصفه المؤشر الأكثر اعتماداً لتقييم إنتاج السلع والخدمات في بلد ما خلال سنة واحدة، إذ يعكس أهمية النشاط الاقتصادي لذلك البلد⁶⁶. ويمكن تقسيم مراحل النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة الممتدة من سنة 2014 إلى سنة 2022 بالاعتماد على تطوّر كل من الناتج المحلي الخام (GDP) ومعدلات النمو السنوي (G)، كما هو موضح في الجدول التالي:

⁶⁵ HAMMACHE Souria, Le secteur industriel algérien : réalité-enjeux et perspectives, Journal of Economic Sciences Institute, Vo 20, 2017, P 50-51.

⁶⁶ DRAA Messeouda Redha, Impact du développement financier sur la croissance économique en prenant compte la qualité des institutions – Cas d'Algérie (1995-2017). Journal of Financial, Accounting and Managerial Studies, (2021), P-784.

الجدول رقم (3-1): تطور الناتج الوطني الخام في الفترة (2014 - 2022)

السنوات	الناتج الداخلي الخام (GDP) بالمليار دولار (\$)	معدل النمو % (G)
2014	238,94	4,02%
2015	187,49	-21,53%
2016	180,76	-3,59%
2017	189,88	5,04%
2018	194,55	2,46%
2019	193,46	-0,56%
2020	164,87	-14,78%
2021	186,27	12,97%
2022	225,56	21,10%

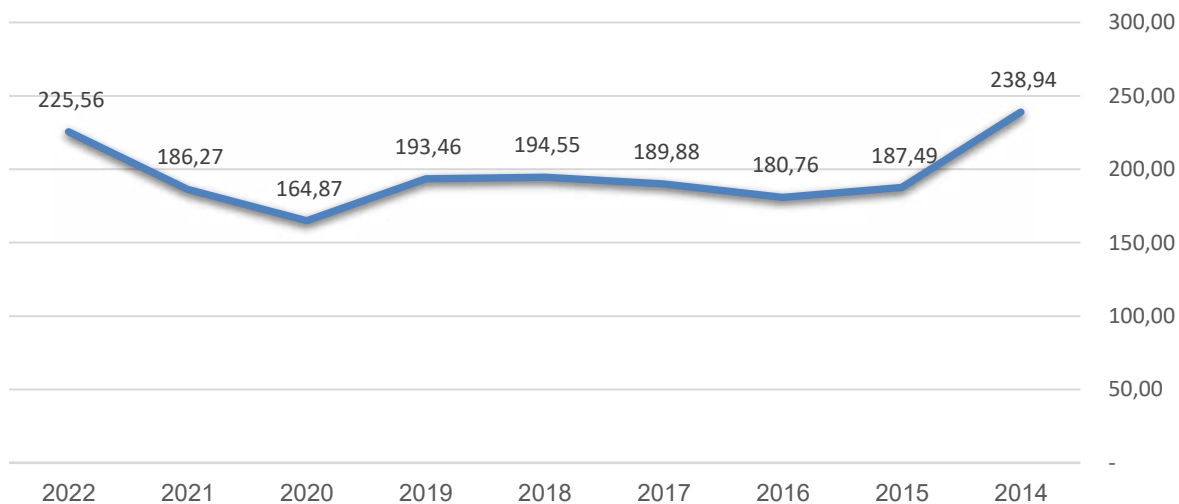
المصدر: من إعداد الباحث، بالاعتماد على إحصائيات البنك الدولي

لتفسير أكثر دقة يمكننا رسم الشكليين التاليين المنقسمين إلى تطور الناتج الوطني الخام من سنة

2014 إلى غاية سنة 2022 ونسبة النمو في الجزائر من سنة 2014 الى غاية سنة 2022:

الشكل رقم (3-1): تطور الناتج الوطني الخام في الفترة (2014 - 2022)

الناتج الداخلي الخام بالمليار دولار (\$)

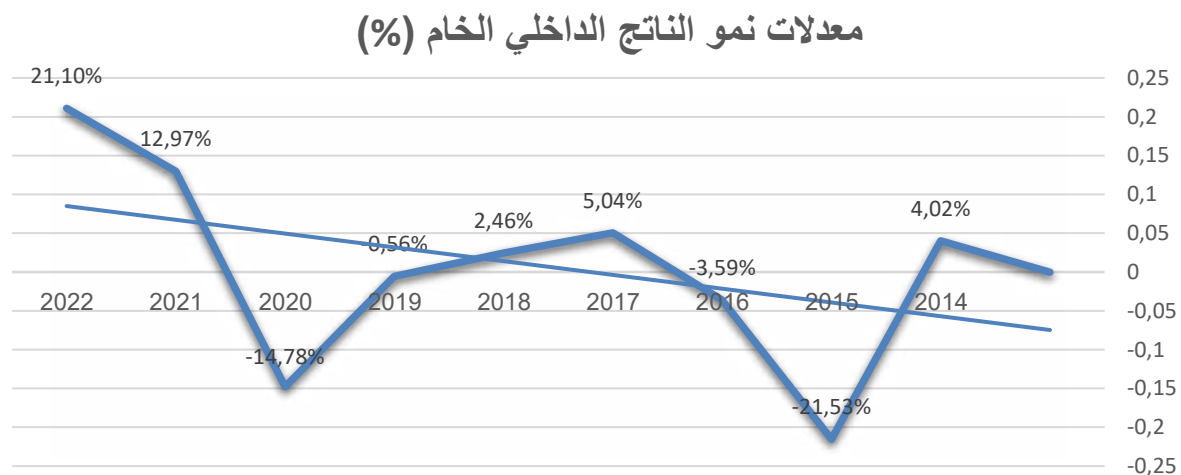


المصدر: من إعداد الباحث، بالاعتماد على الجدول رقم (3-1)

أما الشكل الثاني هو عبارة عن منحنى تطور النمو للفترة من 2014 الى غاية 2022 والممثل

على النحو التالي:

الشكل رقم (3-2): نسبة النمو في الجزائر من سنة 2014 الى غاية سنة 2022



المصدر: من إعداد الباحث، بالاعتماد على الجدول رقم (3-1)

يعكس الجدول رقم (3-1) التذبذب الحاد الذي شهده الأداء الاقتصادي الجزائري خلال الفترة

الممتدة من 2014 إلى 2022، حيث اتسمت معدلات النمو السنوي بتقلبات ملحوظة، إذ تراوحت بين أعلى

مستوى بلغ 21.10% سنة 2022، وأدنى مستوى سجل -14.78% سنة 2020، ما يعكس هشاشة البنية

الاقتصادية الوطنية أمام الصدمات الداخلية والخارجية. ويُظهر غياب الاستقرار في وتيرة النمو ضعف

قاعدة الإنتاج وعدم تنوعها، الأمر الذي يجعل الاقتصاد عاجزاً عن امتصاص الأزمات والتقلبات الدورية.

فعلى سبيل المثال، بعد تسجيل نمو إيجابي بنسبة 4.02% في 2014، شهد الاقتصاد انكماشاً حاداً بنسبة

-21.53% في 2015، نتيجة التأثير السريع بانهيار أسعار النفط، نظراً لاعتماد الجزائر المفرط على

صادرات الطاقة كمصدر رئيسي للإيرادات. وقد تراجع الناتج الداخلي الخام من 238.94 مليار دولار سنة

2014 إلى 164.87 مليار دولار سنة 2020، بانخفاض يناهز 31% خلال ست سنوات فقط، نتيجة

لانخفاض أسعار النفط وتداعيات الأزمة الصحية العالمية. وتعدّ سنة 2020 الأسوأ ضمن السلسلة الزمنية،

حيث تزامن تراجع النمو مع آثار جائحة كورونا التي شلّت النشاط الاقتصادي وقلّصت الطلب العالمي على الطاقة، ما انعكس سلباً على العائدات الوطنية. ومع بداية التعافي في 2021، عاد النمو ليلبغ 12.97%، ثم ارتفع إلى 21.10% في 2022، مدفوعاً بتحسّن أسعار النفط وتخفيف القيود الصحية، إلا أنّ هذا الانتعاش يبقى ظرفياً وغير كافٍ لتأكيد وجود تعافٍ اقتصادي مستدام. وتشير هذه المعطيات إلى أنّ الاقتصاد الجزائري لا يزال يعاني من ضعف في تنوع مصادر الدخل، واعتماده الكبير على الطاقة يجعله عرضة للتقلبات العالمية، ما يفرض الحاجة إلى إصلاحات هيكلية عميقة لتعزيز مرونته وتحقيق تنمية اقتصادية شاملة ومستدامة.

المطلب الثاني: تحليل هيكل الاقتصاد الجزائري

أكثر من أي وقت مضى، تجد الجزائر نفسها غير قادرة على تصوّر مستقبلها بمعزل عن الثروة النفطية، بصرف النظر عن موقع الفرد الاجتماعي أو مستوى تعليمه. هذا التعلّق لا يعود إلى قناعة راسخة بأن هذه الموارد الطبيعية دائمة أو غير قابلة للنضوب، بل لأنّ فكرة "جزائر من دون محروقات" تثير مشاعر الخوف والقلق العميق لدى المواطن، لما تحمله من دلالات على هشاشة المنظومة الاقتصادية القائمة. وهذه الإشكالية لطالما طُرحت وتُطرح باستمرار في تحليلات الكثير من الخبراء والفاعلين الاقتصاديين على المستوى الوطني، لما لها من أهمية بالغة في تحديد ملامح مستقبل التنمية في البلاد.

فالأرقام وإن كانت صادمة، تضعنا أمام واقع لا يمكن تجاهله، ففي مطلع الألفية كانت الجزائر تستورد ما يفوق 3.5 مليار دولار من المواد الغذائية والمنتجات الفلاحية الأولية، إضافة إلى أكثر من 2 مليار دولار من المواد الأولية المخصصة لتشغيل الصناعات المحلية، فاتورة الإيرادات أكثر من 10 مليار دولار، الصحة وحدها أكثر من 17 مليار دولار... الخ، وذلك في ظل معدل نمو اقتصادي جد منخفض.

هذا الواقع يعكس مدى التبعية الهيكلية للخارج، ليس فقط من حيث الموارد المالية الناتجة عن تصدير المحروقات، بل كذلك من حيث تغطية الحاجيات الأساسية للسكان وسيرورة النشاط الصناعي.

إنّ استمرار هذا النموذج الاقتصادي الريعي، الذي يقوم على تصدير المواد الخام واستيراد كل ما هو ضروري للحياة الاقتصادية، يجعل أي تراجع في أسعار النفط أو الطلب العالمي عليه مصدر تهديد مباشر لاستقرار الدولة وسلامة المجتمع. من هنا تبرز بالحاح ضرورة التفكير الجاد في بدائل استراتيجية تحقق تنوعاً حقيقياً ومستداماً لمصادر الدخل، وتحرّر الاقتصاد الوطني من الارتهاق لعائدات المحروقات⁶⁷.

يمثل الجدول التالي هيكلية الاقتصاد الوطني حسب القطاع في الجزائر خلال الفترة الممتدة من سنة 2014 إلى سنة 2022، من خلال تتبع تطور الناتج الداخلي الخام السنوي، كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (3-2): تطور الناتج الوطني الخام حسب القطاع من سنة 2014 إلى غاية سنة 2018

القطاعات	2014	2015	2016	2017	2018
الفلاحة	13,03%	14,01%	14,81%	14,31%	14,07%
البناء والأشغال العمومية	6,16%	13,46%	13,79%	13,66%	13,07%
التجارة	15,21%	16,36%	16,20%	13,65%	13,62%
الرسوم الجمركية	2,73%	2,98%	2,69%	2,35%	1,82%
المحروقات	34,25%	22,69%	20,94%	23,86%	26,36%
الصناعات التحويلية	6,16%	6,66%	6,77%	6,74%	6,54%
الخدمات	4,18%	4,55%	4,84%	5,20%	4,73%
الخدمات والأشغال العمومية البترولية	0,47%	0,42%	0,55%	0,56%	0,54%
النقل والاتصال	11,40%	12,06%	12,45%	12,68%	12,40%
الضريبة على القيمة المضافة	6,41%	6,82%	6,96%	7,18%	6,87%
المجموع	100%	100%	100%	100%	100%

المصدر من إعداد الباحث، بالاعتماد على إحصائيات CARE

⁶⁷ BOUZIDI. Abdelmadjid, Economie Algérienne Eclairages, ENAG éditions, Alger 2011, P 17.

الجدول رقم (3-3): تطور الناتج الوطني الخام حسب القطاع سنة 2019 الى غاية سنة 2022

القطاعات	2019	2020	2021	2022	معدل الفترة
الفلاحة	14,65%	16,67%	14,26%	13,13%	14,33%
البناء والاشغال العمومية	13,82%	14,96%	13,72%	11,80%	12,72%
التجارة	14,37%	15,17%	13,91%	12,23%	14,52%
الرسوم الجمركية	1,90%	2,15%	1,76%	1,38%	2,20%
المحروقات	22,64%	16,86%	26,06%	35,44%	25,46%
الصناعات التحويلية	6,94%	7,52%	6,55%	5,77%	6,63%
الخدمات	4,91%	5,21%	4,90%	4,44%	4,77%
الخدمات والاشغال العمومية البترولية	0,55%	0,54%	0,65%	0,64%	0,55%
النقل والاتصال	13,05%	13,39%	11,41%	9,35%	12,02%
الضريبة على القيمة المضافة	7,17%	7,54%	6,77%	5,81%	6,84%
المجموع	100%	100%	100%	100%	100%

المصدر من إعداد الباحث، بالاعتماد على احصائيات CARE

يعكس الجدول رقم (3-2) والجدول رقم (3-3) المعروضين أعلاه بنية الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2014-2022، ويكشف من خلال تحليل معمق مجموعة من الاتجاهات الجوهرية التي تطبع المسار الاقتصادي الوطني. أول ما يلفت الانتباه هو استمرار هيمنة قطاع المحروقات، الذي حافظ على مكانة مركزية في هيكل الاقتصاد بمعدل مساهمة قدره 25.46% خلال الفترة، رغم تذبذبه الواضح بين أدنى مستوى له عند 16.86% سنة 2020 وأعلى مستوى عند 35.44% في 2022، متأثرا في ذلك بتقلبات أسعار النفط والغاز على المستوى العالمي وبالسياسات الداخلية المتعلقة بالإنتاج والتصدير. وفي مقابل ذلك، يظهر قطاع الفلاحة كتوجه واعد، إذ سجل تحسنا تدريجيا بلغ ذروته بنسبة 16.67% سنة 2020، ما يعكس جهودا لتعزيز الأمن الغذائي، رغم تراجع الطفيف لاحقا إلى 13.13% سنة 2022، وهو ما قد يُعزى إلى عوامل مناخية أو صعوبات في السياسات الزراعية. أما قطاعا التجارة والنقل والاتصال، فقد

أظهرت نوعاً من الاستقرار النسبي، إذ بلغ متوسط مساهمة قطاع التجارة 14.52%، بينما حافظ قطاع النقل والاتصال على متوسط قدره 12.02%، مما يعكس دورهما الحيوي في دعم النشاط الاقتصادي، لا سيما في ظل تطور التجارة الإلكترونية وتحسن البنية التحتية.

ومن جهة أخرى، شهد قطاع البناء والأشغال العمومية نمواً ملحوظاً، حيث ارتفعت مساهمته من 6.16% في 2014 إلى 14.96% في 2020، مدفوعاً بتوسع مشاريع البنية التحتية والعمران، إلا أنه عرف لاحقاً بعض التراجع المرتبط على الأرجح بالتحديات المالية والاقتصادية التي تواجه تمويل المشاريع العمومية. بالمقابل، تبقى مساهمة قطاعي الصناعة التحويلية والخدمات محدودة نسبياً، حيث لم تتجاوز في المتوسط 6.63% و 4.77% على التوالي، ما يعكس استمرار ضعف التنوع الصناعي وقصور الاستثمارات في الخدمات الحديثة ذات القيمة المضافة العالية. كما يُلاحظ أن الاعتماد على الضرائب غير النفطية كمصدر للإيرادات لا يزال ضعيفاً، إذ لم تتجاوز الضريبة على القيمة المضافة متوسطاً قدره 6.84%، فيما بلغت الرسوم الجمركية 2.20% فقط، الأمر الذي يُبرز الحاجة إلى إصلاحات ضريبية عميقة لتوسيع القاعدة الجبائية وتحقيق توازن مالي أكثر استدامة.

وعليه، فإن الخلاصة الأساسية المستقاة من هذه المؤشرات، هي أن الاقتصاد الجزائري لا تزال لديه التبعية للذهب الأسود والغاز، وهو ما يجعله عرضة لصدمات السوق العالمية. وعلى الرغم من بعض التحسن في قطاعات الفلاحة والبناء، إلا أن تحقيق تنمية اقتصادية مستدامة يقتضي المضي قدماً في تنوع القاعدة الاقتصادية، عبر تشجيع الاستثمار في التصنيع، وتطوير قطاعات التكنولوجيا، والخدمات الإنتاجية ذات القيمة المضافة العالية.

في ظل البنية الهيكلية للاقتصاد الجزائري، والتي تتسم باعتماد مفرط على قطاع المحروقات وضعف مساهمة القطاعات الإنتاجية الأخرى، رأت الحكومة الجزائرية ضرورة تبني رؤية استراتيجية شاملة تهدف

إلى إعادة توجيه النمو الاقتصادي على أسس أكثر تنوعاً واستدامة. وقد تمثلت هذه الرؤية في برنامج النمو الاقتصادي الجديد للفترة 2016-2030، الذي جاء استجابة لمتطلبات المرحلة وتحدياتها، سواء من حيث تذبذب أسعار الطاقة عالمياً أو الحاجة الملحة إلى خلق فرص شغل وتحقيق تنمية شاملة. ويهدف هذا البرنامج إلى تحقيق تحول هيكلي في الاقتصاد من خلال التركيز على عدة محاور أساسية، من أبرزها⁶⁸:

اعتماد الجزائر في جويلية 2016 نموذجاً اقتصادياً جديداً يهدف إلى تنويع الاقتصاد الوطني وتقليص التبعية للمحروقات، وذلك من خلال إصلاحات هيكلية في السياسة المالية وتحديث القطاعات الاقتصادية لتحقيق اقتصاد متنوع بحلول عام 2030. يستند هذا النموذج إلى تحسين الإيرادات الجبائية العادية وتقليص عجز الميزانية وتعبئة الموارد عبر السوق المالية الداخلية، مع السعي لدعم النمو الاقتصادي من خلال تنمية الصناعة التحويلية ورفع مساهمتها إلى 10% من الناتج المحلي، وتحديث القطاع الفلاحي، وتشجيع الانتقال الطاقوي، وتعزيز الصادرات خارج قطاع المحروقات بمعدل نمو يبلغ 6.5%. وقد تمّ تقسيم تنفيذ هذا النموذج إلى مرحلتين أساسيتين؛ أولاهما تمتد من 2016 إلى 2019 وتتعد مرحلة الإقلاع الاقتصادي، حيث تأخذ في الحسبان تقلبات أسعار النفط ضمن سيناريوهين: أحدهما متشائم يتوقع عجزاً في الميزانية وارتفاعاً في المديونية، والآخر متفائل يتنبأ باستقرار نسبي في المالية العمومية وميزان المدفوعات. أما المرحلة الثانية، والممتدة من 2020 إلى 2025، فتعدّ مرحلة انتقال اقتصادي حاسمة، تهدف إلى تدارك التأخر التنموي من خلال دعم القدرات الإنتاجية للمؤسسات، وتحسين التنافسية الوطنية، مع التركيز على تقليص الواردات وزيادة الصادرات خارج المحروقات.

68 بن داودية وهيبة، التحول الهيكلي للاقتصاد الجزائري في إطار برنامج النمو الاقتصادي الجديد للفترة 2016-2030 مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 18

، العدد 28 سنة 2022، ص 36-37.

المطلب الثالث: ميزان المدفوعات المسجل في الجزائر خلال الفترة (2014-2022)

يمثل الجدول التالي مختلف المعاملات الاقتصادية التي تمت بين الجزائر وبقية دول العالم خلال الفترة من عام 2014 إلى عام 2022. ويُعد ميزان المدفوعات أداةً محورية لقياس مدى اندماج الاقتصاد الوطني في الاقتصاد العالمي، كما يُستخدم لتقييم الوضعية الاقتصادية الخارجية للدولة، خصوصاً من حيث قدرتها على الوفاء بالتزاماتها الدولية وتمويل حاجياتها من النقد الأجنبي.

يتكوّن ميزان المدفوعات من المكونات التالية⁶⁹ :

1- الحساب الجاري (حساب العمليات الجارية): يُسجل في هذا الحساب جميع المبادلات من

السلع والخدمات بين الدولة والخارج، وينقسم إلى قسمين رئيسيين:

- **الميزان التجاري (ميزان التجارة المنظورة)**: يضم هذا القسم الصادرات والواردات من السلع فقط،

أي جميع المبادلات التي تندرج ضمن التجارة المنظورة. ويُقاس رصيد الميزان التجاري بالفرق بين القيمة الإجمالية للصادرات والقيمة الإجمالية للواردات.

- **ميزان الخدمات (ميزان التجارة غير المنظورة)** : يسجل هذا الميزان جميع المعاملات المتعلقة

بالخدمات المقدمة بين المقيمين وغير المقيمين، سواء صادرات أو واردات، مثل خدمات النقل والسياحة والتأمين وغيرها.

ومن خلال ذلك يتضح أن الميزان التجاري يختص بالسلع المادية فقط، بينما يشمل ميزان الخدمات

العمليات غير المنظورة. ووفقاً للقواعد المحاسبية، تُسجل قيمة الصادرات من السلع أو الخدمات في الجانب

69 يزيد تفرات، شخيص وتحليل لميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة 2004-2028، JOURNAL OF FINANCE & CORPORATE

GOVERNANCE، 2022، ص 23-24.

الدائن باعتبارها تؤدي إلى تدفق نقد أجنبي للداخل، في حين تُسجل الواردات في الجانب المدين لأنها تمثل تدفقاً نقدياً للخارج.

2- رصيد حساب رأسمال:

يضم هذا القسم رصيد حساب رأسمال خلال الفترة الزمنية للدولة.

بعد تعريف ميزان المدفوعات سوف نظهر في الجدول التالي لوضعيته في الجزائر خلال الفترة

2014-2022 على الجدول التالي:

الجدول رقم (3-4): ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة (2014-2022)

السنوات	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022
الحساب الجاري	-9,278	-27,295	-26,550	-22,320	-16,884	-16,911	-18,681	-4,512	19,453
ميزان التجاري	0,459	-18,083	-20,128	-14,412	-7,427	-9,309	-13,615	1,171	26,850
الصادرات	60,129	34,565	29,309	34,569	41,146	35,323	21,932	38,637	65,718
المحروقات	58,462	33,081	27,918	33,202	38,897	33,244	20,016	34,058	59,738
صادرات أخرى خارج المحروقات	1,667	1,485	1,391	1,367	2,249	2,079	1,916	4,579	5,980
الواردات	-59,670	-52,649	-49,437	-48,981	-48,573	-44,632	-35,547	-37,466	-38,868
رصيد حساب رأسمال	3,397	-0,242	0,518	0,557	1,064	-0,016	2,313	3,033	-0,985
الرصيد	-5,881	-27,537	-26,031	-21,762	-15,820	-16,927	-16,369	-1,479	18,468

المصدر: من إعداد الباحث، بالاعتماد على إحصائيات وزارة المالية

يمثل الجدول رقم (3-4) ميزان المدفوعات الجزائري من سنة 2019 الى غاية سنة 2022 ومن

الوهلة الأولى نلاحظ أن الحساب الجاري قد سجّل تحسناً تدريجياً بعد فترة طويلة من العجز التي استمرت

من (2014-2020). شهدت هذه الفترة عجزاً مستمراً، بلغ ذروته في عام 2015 بـ (-27,295) مليار

دولار امريكي. ثم تحسن في سنة 2021 برصيد بعجز طفيف قدر ب -4,512 مليار \$ أما سنة 2022 فحققت الجزائر فائضا قدر ب 19,453 مليار دولار، مما يعكس تحسنا ملحوظا في الأداء الاقتصادي الخارجي.

أما فيما يخص الميزان التجاري فقد سجل تحولا لافتا في عام 2022 واستمر العجز من سنة 2014 إلى سنة 2020، ووصل إلى أدنى مستوياته في سنة 2016 ب. (-20,128) مليار دولار بعدها نلاحظ التحسن الكبير في سنتي (2021 و 2022) خاصة عام 2022 بفائض قدره 26,850 مليار، مما ساهم بشكل مباشر في الرصيد الايجابي للحساب الجاري. وهذا راجع الى النمو القوي للصادرات حيث ارتفعت من 21,932 مليار عام 2020 إلى 65,718 مليار في عام 2022.

بالنسبة لرصيد حساب رأس المال فتقلب هذا المؤشر بشكل لافت:

- سجل فائضا في 2014 (3,397) ثم انخفض وتحول إلى عجز في 2015 و 2016.

- عاد إلى تحقيق فائض طفيف بين 2020 و 2021؛

- عاد للتراجع في 2022 (-0,985) .

أهم ملاحظة نستنبطها من الجدول رقم (3-4) هي النقلة نوعية في 2022، حيث تحول العجز المستمر إلى فائض قدره 18,468 مليار، ما يدل على:

- تحسن أسعار الطاقة (بسبب الأزمات العالمية مثل الحرب الروسية الأوكرانية)؛
- انتعاش اقتصادي نسبي بعد جائحة كوفيد-19؛
- تحسن نسبي في السياسة التجارية أو التصديرية؛
- التنوع الاقتصادي في سنة 2021 وسنة 2022 لكنه لا يزال ضعيفا نسبيا.

المبحث الثاني: واقع الصناعة التحويلية في الجزائر

لمعالجة مختلف الجوانب المرتبطة بواقع الصناعة التحويلية في الجزائر، تم تقسيم هذا المبحث إلى مجموعة من المطالب الأساسية على النحو التالي:

المطلب الأول: البنية الصناعات التحويلية الجزائرية

تُعَدّ الصناعات التحويلية في الجزائر من الركائز الأساسية للتنمية الاقتصادية، إذ تغطي طيفًا واسعًا من القطاعات المتكاملة التي تسهم في تلبية الطلب المحلي، وتوفير فرص العمل، وتعزيز قدرات التصدير. واستنادًا إلى المعطيات المتاحة، يمكن تصنيف هذه الصناعات ضمن الهيكل الصناعي الجزائري وفقًا للفئات التالية⁷⁰:

أولاً: الصناعات الغذائية

تُعَدّ من أكثر الفروع نشاطًا وانتشارًا، وتشمل إنتاج مشتقات الحليب، ومعالجة الحبوب، وتعليب اللحوم والأسماك، وصناعة الزيوت والمشروبات، بالإضافة إلى حفظ وتغليف الفواكه والخضروات. وتلعب هذه الصناعات دورًا رئيسيًا في تحقيق الأمن الغذائي وتقليص الواردات.

ثانيًا: الصناعات المعدنية والميكانيكية والكهربائية

تضم مجالات متعددة مثل صهر وتشكيل الحديد والصلب، تصنيع الهياكل المعدنية، صناعة الآلات وقطع الغيار، إلى جانب الصناعات الكهربائية والإلكترونية، وهي تمثل قاعدة أساسية لتطوير الصناعات الثقيلة.

70 درهbab.أ، أثر الصناعة التحويلية في النمو الاقتصادي في الجزائر (دراسة قياسية باستخدام نموذج بانل الساكن 1974-2023، مجلة الدراسات الاقتصادية

ثالثا: الصناعات النسيجية

تشمل إنتاج الأقمشة من القطن والصوف والألياف الاصطناعية، وصناعة الملابس الجاهزة والمنسوجات المنزلية، وتُعدّ من الصناعات التي توفر فرص عمل كثيفة، رغم تحديات المنافسة الخارجية.

رابعا: صناعة الجلود والأحذية

تعتمد على دباغة الجلود المحلية وتحويلها إلى منتجات نهائية مثل الأحذية والحقائب، وهي صناعة تقليدية تعرف مؤخرا محاولات للتحديث والرفع من جودتها التنافسية.

خامسا: صناعات مواد البناء

تشمل صناعة الإسمنت، الجبس، الطوب، السيراميك، والبلاط، وتُعدّ من القطاعات الحيوية التي ترافق النمو العمراني وتلبي الطلب المحلي على البنية التحتية.

سادسا: صناعة الخشب ومشتقاته

تتمثل في صناعة الأثاث، النوافذ والأبواب، وألواح التزيين والديكور، وتستند غالبًا إلى موارد محلية أو مواد أولية مستوردة، مع تزايد الاهتمام بالتصاميم العصرية والمواصفات البيئية.

سابعا: الصناعات البتروكيمياوية والكيمياوية والأسمدة

تستغل الثروات النفطية والغازية في إنتاج البلاستيك، المواد الكيماوية، المنظفات، الأدوية، الأسمدة والمبيدات، وتُعدّ من الفروع ذات القيمة المضافة العالية، وتفتح آفاقًا واسعة نحو التصدير.

إنّ تطوير هذه الفروع الصناعية والتحول نحو صناعات ذات كثافة تكنولوجية أعلى يمثل أولوية في إطار إستراتيجية الجزائر لتنويع الاقتصاد وتقليل التبعية للمحروقات.

المطلب الثاني: تطور مساهمة الصناعات التحويلية في الجزائر خلال الفترة (2014-2022)

عرفت مساهمة الصناعات التحويلية في الاقتصاد الجزائري مراحل متباينة خلال الفترة 2014-2022، وهو ما سنتطرق له في الجدول التالي:

الجدول رقم (3-5): تطور القيمة المضافة للصناعات التحويلية ونسبتها من GDP خلال الفترة (2014-2022)

السنوات / القطاعات	الصناعات التحويلية بالنسبة	بالقيمة مليار \$
2014	6,16%	14,15
2015	6,66%	15,91
2016	6,77%	12,69
2017	6,74%	12,18
2018	6,54%	12,42
2019	6,94%	13,50
2020	7,52%	14,55
2021	6,55%	10,80
2022	5,77%	10,75
معدل الفترة	6,63%	13,00

المصدر: من إعداد الباحث، بالاعتماد على احصائيات CARE

لتوضيح هذا التطور أكثر نرسم المنحنى التالي:

الشكل رقم (3-3): تطور مساهمة الصناعات التحويلية الجزائرية خلال الفترة (2014-2022)



المصدر: من إعداد الباحث، بالاعتماد على احصائيات وزارة المالية CARE

تشير البيانات المتاحة إلى أن مساهمة الصناعات التحويلية في الجزائر ضمن الناتج الخام للقطاعات الاقتصادية خلال الفترة الممتدة من 2014 إلى 2022 قد شهدت تطوراً نسبياً، إذ بلغ متوسط هذه المساهمة نحو 6.63%، في حين بلغ متوسط القيمة الإجمالية للقطاعات حوالي 13 مليار دولار، ما يعكس استقراراً نسبياً في أداء القطاع دون تحقيق قفزات نوعية تدل على تحول هيكلي في البنية الاقتصادية. فعلى المستوى السنوي، اتسم أداء القطاع بتباين واضح؛ ففي عام 2014، ومع بداية تراجع أسعار النفط، بلغت مساهمة الصناعات التحويلية 6.16%، لترتفع في 2015 إلى 6.66% نتيجة زيادة الإنفاق العمومي، ثم واصلت ارتفاعها الطفيف في 2016 (6.77%) رغم التأثيرات السلبية لانخفاض عائدات المحروقات، لتستقر تقريباً خلال 2017 و2018، قبل أن تسجل زيادة في 2019 بفعل برامج الدعم الحكومي، حيث بلغت 6.94%. أما في 2020، فقد شهد القطاع ارتفاعاً استثنائياً في المساهمة إلى 7.52%، وهو ما يُفسّر بانخفاض حاد في أداء قطاعات أخرى كالخدمات والنقل والسياحة جراء جائحة كوفيد-19، مما رفع الوزن النسبي للصناعة.

غير أنّ هذا الارتفاع لم يستمر، إذ عادت النسبة إلى التراجع في 2021 (6.55%)، ثم إلى أدنى مستوياتها في 2022 (5.77%)، ما يعكس ضعفًا واضحًا في أداء القطاع نتيجة تراجع بيئة الاستثمار الصناعي وتفاقم الصعوبات الهيكلية، كضعف التمويل وغياب التكامل الصناعي. دلالات هذه الأرقام تؤكد هشاشة الاقتصاد الجزائري الذي يتأثر بشكل كبير بتقلبات أسعار الطاقة والإنفاق العمومي، كما أن الاعتماد المفرط على صادرات المحروقات يضعف مساهمة القطاعات الإنتاجية، وفي مقدمتها الصناعات التحويلية، رغم وجود مبادرات حكومية مثل "خطة الإنعاش الاقتصادي 2020-2024" التي لم تُترجم إلى نتائج ملموسة. ويُعزى ذلك إلى استمرار القيود البيروقراطية، وغياب بيئة أعمال جاذبة، فضلاً عن الضعف في ربط الصناعة بالبحث العلمي والتكنولوجي. وفي ضوء هذه المؤشرات، توصي الدراسة بضرورة تسريع إصلاحات بيئة الأعمال وتحفيز الاستثمار الصناعي، مع العمل على تعزيز سلاسل القيمة المحلية عبر ربط الصناعات التحويلية بالقطاعات الزراعي والمعدني، إلى جانب تنويع مصادر التمويل وتطوير الشراكة بين القطاعين العام والخاص بما يعزز من القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني ويسهم في تنويعه على المدى المتوسط والطويل.

المطلب الثالث: مؤشر هيرفيندال-هيرشمان (HHI) لقياس مدى تنوع صادرات الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (2014-2022)

تمّ حساب مؤشر هيرفيندال-هيرشمان (HHI) لقياس مدى تنوع الاقتصاد الجزائري من خلال مساهمة

القطاعات الاقتصادية بين 2014 و2022، وكانت النتائج كما يلي:

الجدول رقم (3-6): مؤشر هيرفيندال-هيرشمان (HHI) لقياس مدى تنوع الاقتصاد الجزائري في الفترة

2022-2014

السنوات	المحروقات	صادرات أخرى	أجمالي الصادرات	نسبة المحروقات	نسبة صادرات أخرى	تربيع نسبة المحروقات	تربيع نسبة صادرات أخرى	HHI
2014	58 462	1 667	60 129	97%	3%	0,945	0,001	0,946
2015	33 081	1 485	34 566	96%	4%	0,916	0,002	0,918
2016	27 918	1 391	29 309	95%	5%	0,907	0,002	0,910
2017	33 202	1 367	34 569	96%	4%	0,922	0,002	0,924
2018	38 897	2 218	41 115	95%	5%	0,895	0,003	0,898
2019	33 244	2 068	35 312	94%	6%	0,886	0,003	0,890
2020	20 016	1 910	21 926	91%	9%	0,833	0,008	0,841
2021	34 058	4 579	38 637	88%	12%	0,777	0,014	0,791
2022	59 550	5 980	65 530	91%	9%	0,826	0,008	0,834

المصدر: من إعداد الباحث، بالاعتماد على إحصائيات وزارة المالية

يعكس مؤشر هيرفيندال-هيرشمان (HHI) درجة تركيز أو تنوع الصادرات الجزائرية، وكلما اقترب

المؤشر من 1 دلّ على تركيز مرتفع (اعتماد مفرط على المحروقات)، بينما تشير القيم المنخفضة إلى تنوع

أكبر في بنية الصادرات.

وفي الجدول رقم (3-6) نلاحظ تذبذبات في مستوى التركيز بحيث سجلت أغلب سنوات الفترة تركيز عالي خاصة بين 2014 و2017 بحيث:

- تتراوح قيمة HHI بين 0.91 و0.946، ما يدل على اعتماد شبه كلي على صادرات المحروقات، حيث تجاوزت مساهمتها 95% من إجمالي الصادرات؛

- هذه الفترة اتسمت بغياب أي مساهمة مؤثرة للصادرات غير النفطية في تنوع الاقتصاد.

ومن بعد ذلك نلاحظ تحسن طفيف بحيث انخفض المؤشر تدريجياً إلى 0.89 سنة 2019، مع ارتفاع مساهمة الصادرات الأخرى إلى 6% ما يعكس تلك المحاولات المبدئية لتحريك بعض القطاعات غير النفطية، رغم أن الاعتماد على المحروقات لا يزال مهيماً.

وقد سجلت سنة 2021 أدنى مستوى لها حيث قدر ب 0.791، تزامن هذا الانخفاض مع نمو واضح في الصادرات غير النفطية التي بلغت 12% من إجمالي الصادرات. ومن ثم عودة طفيفة إلى التركيز سنة 2022 حيث ارتفع المؤشر إلى 0.834، مع انخفاض طفيف في نسبة الصادرات الأخرى إلى 9% .

هذا نتيجة لارتفاع أسعار المحروقات عالمياً، مما رفع قيمة الصادرات النفطية نسبياً دون أن يعكس بالضرورة تراجعاً في مجهودات التنوع.

رغم بعض التحسن الملحوظ في مؤشرات التنوع خلال السنوات الأخيرة، خاصة ما بين 2020 و2021، فإن الصادرات الجزائرية ما تزال شديدة التركيز على قطاع المحروقات، كما تعكسه قيم HHI التي تبقى عموماً فوق 0.8 .

لتحقيق تنوع حقيقي ومستدام، يحتاج الاقتصاد الجزائري إلى:

- تعزيز القطاعات الصناعية والزراعية والخدمات القابلة للتصدير؛

- رفع كفاءة الإنتاجية والقدرة التنافسية للصناعات التحويلية؛
- دعم سياسات الابتكار والتمويل الموجه للصادرات غير التقليدية.

المبحث الثالث: التحديات والفرص في تطوير الصناعة التحويلية

يتناول هذا المبحث التحديات التي تواجه الصناعة التحويلية في الجزائر والفرص المتاحة لتطويرها، بالإضافة إلى الجهود الحكومية الرامية إلى تحسين مناخ الأعمال من خلال الاستراتيجيات الصناعية وإنشاء المناطق الصناعية.

المطلب الأول: الإصلاحات وفرص المتاحة لتطوير الصناعة التحويلية في الجزائر

تُعدّ الجزائر، باعتبارها ثالث أقوى اقتصاد في إفريقيا، بلداً غنياً بالفرص في قطاع الصناعة التحويلية. فهي تمتلك قاعدة صناعية متنوعة، تمتد من تحويل الموارد الطبيعية إلى تصنيع السلع الاستهلاكية، مما يتيح طيفاً واسعاً من الإمكانيات أمام المستثمرين والشركات المحلية. إلا أنّ الاستفادة الكاملة من هذا الإمكان تقتضي فهماً دقيقاً للتحديات الخاصة التي يواجهها هذا القطاع.

أولاً: الإصلاحات الاقتصادية المنتهجة

شهدت الجزائر خلال السنوات الأخيرة سلسلة من الإصلاحات الاقتصادية والمالية الهادفة إلى تحسين إدارة المال العام وتعزيز الشفافية والحوكمة الرشيدة.

فقد تمّ اعتماد قوانين عضوية جديدة، مثل القانونين 18-15 لسنة 2018 و 23-09 لسنة 2023، اللذين ركزا على ترشيد النفقات، وتطوير آليات الرقابة، وضمان التوازن بين الاستقرار المالي ومتطلبات التنمية.

كما ساهم القانون 18-22 لسنة 2022 في دعم الانتقال نحو اقتصاد متنوع يقوم على الإنتاجية والمبادرة، بعيداً عن الاعتماد على الربيع.

وتجسد هذه الإصلاحات إرادة الدولة في تحديث المنظومة الاقتصادية وتحسين مناخ الاستثمار، بما يتيح تحقيق نمو مستدام ورفع كفاءة الموارد العمومية.

في المجمل، تمثل الإصلاحات المالية والاقتصادية في الجزائر خطوة استراتيجية نحو بناء اقتصاد متوازن، أكثر انفتاحاً ومرونة، يساهم في تحقيق التنمية الشاملة والاستقرار الاقتصادي على المدى الطويل⁷¹.

ثانياً: الفرص الاقتصادية المتاحة

من أبرز الفرص المتاحة هي توفر الجزائر على إمكانات مالية معتبرة، خاصة بفضل عائدات تصدير المحروقات، والتي شكلت على مدار سنوات مصدراً مهماً للعملة الصعبة، ما أتاح فائضاً مالياً كبيراً تجاوز 200 مليار دولار سنة 2014 وفق تقارير رسمية.

أما على مستوى الطاقة، فتعدّ البلاد من أغنى الدول بالموارد الشمسية في حوض البحر الأبيض المتوسط، حيث تمتد ساعات السطوع الشمسي إلى أكثر من 3000 ساعة سنوياً، ما يعادل ستين مرة متوسط حاجة الدول الأوروبية من الكهرباء. أحد أبرز المواقع في هذا الإطار هو الحقل الشمسي الضخم المعروف بـ "Gisement Solaire" الذي يغطي أكثر من 238 ألف كلم².

إلى جانب ذلك، تشكّل الفئة الشابة في الجزائر أكثر من 75% من إجمالي السكان، وهي طاقة بشرية كامنة يمكن توجيهها نحو النشاط الصناعي إذا ما تمّ توفير التدريب والتأهيل اللازمين.

⁷¹ حمزة صحراوي، دور الإصلاحات الاقتصادية والمالية في تحقيق التنوع الاقتصادي في الجزائر، مجلة الدراسات البيئية والتنمية المستدامة، المجلد 03، العدد 02، 2024، ص 350-352.

كذلك التسهيلات والإجراءات الحكومية لدعم التصنيع التي كانت دعماً لهذا التوجه، أطلقت الدولة جملة من الإصلاحات والقوانين الرامية إلى تشجيع الاستثمار الصناعي، خاصة قانون الاستثمار رقم 16-09 لسنة 2016، الذي تضمن عدة امتيازات ومحفزات قوية، من بينها:

- الإعفاء من الرسوم الجمركية والضريبة على القيمة المضافة للمعدات والسلع التي تدخل مباشرة في إنجاز المشاريع؛
- إعفاء ضريبي لمدة 10 سنوات على العقارات المُستغلة في إطار الاستثمار؛
- إعفاء من رسوم تسجيل عقود تأسيس الشركات أو زيادات رأس المال؛
- التكفل الجزئي أو الكامل بنفقات تهيئة المواقع الموجهة للصناعة؛
- تسهيلات جبائية على المنتجات والمواد الأولية المرتبطة بالأنشطة الصناعية الناشئة، تصل مدتها إلى 5 سنوات؛
- كل هذه الحوافز تُعدّ فرصة ذهبية أمام المستثمرين المحليين والأجانب للمساهمة في إقلاع صناعي فعال يخدم التنمية الوطنية⁷².

⁷² محمد زرمان، مصدر سابق، ص 11-12.

المطلب الثاني: تحديات الصناعة التحويلية في الجزائر

يمكننا تلخيص جملة من التحديات في النقاط التالية⁷³:

1- التشريعات والبيروقراطية:

تُعَدّ تعقيدات النظام الإداري والبيروقراطي من أبرز العراقيل أمام المستثمرين، حيث تتسم الإجراءات الإدارية بالتعقيد والتغير المتكرر، مما يؤدي إلى حالة من عدم اليقين لدى المستثمرين. كما أن غياب الوضوح في بعض القوانين قد يشكل عائقاً أمام إقامة المشاريع وتنفيذها بسلاسة.

2- ضعف البنية التحتية:

رغم جهود الدولة لتطوير البنية التحتية، إلا أن العديد من المناطق الصناعية ما زالت تعاني من نقص في شبكات النقل، وإمدادات الكهرباء، وخدمات المياه والصرف. هذه النقائص تؤثر سلباً على إنتاجية الشركات، وتُشكل عقبة أمام استقطاب الاستثمارات الجديدة.

3- صعوبة الحصول على التمويل:

تواجه الشركات، خاصة الصغيرة والمتوسطة، صعوبات كبيرة في الحصول على التمويل اللازم لتوسعة مشاريعها أو تحديث معداتها، بسبب شروط الائتمان الصارمة وارتفاع أسعار الفائدة، ما يُعيق تطورها وابتكارها.

⁷³ <https://www.abelika.com/post/opportunit%C3%A9s-industrielles-en-alg%C3%A9rie> vu le 14/05/2025 à 19h58.

4- نقص اليد العاملة المؤهلة:

مع تطور الصناعات وتزايد الاعتماد على التكنولوجيا، تبرز الحاجة إلى يد عاملة مدربة ومؤهلة. غير أنّ الجزائر تعاني من فجوة في المهارات، مما يستدعي تعزيز برامج التكوين المهني، وتطوير الشراكات مع المعاهد الدولية لتلبية احتياجات السوق.

رغم التحديات التي تواجه الصناعة التحويلية في الجزائر، إلا أنّ البلاد تتمتع بإمكانات ضخمة تجعلها مؤهلة لتكون مركزاً صناعياً إقليمياً بارزاً. ومن خلال معالجة المعوقات التشريعية، وتحسين البنية التحتية، وتوفير بيئة استثمارية شفافة، يمكن جذب المزيد من الاستثمارات، وتسريع النمو الصناعي، وتعزيز موقع الجزائر في الأسواق الإقليمية والدولية.

المطلب الثالث: جهود الدولة في تحسين مناخ الأعمال الصناعي

جاء إعداد مشروع إستراتيجية إنعاش وتطوير الصناعة الوطنية نتيجة لسلسلة من اللقاءات والجلسات التشاورية الوطنية التي جمعت مختلف الفاعلين والمعنيين بالقطاع الصناعي، وشهدت مشاركة واسعة من القطاعات الحكومية والاقتصادية والخبراء. وقد أسفرت هذه النقاشات عن بلورة جملة من التوجهات الاستراتيجية الكبرى، يمكن تلخيصها كما يلي⁷⁴:

اعتماد إطار مرجعي جديد للتنمية الصناعية قائم على مقاربة شمولية وحديثة، تأخذ بعين الاعتبار المتغيرات الاقتصادية والتكنولوجية الحديثة.

74 الطيبي، ع. آليات دعم وتطوير المناطق الصناعية في الجزائر من أجل تحقيق التنمية المستدامة. مجلة الاقتصاد وإدارة الأعمال، المجلد 1، العدد 5، (2017).

- تحديد مبادئ الإستراتيجية وصياغة سياسات صناعية فعّالة تتسم بالمرونة والقدرة على التكيف مع التحديات الوطنية والدولية؛

- وضع منظومة تحفيزية متكاملة لتشجيع تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة نحو القطاع الصناعي؛

- مواصلة إصلاح المنظومة الاقتصادية من خلال تعميق الإصلاحات الهيكلية التي انطلقت منذ

تسعينيات القرن الماضي، بما يشمل إصلاح القطاع المصرفي، تنشيط سوق رؤوس الأموال، إنشاء

سوق متكامل للعقار الصناعي، وتعزيز الشفافية وآليات المنافسة العادلة في أسواق السلع والخدمات

بما يخدم مصلحة المستهلك.

أما عن الأبعاد الإستراتيجية الصناعية الجديدة فترتكز الإستراتيجية الصناعية المعتمدة على برنامج

لإعادة هيكلة شاملة للقطاع الصناعي، يتمحور حول بعدين أساسيين:

1- اختيار الفروع الصناعية ذات الأولوية

في هذا الإطار، تمّ تصنيف الفروع الصناعية إلى ثلاث مجموعات رئيسية بناءً على قدراتها التنموية

ومساهمتها في الاقتصاد الوطني:

- الصناعات التصديرية ذات الطلب العالمي المرتفع، والتي تقوم أساسًا على تحويل المواد

الأولية، وتشمل:

- الصناعات البتروكيميائية (مثل الأسمدة والنسيج الكيميائي)؛

- الصناعات الكيميائية العضوية والمعدنية؛

- الصناعات الصيدلانية والبيطرية؛

- صناعات الحديد والصلب؛

- صناعة الألمنيوم؛
- صناعة مواد البناء.
- الصناعات الداعمة والمتربطة مع أنشطة صناعية أخرى، ومنها:
 - الصناعات الغذائية؛
 - الصناعات المعدنية، الميكانيكية، الكهربائية والإلكترونية.
 - الصناعات الحديثة أو المتأخرة النمو، والتي يعاني الاقتصاد الوطني من ضعف فيها، وتشمل:
 - الصناعات والخدمات المعتمدة على تكنولوجيا الإعلام والاتصال؛
 - صناعة السيارات.

2-إعادة توزيع النشاط الصناعي جغرافياً

يعتمد هذا البعد على تصور مغاير لما كان قائماً سابقاً، يقوم على إرساء مناطق تنمية صناعية مندمجة. ويشمل ذلك:

- تحديد مقاطعات صناعية وفق منطق النظام الإنتاجي المحلي (Local Production System)؛
- إنشاء شبكات مؤسسات وعناقيد صناعية لتحقيق التكامل وتعزيز الإنتاجية؛
- الاستفادة من الاقتصاديات الخارجية وفوائد التمرکز الصناعي؛
- استقطاب الاستثمارات الأجنبية عبر بيئة صناعية متكاملة؛
- ربط الصناعة بالبحث العلمي والتكوين المهني، لضمان تكامل فعال بين التكنولوجيا، المعرفة، والممارسة الصناعية.

المبحث الرابع: مساهمة الصناعة التحويلية في التنوع الاقتصادي

إنَّ من أبرز مساهمات الصناعة التحويلية في التنوع الاقتصادي مؤشر الصادرات لما له من أهمية بالغة على الاقتصاد الوطني الجزائري وعلى الميزان التجاري. ومن هنا المبحث الرابع مخصص لتحليل نسبة الصادرات خارج المحروقات من الصادرات الاجمالية وبدرجة اخرى مكانة الواردات فيه والمعبر فيه في الجدول التالي:

الجدول رقم (3-7): مكانة صادرات خارج المحروقات في مكونات الميزان التجاري للفترة 2014-2022

السنوات	الصادرات	تطور الصادرات	نسبة المحروقات من الصادرات	تطور نسبة المحروقات من الصادرات	صادرات أخرى خارج المحروقات	نسبة الصادرات أخرى خارج المحروقات	تطور نسبة الصادرات أخرى خارج المحروقات	الواردات	تطور الواردات	ميزان التجاري
2014	60,13	-	58,46	97%	-	1,67	2,77%	59,67	-	0,46
2015	34,57	43%-	33,08	96%	1,56%-	1,49	4,30%	52,65	12%-	18,08
2016	29,31	15%-	27,92	95%	0,47%-	1,39	4,75%	49,44	6%-	20,13
2017	34,57	18%	33,20	96%	0,83%	1,37	3,95%	48,98	1%-	14,41
2018	41,15	19%	38,90	95%	1,57%-	2,25	5,47%	48,57	1%-	7,43
2019	35,32	14%-	33,24	94%	0,44%-	2,08	5,89%	44,63	8%-	9,31
2020	21,93	38%-	20,02	91%	3,03%-	1,92	8,74%	35,55	20%-	13,62
2021	38,64	76%	34,06	88%	3,41%-	4,58	11,85%	37,47	5%	1,17
2022	65,72	70%	59,74	91%	3,12%	5,98	9,10%	38,87	4%	26,85

المصدر من إعداد الباحث، بالاعتماد على احصائيات وزارة المالية

المطلب الأول: تحليل تطور الصادرات الصناعية

إنَّ تطور الصادرات خارج المحروقات هي من أولويات الجزائر وهذا ما سنحلله في مخرجات الجدول (7-3) للفترة 2014-2022. على النحو التالي:

أولاً: تطور الصادرات العامة

نلاحظ في الجدول (7-3) انخفاض حاد في الصادرات خلال 2015 و2016 من 60,13 مليار دولار في 2014 إلى 29,31 مليار دولار في 2016، بنسبة انخفاض إجمالية تقدر بحوالي 51%. هذا الانخفاض يعكس تأثر الجزائر المباشر بهبوط أسعار النفط في السوق العالمية بعد 2014، وبدأ التعافي التدريجي بعد 2017 حيث شهدت الصادرات انتعاشاً تدريجياً بداية من 2017، وبلغت ذروتها في 2022 عند 65,72 مليار دولار، أي بزيادة تتجاوز 124% مقارنة بـ 2020، مما يعكس الاستفادة من الارتفاعات الأخيرة في أسعار النفط والغاز.

ثانياً: بنية الصادرات وهيمنة المحروقات

من مخرجات الجدول (7-3) كذلك الاعتماد المفرط على المحروقات حي حافظت هذه الأخيرة على نسبة تفوق 90% من إجمالي الصادرات طيلة الفترة، رغم بعض التراجع الطفيف في 2020 و2021 إلى 91% و88% على التوالي، ما يدل على هشاشة هيكل التصدير وضعف التنوع.

إنَّ الصادرات خارج المحروقات في الجزائر ضعيفة جداً بحيث تطورت صادرات القطاعات الأخرى من 1,67 مليار دولار في 2014 إلى 5,98 مليار دولار في 2022، أي ما يعادل 3.5 أضعاف تقريباً. مع ذلك، تبقى نسبتها من إجمالي الصادرات منخفضة (أقل من 12%)، مما يعكس ضعف القدرة

التنافسية للصناعات غير الاستخراجية وضعف التصدير خارج المحروقات.

تحسن نسبي في نسبة الصادرات الأخرى في 2020 و2021، حيث بلغت النسبة 8,74% و11,85% على التوالي، ويُعزى ذلك جزئياً إلى انخفاض صادرات المحروقات أكثر من غيرها بفعل جائحة كوفيد-19، ما جعل باقي الصادرات تبدو نسبياً أكثر وزناً.

ثالثاً: تطور الواردات

من الجدول (3-6) نستنتج كذلك انخفاض تدريجي في الواردات من 2014 إلى 2020، من حوالي 59,67 مليار إلى 35,55 مليار دولار، نتيجة سياسة تقشفية وتقليص الاستيراد، قبل أن تعود للارتفاع الطفيف في 2021 و2022.

• مما سبق وبصفة عامة نستنتج:

- الصادرات من المحروقات تشكل الحصة الأكبر من إجمالي الصادرات (غالباً أكثر من 90%)، وقد قفزت من 20,016 مليار (2020) إلى 59,738 مليون (2022) ؛
- الصادرات غير النفطية شهدت تحسناً تدريجياً، من 1,916 مليار (2020) إلى 5,980 مليون (2022)، ما يعكس بداية التنوع الاقتصادي لكنه لا يزال ضعيفاً نسبياً.

وبنسبة للواردات كانت في اتجاه تنازلي عام 2020 (35,547 مليار)، لكنها عادت للارتفاع قليلاً في 2022 إلى 38,868 مليار.

رغم الارتفاع، فإن نمو الصادرات فاق نمو الواردات، مما أدى إلى تحسين الميزان التجاري.

رابعاً: مؤشرات استراتيجية وأبعاد هيكلية

نلاحظ من الجدول فشل في فك الارتباط مع المحروقات وهو ما يبعد الجزائر عن التنوع المنشود. لم يحدث تحول حقيقي في بنية الصادرات الجزائرية، حيث بقيت نسبة المحروقات مهيمنة، وهو ما يجعل الاقتصاد عرضة لصدمات سوق الطاقة.

المطلب الثاني: العلاقة بين تنمية الصناعة التحويلية وتقليص التبعية للمحروقات

تُعَدّ العلاقة بين تنمية الصناعة التحويلية وتقليص التبعية لقطاع المحروقات من أبرز التحديات الاقتصادية التي تواجه الدول الريعية، وعلى رأسها الجزائر. إذ يعتمد الاقتصاد الجزائري بشكل شبه كلي على عائدات النفط والغاز، والتي تمثل أكثر من 90% حسب الجدول (3-7) من مداخيل التصدير. أمّا فيما يخص العائدات الجبائية في قطاع المحروقات ركيزة أساسية للاقتصاد الجزائري، حيث تمثل مصدراً هاماً من مصادر الدخل الوطني. وتُعَدّ هذه الإيرادات من أبرز المزايا المالية التي تتمتع بها الدولة، خصوصاً في ظل التحديات الاقتصادية الراهنة التي تستدعي إعادة تقييم النموذج الاقتصادي وتنويعه بعيداً عن التبعية للمحروقات⁷⁵.

في هذا السياق، لا يمكن تصور في هذه الحالة بدون البترول حسب الكثير من الاقتصاديين والمحللين الماليين⁷⁶، ومن هنا تبرز الصناعة التحويلية كقطاع بديل واستراتيجي قادر على لعب دور محوري في إعادة هيكلة الاقتصاد وتنويع مصادر الدخل. إذ تقوم هذه الصناعة على تحويل المواد الخام—سواء أكانت محلية أم مستوردة—إلى منتجات نصف مصنعة أو تامة الصنع، وهو ما يخلق قيمة مضافة محلية ويُسهم في رفع القدرة التصديرية خارج نطاق المحروقات. وقد أظهرت تجارب عدد من الدول الناشئة أن نمو الصناعة

⁷⁵ محتال فلة، دراسة استشرافية إحصائية لإيرادات الجبائية البترولية في الجزائر باستحداث نموذج ARMA، المقرري للدارسات الاقتصادية والمالية 2025، ص 49.

⁷⁶ Abdelmadjid BOUZIDI, Economie algérienne éclairage, ENAG, Alger, 2011, P 17.

التحويلية يرتبط ارتباطاً وثيقاً بارتفاع الصادرات الصناعية وتراجع الاعتماد على المواد الأولية كمصدر رئيسي للعائدات.

كما يُعد هذا القطاع أكثر كثافة في التشغيل مقارنة بقطاع المحروقات، الذي يعتمد بشكل أكبر على رأس المال مقارنة باليد العاملة. ومن ثم، فإنّ توسيع قاعدة الصناعة التحويلية يُفضي إلى خلق فرص عمل واسعة، لا سيما بين الشباب وخريجي التكوين المهني، وهو ما يساهم في تقليص معدلات البطالة وتعزيز الاستقرار الاجتماعي. ومن هذه النقطة يجدر بنا وضع النقاط على الحروف فيما يخص العمالة بحيث بلغت العمالة في الصناعة التحويلية الجزائرية معدل جد منخفض والذي يمثل 11.6% كمتوسط من سنة 2014 الى غاية 2018 من العمالة الاجمالية وهي في المرتبة الرابعة بعد تونس، الأردن والبحرين⁷⁷.

فضلاً عن ذلك، تسهم الصناعة التحويلية في تخفيض فاتورة الواردات من خلال توفير بدائل محلية للسلع المستوردة، ما يحسن من وضع الميزان التجاري ويقلل الضغط على احتياطات النقد الأجنبي. كما تدعم هذه الصناعة الاستقلال المالي للدولة من خلال تأمين مصادر جديدة للإيرادات الضريبية والجمركية، مما يُعزز قدرة الدولة على تمويل سياساتها العمومية دون الاعتماد المفرط على الموارد الطبيعية.

غير أن هذا التحول الهيكلي لا يمكن أن يتحقق دون تهيئة بيئة استثمارية جاذبة، تشمل تبسيط الإجراءات الإدارية، وتوفير مصادر تمويل مرنة، وتحسين البنية التحتية الصناعية واللوجستية، بالإضافة إلى دعم البحث العلمي ونقل التكنولوجيا. كما يشكل التكامل الإقليمي والانفتاح على الأسواق الإفريقية والعربية والدولية عنصراً حاسماً في توسيع قاعدة التصدير وتعزيز تنافسية الصناعة الجزائرية.

⁷⁷ دراسة محمد إسماعيل وآخرون، "أثر قطاع الصناعات التحويلية على النمو الاقتصادي في الدول العربية"، صندوق النقد العربي، 2021، ص

وبناءً على ما سبق، يُعد تبني سياسة صناعية طموحة ومندمجة خياراً استراتيجياً لتحقيق الاستقلال الاقتصادي وتعزيز الأمن المالي والاجتماعي، لاسيما في ظل التحديات المرتبطة بتقلبات أسواق الطاقة والتغيرات المتسارعة في النظام الاقتصادي العالمي.

المطلب الثالث: جهود الجزائر في دعم وتنوع الصادرات خارج المحروقات

من أجل دعم الصادرات خارج قطاع المحروقات، تبنت السلطات الجزائرية استراتيجية تركز على تثمين الإنتاج الوطني وترشيد الواردات، وذلك من خلال سنّ أطر قانونية تلزم المتعاملين الاقتصاديين بتفضيل السلع والخدمات ذات المنشأ المحلي. ورغم ما شهدته السياسة التجارية الوطنية من اختلالات في التأطير خلال السنوات الأخيرة، فإن سنة 2020 عرفت تراجعاً ملحوظاً في عجز الميزان التجاري، نتيجة تحكم أفضل في تقليص فاتورة الاستيراد وتحسن مساهمة الصادرات خارج المحروقات في إجمالي الصادرات. وتسعى هذه السياسة أيضاً إلى بناء قاعدة إنتاج محلي متنوع ومكافحة ظاهرة تضخيم الفواتير في عمليات الاستيراد. وفي هذا الإطار، عملت الحكومة على تعزيز القدرات التصديرية من خلال مجموعة من الإجراءات، منها:

- تشجيع ومرافقة المصدّرين خارج قطاع المحروقات عبر تقديم الدعم اللازم لتحسين قدرتهم التنافسية، وإنشاء تجمعات تصديرية متخصصة؛
- تقديم إعفاءات ضريبية وجمركية، وفق ما تنص عليه التشريعات والتنظيمات المؤطرة للعملية التصديرية؛
- إنشاء مناطق حرة في الولايات الجنوبية الحدودية، بهدف فتح قنوات تصديرية جديدة نحو الأسواق الإفريقية؛

- إعادة تنشيط الشراكات الاقتصادية من أجل ترقية المبادلات التجارية، مع إجراء تقييم معمق لاتفاقيات التبادل الحر ابتداءً من سنة 2020، بالإضافة إلى إنشاء مراكز إقليمية لتنظيم التظاهرات والمعارض الكبرى بغرض الترويج للمنتجات الوطنية؛
- وضع معايير جديدة عند إبرام الاتفاقيات التجارية مع الشركاء الدوليين، بما يساهم في تسهيل تصريف المنتجات الجزائرية في مختلف الأسواق الأجنبية⁷⁸.

78 رمالوي ع، أثر التنوع الاقتصادي على الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر خلال الفترة (2000-2022) ، مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية،

(2024)، 7(2)، ص-98.

خاتمة الفصل الثالث

لقد قدّم هذا الفصل صورة شاملة عن الاقتصاد الجزائري خلال الفترة من 2014 إلى 2022، مسلطاً الضوء على تحولات الناتج المحلي الإجمالي وبنية الاقتصاد الوطني، فضلاً عن أهمية ميزان المدفوعات في رسم ملامح الاقتصاد الكلي. كما أظهر الدور المتنامي للصناعة التحويلية في الجزائر، والتحديات التي تعترض تطويرها، من البنية التحتية إلى مناخ الأعمال، مع تأكيد أن استثمار الفرص المتاحة هو السبيل لتحقيق نقلة نوعية في هذا القطاع. ولا شك أن تعزيز الصناعة التحويلية يشكل حجر الزاوية في استراتيجية التنوع الاقتصادي، حيث تبرز الحاجة الملحة إلى تقليص الاعتماد على المحروقات وتنمية الصادرات الصناعية. وفي ظل الجهود الحكومية المتواصلة، يبقى المستقبل واعداً في حال تضافرت العزيمة والإرادة السياسية مع القدرات الوطنية والابتكار، لتصبح الجزائر اقتصاداً أكثر تنوعاً ومرونة قادراً على مواجهة تحديات العصر وتحقيق التنمية المستدامة.

**الفصل الرابع: دراسة قياسية لأثر الصناعات التحويلية في تحقيق
التنوع الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2014-2022)**

تمهيد الفصل الرابع

يعدّ التنويع الاقتصادي من التحديات المحورية، وهو ما يفرض ضرورة البحث عن محركات بديلة للنمو المستدام. وتبرز الصناعات التحويلية كقطاع واعد يمكن أن يلعب دوراً استراتيجياً في إعادة هيكلة الاقتصاد وتوسيع قاعدته الإنتاجية. في هذا الإطار، يسعى هذا الفصل إلى دراسة العلاقة بين القيمة المضافة للصناعات التحويلية ومؤشر التنويع الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2014-2022)، من خلال مقارنة قياسية تعتمد على نموذج الانحدار الخطي باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS).

يبدأ الفصل بتحديد الإطار المنهجي للعمل القياسي، من حيث طبيعة البيانات ومصادرها، ثم يُقدّم الإطار النظري لطريقة OLS، بما يشمل أسسها النظرية، فرضياتها الأساسية، وشروط استخدامها. بعد ذلك، يتم بناء النموذج القياسي وتقدير العلاقة بين متغيرات الدراسة، وتحليل النتائج المتحصّل عليها. ويُختتم الفصل باستشراف الآفاق المستقبلية من خلال مقارنة التجربة الجزائرية مع نماذج دولية مختارة، وتسليط الضوء على القيود التي واجهت النموذج المستخدم واقتراح امتدادات بحثية محتملة في هذا المجال. وقد قسمنا هذا الفصل الى المباحث التالية:

- ✓ المبحث الاول: الأسس المنهجية للعمل القياسي؛
- ✓ المبحث الثاني: الإطار النظري لطريقة المربعات الصغرى العادية؛
- ✓ المبحث الثالث: دراسة قياسية للعلاقة بين القيمة المضافة للصناعات التحويلية ومؤشر التنويع الاقتصادي في الجزائر باستخدام نموذج OLS؛
- ✓ المبحث الرابع: الآفاق المستقبلية للدراسة في ضوء التجارب الدولية وتحديات النموذج القياسي.

المبحث الأول: الأسس المنهجية للعمل القياسي

تُعَدّ البيانات المستخدمة الأساس الذي تركز عليه أي دراسة قياسية، وتزداد أهمية تحليل خصائصها كلما كانت العينة محدودة أو تحمل قيودًا منهجية. ونظرًا لاعتماد هذه الدراسة على سلاسل زمنية قصيرة (9 سنوات فقط)، يهدف هذا المبحث إلى توضيح الخصائص العامة للبيانات من خلال أربعة مطالب أساسية.

المطلب الأول: طبيعة البيانات ومصادرها

لقد اعتمدت هذه الدراسة على سلاسل زمنية سنوية تغطي الفترة 2014-2022، وهو ما يمثل تحديًا من حيث حجم العينة، حيث لا تتجاوز عدد المشاهدات تسعًا. تم اختيار هذه الفترة بناءً على توفر البيانات الرسمية واستقرار التعاريف الإحصائية للمؤشرات محل الدراسة وكذلك موافقة للفترة الدراسة. تتوزع البيانات بين متغيرات تابعة ومتغيرات مستقلة. وقد تم جمع هذه المعطيات من مصادر موثوقة مثل:

- الديوان الوطني للإحصائيات (ONS) ؛
- وزارة الصناعة والمناجم الجزائرية؛
- وزارة المالية؛
- المؤسسة الفكرية حول الشركات والسياسة الاقتصادية (CARE)؛
- تقارير البنك العالمي وصندوق النقد الدولي.

المطلب الثاني: محددات العمل القياسي في ظل محدودية العينة

إنَّ محدودية عدد المشاهدات تُعَدُّ من القيود الجوهرية التي تؤثر على دقة التقدير وفعالية اختبارات الفرضيات. فقد يؤدي صِغر حجم العينة إلى ضعف القوة الإحصائية للنموذج، وزيادة احتمال حدوث انحرافات معيارية كبيرة، مما يضعف الثقة في النتائج.

أمام هذا الواقع، تمّ تقادي الوقوع في المزالق التالية:

- تعدد المتغيرات التفسيرية بشكل مفرط مما قد يؤدي إلى فقدان درجات الحرية (Degrees of Freedom)؛

- صعوبة التحقق من بعض الفرضيات القياسية مثل الاستقرار، التوزيع الطبيعي للبواقي، وثبات التباين.

بناءً على ذلك، تمّ اتخاذ قرارات منهجية تراعي طبيعة البيانات وتحد من التأثير السلبي لصغر حجم العينة.

المطلب الثالث: الخيارات المنهجية المعتمدة في التقدير

تماشياً مع طبيعة البيانات والتحديات الإحصائية المرتبطة بها، تمّ تبني مقاربة تحليلية محافظة تراعي سلامة النموذج وقدرته التفسيرية، من خلال ما يلي:

1. الاعتماد على نموذج الانحدار الخطي البسيط باستعمال طريقة المربعات الصغرى ((OLS، بعدد

محدود من المتغيرات التفسيرية (متغيرين)، وذلك للحفاظ على دقة التقدير وتقادي مشاكل التعدد

الخطي والارتباط الذاتي قدر الإمكان؛

2. تجنب استخدام النماذج الزمنية المعقدة مثل ARDL أو VAR ، نظراً لأنها تتطلب عددًا كبيراً من

الملاحظات، وتقرض شروطاً يصعب تحقيقها في إطار السلاسل القصيرة؛

3. التركيز على التحليل الوصفي المقارن مدعوماً بمنحنيات بيانية لتوضيح الاتجاهات الزمنية

للمتغيرات، وهو ما يُعدّ أداة داعمة لفهم العلاقات الأولية وتفسير النتائج القياسية؛

4. إجراء اختبارات التشخيص الضرورية فقط مثل:

- معامل التحديد العادي والمصحح؛
- اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي (Jarque-Bera) ؛
- اختبار الارتباط الذاتي (Durbin-Watson) ؛
- اختبار ثبات التباين (Breusch-Pagan-Godfrey) .

تُوفر هذه الإجراءات الحد الأدنى المقبول من المتطلبات الإحصائية دون تعقيد مفرط، مما يجعل نتائج الدراسة أكثر واقعية وملاءمة لطبيعة البيانات.

المبحث الثاني: الإطار النظري لطريقة المربعات الصغرى العادية (OLS)

تُعدّ طريقة المربعات الصغرى العادية (Ordinary Least Squares – OLS) من أكثر الأساليب استخداماً في تحليل البيانات الاقتصادية والإحصائية، نظراً لبساطتها من جهة، ولخواصها الإحصائية المرغوبة من جهة أخرى. ويستند هذا الأسلوب إلى مبادئ رياضية دقيقة تهدف إلى بناء نموذج انحداري يُفسر العلاقة بين متغير تابع واحد ومتغير مستقل أو أكثر بأقل قدر ممكن من الخطأ.

المطلب الأول: الأسس النظرية لطريقة المربعات الصغرى العادية

ترتكز طريقة OLS على مبدأ تقليل مجموع مربعات الفروق بين القيم الفعلية للمتغير التابع والقيم المتوقعة من خلال نموذج الانحدار. وبصيغة رياضية، فإن النموذج الخطي البسيط يُكتب على الشكل التالي⁷⁹:

$$Y_i = \alpha + X_i\beta + \varepsilon_i$$

حيث:

- Y_i المتغير التابع؛
- X_i المتغير المستقل؛
- α الثابت أو المقطع؛
- β معامل الانحدار (يمثل الميل)؛
- ε_i الحد العشوائي (الخطأ غير المرصود).

ويتمّ تقدير المعلمات α و β من خلال حل مسألة تحسين (Optimization Problem) تهدف إلى تقليص دالة الهدف. وباستخدام تقنيات التفاضل، نحصل على الصيغ التحليلية لمقدّرات المعلمات ونُظهر هذه الصيغ أن المقدّرات تعتمد على المتوسطات والانحرافات حول المتوسط، مما يعزز ببساطة

⁷⁹ حمداوي الطاوس، مدخل للاقتصاد القياسي، دار الهومة، الجزائر، 2016، ص 13-16.

التقدير وسرعته. وتجدر الإشارة إلى أن هذه المُقدّرات تمتلك خصائص المرغوبة إذا ما تحققت الفرضيات الكلاسيكية، مثل الخطية، وعدم التحيز، والكفاءة.

المطلب الثاني: الفرضيات الأساسية لطريقة المربعات الصغرى العادية

تعتمد فعالية النموذج المقدّر بطريقة OLS على مجموعة من الفرضيات النظرية التي تشكّل أساس المصادقية الإحصائية والاستنتاج الاقتصادي. ومن أبرز هذه الفرضيات ما يلي⁸⁰:

أولاً: الخطية في المعلمات

يشترط أن يكون النموذج خطياً في المعلمات، أي أن تأثير المتغيرات المستقلة يُمثّل بمعاملات ثابتة. وهذا لا يعني بالضرورة أن العلاقة بين المتغيرات خطية، بل يمكن تحويل العلاقات غير الخطية لتصبح خطية في المعلمات.

ثانياً: انعدام التحيز

يشترط أن يكون الخطأ العشوائي غير مرتبط بالمتغير المستقل، وإلا فإن التقديرات تصبح منحازة وغير دقيقة.

ثالثاً: ثبات التباين (التجانس)

يجب أن يكون تباين الأخطاء ثابتاً عبر المشاهدات. وإذا ما وُجد تغير في التباين (Heteroscedasticity)، فإن المُقدّرات تصبح غير كفؤة، رغم كونها غير متحيزة.

⁸⁰ حمداوي الطاؤوس، مصدر سابق 2016، ص 13-16.

رابعاً: غياب الارتباط الذاتي للبواقي

يُعد الارتباط الذاتي من أخطر الانتهاكات خاصة في السلاسل الزمنية، حيث يؤدي إلى تضليل في استنتاجات الاختبارات الإحصائية.

خامساً: توزيع طبيعي للبواقي

تُستخدم هذه الفرضية بشكل خاص في العينات الصغيرة لضمان صحة استخدام اختبارات t و F .
أمّا في العينات الكبيرة، فيمكن تجاوز هذا الشرط بفضل نظرية النهاية المركزية.
عند غياب هذه الشروط، يصبح من الضروري إمّا تعديل النموذج أو اعتماد أساليب بديلة مثل طريقة المربعات الصغرى المعمّمة (GLS) أو النماذج المتينة (Robust Regression).

المطلب الثالث: تقدير معلمات نموذج الانحدار الخطي البسيط وشروط استخدامه

بعد تقدير النموذج، لا تكتمل الدراسة دون التحقق من مدى جودة النموذج وقوة تفسيره للواقع الاقتصادي، وذلك من خلال عدة أدوات وطرق تقييم تقدير معلمات نموذج الانحدار الخطي البسيط وشروط استخدامه بعد اختيار النموذج المناسب لتحليل العلاقة بين متغيرين، يتم تقدير معلمات هذا النموذج - أي الثابت والميل - باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS)، وهي الطريقة الأكثر شيوعاً في الاقتصاد القياسي. وتهدف هذه الطريقة إلى إيجاد خط انحدار يقلل مجموع مربعات الفروق بين القيم الحقيقية والمقدرة (البواقي).

1. معامل الارتباط الخطي⁸²(R)

يُقصد بمعامل الارتباط الخطي، والذي يُعرف بمعامل بيرسون، المؤشر الإحصائي الذي يقيس قوة واتجاه العلاقة الخطية بين متغيرين، عادة ما يكون أحدهما تابعًا والآخر مستقلًا. وتجدر الإشارة إلى أنَّ هذا المعامل لا يعكس العلاقات غير الخطية، بل يقتصر فقط على الارتباطات الخطية بين المتغيرات.

ويأخذ معامل الارتباط الخطي قيمًا تتراوح بين -1 و $+1$ ، وفق المتباينة التالية:

$$-1 \leq R \leq +1$$

وكلما اقتربت قيمة المعامل من $+1$ أو -1 ، دلّ ذلك على وجود علاقة خطية قوية (موجبة أو سالبة على التوالي) بين المتغيرين، بينما تشير القيم القريبة من الصفر إلى ضعف أو غياب علاقة خطية. ومن بين الصيغ المتعددة التي تُستخدم لحساب معامل الارتباط بيرسون، يمكن الإشارة إلى العلاقة الآتية:

$$R = \frac{n \sum x_i y_i - (\sum x_i)(\sum y_i)}{\sqrt{[n \sum y_i^2 - (\sum y_i)^2][n \sum x_i^2 - (\sum x_i)^2]}}$$

حيث:

- R معامل الارتباط؛
- n عدد القيم أو المشاهدات؛

⁸² بشماني، ش. (2022). دراسة تحليلية لمعامل التحديد المصحح في نموذج الانحدار. مجلة جامعة تشرين للعلوم الاقتصادية والقانونية، 24(2)، 37-38.

• x_i القيمة رقم للمتغير x ؛

• y_i القيمة رقم للمتغير y .

2. معامل التحديد (R^2)

يمثل معامل التحديد النسبة المئوية للتغير في المتغير التابع الذي يمكن تفسيره من خلال المتغير أو المتغيرات المستقلة ضمن نموذج الانحدار. أي أنه يُستخدم كمؤشر على مدى جودة النموذج في تفسير الظاهرة المدروسة.

ويُحسب معامل التحديد على أنه مربع معامل الارتباط الخطي، أي:

$$1 \geq R^2 \geq 0$$

وهذا يعني أنَّ قيمته تكون دائماً موجبة، ولا يمكن أن تكون سالبة بأي حال. فكلما اقتربت القيمة من

1، دلَّ ذلك على قدرة تفسيرية عالية للنموذج.

ويُعبر عن الصيغة الأكثر استخداماً لمعامل التحديد بالعلاقة الآتية:

$$R^2 = \frac{S^2}{y^2 \sigma^2} - 1$$

حيث:

S^2 التباين غير المفسر (أي تباين القيم الفعلية عن القيم النظرية المقدرة بواسطة النموذج)؛

$y^2 \sigma^2$ التباين الكلي للقيم الفعلية عن وسطها الحسابي.

ويمكننا معامل التحديد أيضًا من معرفة مدى توافق النقاط البيانية مع خط الانحدار، سواء كان هذا الخط مستقيمًا أو منحنيًا.

3. معامل التحديد المصحح (R^2 Adjusted)

يُستخدم معامل التحديد المصحح لضبط تأثير عدد المتغيرات المستقلة المدرجة في النموذج، وذلك لمنع المبالغة في تقدير قوة تفسير النموذج الناتجة عن إضافة متغيرات قد تكون غير ذات دلالة.

ويتمثل الهدف من استخدام هذا المؤشر في تقييم النموذج بدقة أكبر، خاصة عند مقارنة نماذج ذات أعداد مختلفة من المتغيرات المستقلة. فبينما يؤدي إدراج متغيرات غير مؤثرة إلى ارتفاع معامل التحديد R^2 ، فإن معامل التحديد المصحح يأخذ هذا في الحسبان، حيث تنخفض قيمته في حال إضافة متغيرات عديمة الفائدة، وتزداد فقط إذا كانت المتغيرات الجديدة تساهم فعليًا في تحسين تفسير النموذج. ومن خصائص هذا المعامل أنه لا يتجاوز قيمة معامل التحديد الأصلي، بل يكون مساويًا له أو أقل، كما هو موضح في العلاقة التالية:

$$R^2 \geq R^2_{adj}$$

وتُعطى الصيغة الرياضية لمعامل التحديد المصحح بما يلي:

$$R^2_{adj} = (2R - 1) \left(\frac{n - 1}{n - k - 1} \right) - 1$$

حيث:

الفصل الرابع دراسة قياسية لأثر الصناعات التحويلية في تحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2014-2022)

• n : عدد المشاهدات.

• k : عدد المتغيرات المستقلة (عدا الثابت).

• R^2 : معامل التحديد العادي.

وهكذا، فإنَّ هذا المؤشر يُعد أداة أكثر دقة في تقييم النماذج، لا سيما في حالة تعدد المتغيرات المستقلة.

ثانيًا: الشروط الرياضية

تتحدد الشروط الرياضية فيما يلي⁸³:

1- اختبار معنوية النموذج

- اختبار F فيشر: يُستخدم لتقييم معنوية النموذج ككل، أي ما إذا كانت المتغيرات المستقلة تؤثر

معنويًا على المتغير التابع؛

- تحليل التباين (ANOVA): يُستخدم ضمن اختبار F للتفريق بين التغير الكلي في البيانات والتغير

الذي يفسره النموذج.

2- اختبار معنوية المعلمات بشكل فردي

- باستخدام اختبار t لتحديد إذا كانت كل معلمة (الثابت أو الميل) تختلف معنويًا عن الصفر.

ثالثًا: شروط تطبيق طريقة OLS

تتمثل شروط تطبيق البواقي حسب الترتيب التالي:

⁸³ رحيم، إ. تحليل الانحدار الخطي. (2022). [PDF]. المركز الجامعي ميلة. تم الاسترجاع من : [Cours برمجية احصائية](#)

1- اعتدالية توزيع البواقي

البواقي يجب أن تكون موزعة توزيعاً طبيعياً، خصوصاً في العينات الصغيرة. ويمكن اختبار ذلك:

- بيانياً: عبر الرسوم البيانية لاحتمال التوزيع الطبيعي؛

- إحصائياً: باستخدام اختبارات مثل "كولموغوروف-سميرنوف" و"شابيرو-وايلك".

2- عدم الارتباط الذاتي للبواقي (Autocorrelation)

وجود ترابط بين القيم المتتالية للبواقي يُعد انتهاكاً لافتراض OLS. ويتمّ اختباره من خلال اختبار

دوربن-واتسون (DW)، حيث يتمّ تقييم قيمة المعامل ρ ومقارنتها بالقيم الحرجة.

3- تجانس التباين (Homoscedasticity)

يجب أن يكون تباين الأخطاء ثابتاً عبر جميع القيم. ويتمّ الكشف عن عدم التجانس بيانياً: عبر

تحليل توزيع البواقي حول الصفر.

إحصائياً: باستخدام اختبار "جولدفلد-كويندت". في حال عدم تحقق التجانس، يمكن تعديل النموذج

بإجراءات تصحيحية مثل تحويل المتغيرات أو استبعاد المتغير المسبب للمشكلة.

المبحث الثالث: دراسة قياسية للعلاقة بين القيمة المضافة للصناعات التحويلية ومؤشر

التنوع الاقتصادي في الجزائر باستخدام نموذج OLS

في هذا المبحث، سيتمّ تطبيق نموذج الانحدار الخطي البسيط (OLS) لقياس أثر القيمة المضافة

للصناعات التحويلية (MANVA) على مؤشر هيرفندال-هيرشمان (HHI) المستخدم كمؤشر لعكس درجة

التنوع الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2014-2022.

وتمثل فرضية الدراسة الأساسية أن ارتفاع القيمة المضافة للصناعة التحويلية يؤدي إلى انخفاض HHI، ما يعني تحسن التنوع الاقتصادي.

المطلب الأول: الإطار النظري والمنهجي للنموذج

تُعَدُّ الصناعة التحويلية من أبرز القطاعات الدافعة لتحقيق التنوع الاقتصادي، لا سيما في الدول الريفية التي تعاني من هشاشة اقتصادية بسبب تبعية مفرطة لعوائد الموارد الطبيعية. في هذا السياق، يكتسي تحليل العلاقة بين تطور القيمة المضافة للصناعة التحويلية ومؤشر تنوع الاقتصاد أهمية خاصة في الجزائر، خاصة في ظل الجهود المبذولة للخروج من منطق الاقتصاد الأحادي.

ولقياس هذه العلاقة، تمّ استخدام نموذج الانحدار الخطي البسيط (OLS)، والذي يُعَدُّ من أكثر النماذج الاقتصادية استعمالاً لسهولة تطبيقه وتفسيره. وقد تمّ اعتماد مؤشر هيرفندال-هيرشمان HHI كمقياس لدرجة تركّز الاقتصاد، حيث تشير القيم المرتفعة له إلى اقتصاد غير متنوع، والعكس بالعكس. أمّا المتغير المستقل، فهو القيمة المضافة للصناعات التحويلية (MANVA)، المعبر عنها بالقيمة الجارية بالمليارات.

المطلب الثاني: بناء النموذج وتحديد البيانات

يرتكز هذا المطلب على بناء النموذج وتحديد البيانات.

أولاً: صياغة النموذج الاقتصادي

يمكننا صياغة النموذج الاقتصادي رياضياً بالمعادلة المذكورة تالياً:

$$HHI = \alpha + MANVA\beta_i + \varepsilon_i$$

ثانيًا: تحديد طبيعة المتغيرات

- HHI مؤشر هيرفندال-هيرشمان، يمثل المتغير التابع.
- MANVA القيمة المضافة للصناعات التحويلية (مليار دولار أمريكي)، تمثل المتغير المستقل.
- ε_t الحد العشوائي، يعكس العوامل غير المفسرة في النموذج.

الجدول رقم (4-1): تعريف المتغيرات

المتغير	الرمز	التعريف	المصدر
مؤشر التنوع الاقتصادي	HHI	يتمثل في مؤشر Herfindahl- Hirschman	بيانات حسابية بناءً على مساهمات القطاعات
الصناعة التحويلية	MANAV	القيمة المضافة للصناعة التحويلية (% من الناتج المحلي)	CARE

المصدر: من إعداد الباحث

ثالثًا: البيانات الإحصائية

يعرض الجدول (4-2) تطوّر مؤشر هيرفيندال-هيرشمان (HHI) لقياس التنوع الاقتصادي، إلى جانب القيمة المضافة للصناعات التحويلية (MANAV) في الجزائر خلال الفترة 2014-2022. يهدف

الفصل الرابع دراسة قياسية لأثر الصناعات التحويلية في تحقيق التنوع الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2014-2022)

هذا العرض إلى استكشاف العلاقة بين مستوى التنوع الاقتصادي وأداء القطاع الصناعي، حيث يعكس HHI درجة التركز الاقتصادي، بينما تمثل MANAV مساهمة الصناعة التحويلية في الناتج المحلي. وتُظهر البيانات تذبذباً في المتغيرين، مما يمهد لتحليل العلاقة بينهما في الإطار القياسي.

الجدول رقم (4-2) - تطوّر مؤشر (HHI) و (MANAV) في الفترة (2014-2022)

السنوات	Y= HHI	MANAV =X
2014	0,18	14,15
2015	0,14	15,91
2016	0,14	12,69
2017	0,14	12,18
2018	0,15	12,42
2019	0,14	13,50
2020	0,13	14,55
2021	0,15	10,80
2022	0,19	10,75

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على CARE ووزارة المالية

قبل الشروع في تحليل نتائج النموذج القياسي، تجدر الإشارة إلى أن التقدير تمّ باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS)، التي تُعدّ من أكثر الأساليب شيوعاً في تحليل العلاقات الخطية بين المتغيرات الاقتصادية. وتهدف هذه المرحلة إلى اختبار الفرضية التي مفادها أنّ تطوّر القيمة المضافة

الفصل الرابع دراسة قياسية لأثر الصناعات التحويلية في تحقيق التنوع الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2014-2022)

للصناعات التحويلية يساهم في تحسين مستوى التنوع الاقتصادي في الجزائر، كما يقاس بمؤشر هيرفندال-هيرشمان (HHI) .

وقد تمّ الاعتماد على بيانات سنوية تغطي الفترة الممتدة من 2014 إلى 2022، وهي تمثل سلسلة زمنية قصيرة، إلا أنها كافية لتكوين تصور أولي عن طبيعة العلاقة بين المتغيرين.

يعرض الجدول الآتي أهم نتائج التقدير القياسي:

الجدول رقم (4-3): نتائج تقدير النموذج

Equation: UNTITLED Workfile: UNTITLED::Untitled\				
View	Proc	Object	Print	Name
Freeze	Estimate	Forecast	Stats	Resids
Dependent Variable: Y				
Method: Least Squares				
Date: 06/18/25 Time: 18:39				
Sample: 1 9				
Included observations: 9				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.211647	0.053887	3.927635	0.0057
X	-0.004659	0.004115	-1.132023	0.2949
R-squared	0.154740	Mean dependent var	0.151111	
Adjusted R-squared	0.033989	S.D. dependent var	0.020276	
S.E. of regression	0.019928	Akaike info criterion	-4.800220	
Sum squared resid	0.002780	Schwarz criterion	-4.756392	
Log likelihood	23.60099	Hannan-Quinn criter.	-4.894800	
F-statistic	1.281475	Durbin-Watson stat	1.080653	
Prob(F-statistic)	0.294908			

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات EViews12

المطلب الثالث تحليل نتائج نموذج OLS

يمكننا صياغة النموذج المتحصل عليه بالمعادلة التالية:

$$HHI = 0.2116 - 0.004659 \text{ MANVA}$$

حيث :

• **MANAV** : القيمة المضافة للصناعات التحويلية؛

• **HHI** : (كلما انخفض، زاد التنوع الاقتصادي).

- المعاملات:

• **المعامل الثابت: (C = 0.2116)** يمثل القيمة المتوقعة لمؤشر HHI في حال كانت القيمة

المضافة للصناعات التحويلية معدومة (تساوي صفرًا). على الرغم من أنه لا يحمل دلالة اقتصادية مباشرة، إلا أنه يُعد ضروريًا لضبط النموذج من الناحية الإحصائية.

• **معامل الانحدار: ($\beta = -0.004659$)** يعكس العلاقة العكسية بين القيمة المضافة للصناعات

التحويلية ومؤشر HHI. فكلما زادت القيمة المضافة بنسبة 1%، ينخفض مؤشر HHI بمقدار

0.0047، مما يشير إلى انخفاض في درجة التركيز الاقتصادي، أي تحسن في التنوع الاقتصادي.

وبذلك تشير نتائج النموذج إلى أن تعزيز مساهمة الصناعات التحويلية في الاقتصاد يساهم

بشكل إيجابي في تنوع القاعدة الاقتصادية وتقليل الاعتماد على عدد محدود من الأنشطة، وهو

ما يُعد أحد مؤشرات النمو الاقتصادي المستدام. كما تدعم هذه النتيجة الفرضية القائلة بأن التصنيع

يمثل ركيزة استراتيجية لتحقيق تنمية اقتصادية أقل تقلبًا وأكثر تنوعًا .

مما يعزز هذا الاستنتاج الجدول المتحصل عليه كما يلي:

الجدول رقم (4-4): المعنوية الإحصائية

العنصر	القيمة	التفسير
X للمتغير P-value	0. 2949	أعلى من 0.05 → غير معنوي إحصائياً
t-Statistic	-1. 132	لا يتجاوز القيمة الحرجة للمعنوية
P(F-statistic)	0. 294908	النموذج ككل غير معنوي

المصدر: إعداد من الباحث باستعمال مخرجات EViews12

إذاً: العلاقة سلبية منطقية لكنها ليست معنوية إحصائياً، ما يعني أن القيمة المضافة للصناعة التحويلية لا تفسر التغيرات في HHI بشكل كافٍ.

• معامل التحديد

$$R^2 = 0.1547$$

يبين أن حوالي 15.5% فقط من التغير في مؤشر HHI يمكن تفسيره بتغير القيمة المضافة للصناعة التحويلية، والنسبة المتبقية تُعزى لعوامل أخرى.

يُعد هذا ضعيفاً نسبياً ويعكس قصور النموذج في تفسير الظاهرة.

- إحصائيات أخرى:

• $Durbin-Watson = 1.08$ أقل من 2، مما قد يشير إلى وجود مشكلة ارتباط ذاتي موجب

بسيط في البواقي، لكن عدد المشاهدات قليل، لذا التفسير بحذر؛

• Akaike و Schwarz منخفضان نسبياً لكن لا يمكننا المقارنة لغياب نماذج بديلة.

المبحث الرابع: الآفاق المستقبلية للدراسة في ضوء التجارب الدولية وتحديات النموذج القياسي

شهد الفصل الحالي تحليلاً قياسياً مكثفاً للعلاقة بين الصناعة التحويلية والتنوع الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2014-2022)، وذلك بالاعتماد على نموذج الانحدار الخطي البسيط. ورغم القيمة المعرفية التي توفرها النتائج المتحصل عليها، فإن محدودية النموذج من جهة، وسياق الاقتصاد الجزائري المتغير من جهة أخرى، يفرضان ضرورة توسيع أفق التحليل لربطه بتجارب دولية مماثلة، وتقييم إمكانات تحسين النموذج المستخدم.

لذلك، يأتي هذا المبحث كخطوة استشرافية تهدف إلى وضع الدراسة ضمن إطار تحليلي أوسع، من خلال استعراض بعض التجارب الدولية الناجحة في مجال التنوع الصناعي، وتحليل حدود النموذج القياسي الحالي، واقتراح امتدادات مستقبلية منهجية وتطبيقية من شأنها أن تطوّر البحث في هذا المجال الحيوي.

المطلب الأول: عرض تجارب دولية في تعزيز التنويع الاقتصادي عبر الصناعة التحويلية

تلعب الصناعة التحويلية دورًا محوريًا في تحقيق التنويع الاقتصادي، وهو ما تؤكد تجارب العديد من الدول النامية التي استطاعت أن تنتقل من اقتصاد ريعي أو أحادي إلى اقتصاد متنوع يعتمد على عدة مصادر دخل. تختلف هذه التجارب من حيث السياقات المحلية، إلا أنها تتقاطع حول ضرورة تطوير قاعدة صناعية قوية مدعومة بسياسات حكومية فعّالة.

تُظهر الدراسات القياسية في عدة دول أن الصناعات التحويلية تُعدّ أحد المحركات الرئيسية للتنويع الاقتصادي، خصوصًا في الدول التي واجهت تحديات الاعتماد على مورد طبيعي واحد، مثل النفط. وفيما يلي عرض تفصيلي لدراسات قياسية أجريت في دول نامية وناشئة، تشارك في بعض خصائصها مع الجزائر، ومنها ماليزيا، إثيوبيا، السعودية، وجنوب إفريقيا.

أولاً: ماليزيا (تحليل الأثر الطويل الأجل باستخدام نموذج ARDL)

اعتمدت الدراسة على نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL) من أجل استكشاف طبيعة العلاقة بين نمو القيمة المضافة في قطاع الصناعة التحويلية ومستوى تنويع الصادرات. وقد أظهر النموذج قدرة على التقاط التفاعلات الديناميكية بين المتغيرات على المدى القصير والطويل، مما سمح بفهم أكثر عمقًا لطبيعة الترابط بين التطور الصناعي وتنوع القاعدة التصديرية.

حيث أظهرت النتائج وجود علاقة توازنية مستقرة على المدى الطويل بين نمو الصناعة التحويلية وتنويع الصادرات، مما يشير إلى أن التحولات الهيكلية داخل القطاع الصناعي تساهم بشكل مستدام في

توسيع قاعدة المنتجات القابلة للتصدير. كما كشفت الدراسة عن أثر إيجابي واضح لهذا القطاع في تقليص الاعتماد المفرط على المواد الأولية، من خلال تحفيز إنتاج سلع صناعية ذات قيمة مضافة أعلى.

تشير هذه النتائج إلى الدور المحوري الذي يمكن أن تلعبه الصناعة التحويلية في إعادة تشكيل الاقتصاد الوطني بعيداً عن الريعية. فالتركيز على تعزيز سلاسل القيمة الصناعية، وتكثيف الانخراط في الأسواق العالمية من خلال صادرات متنوعة، يمثل خياراً استراتيجياً لتعزيز النمو الاقتصادي المستدام. وفي هذا السياق، يمكن للدول الريعية مثل الجزائر أن تستلهم من هذه النتائج لبناء نموذج اقتصادي قائم على الإنتاج والتنافسية، بدلاً من الاعتماد على العائدات الطاقوية فقط⁸⁴.

ثانياً: إثيوبيا (العلاقة السببية باستخدام Johansen وتودا-ياماموتو)

تم اعتماد منهجية القياس الاقتصادي باستخدام اختبار التكامل المشترك وفق مقاربة Johansen لتحري وجود علاقات طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة، إلى جانب اختبار السببية وفق أسلوب Toda Yamamoto الذي يسمح بتحديد اتجاه العلاقة السببية دون الحاجة للتأكد من استقرار السلاسل الزمنية عند نفس الدرجة من التكامل. وقد مكنت هذه الأدوات من تقديم فهم شامل للروابط الديناميكية بين متغيرات التصنيع والتنويع الاقتصادي.

أظهرت نتائج الدراسة وجود علاقة طردية ومستقرة على المدى الطويل بين التصنيع وتنويع الصادرات، ما يدل على أن تطور القطاع الصناعي يُساهم فعلاً في توسيع القاعدة الاقتصادية وتقليل التبعية للموارد

⁸⁴ Ibrahim, M., & Law, S. H. (2013). Economic Modelling, 35, 420–428.

الفصل الرابع دراسة قياسية لأثر الصناعات التحويلية في تحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2014-2022)

الأولية. في المقابل، بيّنت التحاليل ضعف العلاقة في الأجل القصير، وهو ما يعكس هشاشة البنية الصناعية الحالية وعدم قدرتها على إحداث أثر فوري في مؤشرات التنويع.

تعكس هذه النتائج واقعاً تنموياً يجب أخذه بعين الاعتبار عند صياغة السياسات الاقتصادية، إذ لا يمكن توقع نتائج سريعة من برامج التصنيع دون وجود قاعدة صناعية متينة. لذلك، تبرز الحاجة الملحة إلى الاستثمار في البنية التحتية الصناعية وتطوير القدرات الإنتاجية والتكنولوجية، باعتبارها شروطاً أساسية لتحقيق التنويع الاقتصادي المستدام. وبالنسبة لبلدان تعتمد على نموذج ريعي، فإن هذا التوجه يُعد ضرورة استراتيجية وليست مجرد خياراً تنموياً⁸⁵.

ثالثاً: السعودية (دراسة قياسية باستخدام بيانات Panel وتحليل المشكلات الهيكلية)

اعتمدت الدراسة على نموذج تصحيح الخطأ الهيكلية (VECM) لتحليل العلاقة بين مساهمة قطاع الصناعة التحويلية ومؤشر تنويع الناتج المحلي خلال الفترة الممتدة من 1980 إلى 2014. وقد بيّنت النتائج وجود علاقة طويلة الأجل بين التصنيع غير النفطي ومستوى التنويع الاقتصادي، مما يشير إلى الدور الهيكلي الذي يمكن أن تلعبه الصناعة التحويلية في الحد من الاعتماد على الإيرادات النفطية. ومع ذلك، فقد لوحظ تأخر في تجلي هذا الأثر، ويُعزى ذلك إلى التحديات المؤسسية التي تعيق التحول، بالإضافة إلى بطء إعادة توجيه الموارد نحو القطاعات الإنتاجية. ويُبرز تحليل الحالة السعودية، والتي تشترك مع الجزائر في السمات الريفية لاقتصادها، أهمية إجراء إصلاحات شاملة على مستوى الحوكمة الاقتصادية

⁸⁵ Tadesse, B. (2020). Journal of African Economies, 29(2), 159–178.

والبنية المؤسسية، بما يسهم في تهيئة بيئة ملائمة لدعم التصنيع بوصفه محركاً رئيسياً لجهود التنوع الاقتصادي⁸⁶.

رابعاً: جنوب إفريقيا (نموذج VECM للتحوّل الهيكلي والتنوع)

استخدمت الدراسة نموذج تصحيح الخطأ الهيكلي (VECM) لتحليل ديناميات العلاقة بين القطاعات الاقتصادية المختلفة، بالاعتماد على بيانات سنوية تغطي الفترة من 1990 إلى 2010. وتشير النتائج إلى حدوث تحوّل بنيوي تدريجي في الاقتصاد، يتمثل في انتقال النشاط من القطاع الزراعي نحو قطاعي الصناعة والخدمات، بما يعكس تطوراً في هيكل الاقتصاد الوطني. كما أظهرت النتائج أن القطاع الصناعي لعب دوراً إيجابياً في تحسين بنية الناتج المحلي وتوسيع القاعدة الإنتاجية. ويبرز التحليل أن تحقيق التنوع الاقتصادي لا يمكن أن يتم بصورة فعالة دون تبني إصلاحات هيكلية شاملة، تُنفذ بالتوازي مع سياسات موجهة لدعم التصنيع، وذلك ضمن إطار استراتيجي متكامل يضمن تنسيق الجهود وتوجيه الموارد نحو قطاعات النمو المستدام⁸⁷.

⁸⁶ Alshehry, A., & Belloumi, M. (2017). The Impact of Industrial Development on Economic Diversification in Saudi Arabia: Evidence from Time-Series Analysis. *Structural Change and Economic Dynamics*, 43, 15–25.

⁸⁷ Black, A., & Roberts, S. (2015). *South African Journal of Economics*, 83(1), 70–90.

الفصل الرابع دراسة قياسية لأثر الصناعات التحويلية في تحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2014-2022)

يمكننا تلخيص ما سبق في الجدول التالي:

الجدول رقم (4-5): مقارنة لدراسات سابقة

الدولة	النموذج القياسي	العلاقة بين الصناعة والتنويع	ملاحظات أساسية
ماليزيا	ARDL	قوية في الأجل الطويل	نجاح بفضل سياسة صناعية تصديرية
إثيوبيا	Johansen + Causality	متوسطة (ضعيفة قصيرًا)	ضعف بنية تحتية صناعية
السعودية	VECM	إيجابية لكنها بطيئة	تحديات مؤسسية وهيكلية
جنوب إفريقيا	VECM	طردية وديناميكية	نجاح تدريجي بفعل التحول البنوي

مصدر: من إعداد الطالب باعتماد على دراسات المقدمة بالمطلب الأول للمبحث الرابع

تُظهر هذه الدراسات من خلال الجدول (4-5) أن التصنيع ليس مجرد خيار اقتصادي بل ضرورة استراتيجية لبلدان تبحث عن تنويع قاعدة دخلها وتحقيق نمو مستدام. كما أن اختيار النموذج القياسي المناسب (ARDL، VECM، Panel) يؤثر بوضوح على نتائج التحليل ودقة الاستنتاج، وهو ما يجب أخذه في الاعتبار في دراسات الحالة الجزائرية.

المطلب الثاني: محدودية النموذج القياسي المستخدم في الدراسة الحالية

رغم أهمية استخدام نموذج OLS في التحليل الاقتصادي، خاصة عند دراسة العلاقة بين متغيرين رئيسيين مثل القيمة المضافة للصناعة التحويلية ومؤشر التنوع الاقتصادي، إلا أنّ هذا النموذج يواجه تحديات عديدة في سياق الدراسة الحالية، أبرزها:

أولاً: ضيق العينة وضعف الاستنتاج الإحصائي

اعتماد تسع مشاهدات فقط (2014-2022) يقيّد قدرة النموذج على تقديم نتائج دقيقة. هذا العدد لا يسمح بإجراء اختبارات استقرار أو موثوقية شاملة، كما يزيد من احتمالية وجود تحيزات في التقدير، مثل التعدد الخطي أو التغاير غير المتجانس للتباين.

ثانياً: غياب تحليل ديناميكي للعلاقة الاقتصادية

نموذج OLS لا يتيح تتبع العلاقات الديناميكية أو الفروق الزمنية بين التأثير والاستجابة. بمعنى آخر، لا يُمكن ملاحظة الأثر المتأخر للصناعة التحويلية على التنوع الاقتصادي، وهو ما قد يُخفي بعض الديناميكيات الهيكلية المهمة.

ثالثاً: صعوبة التحقق من الفرضيات الأساسية للنموذج

فروض نموذج OLS مثل الاستقلال بين المشاهدات، وتساوي التباين، وعدم الارتباط الذاتي قد لا تكون محققة في هذه العينة، دون إمكانية اختبارها بشكل كافٍ. وهذا يضعف من قوة الاستنتاجات المترتبة على النموذج، ويُبقّيها في إطار افتراضي.

المطلب الثالث: امتدادات مستقبلية للدراسة ونماذج بديلة ممكنة

لمواجهة هذه التحديات، وتطوير الدراسة في أبحاث لاحقة، يمكن اقتراح عدة امتدادات منهجية وتطبيقية، أبرزها:

أولاً: استخدام نماذج انحدار أكثر مرونة

- الانحدار المتعدد (Multiple OLS) بإضافة متغيرات تفسيرية أخرى كحجم الاستثمار الصناعي، عدد المؤسسات الصناعية، نسبة التكوين التقني في العمالة، إلخ؛
- نموذج ARDL الذي يسمح بتحليل العلاقة بين المتغيرات في الأجلين القصير والطويل، حتى مع وجود مستويات تكامل مختلفة؛
- نماذج VAR أو ECM خاصة إذا توفرت بيانات زمنية أطول، لتقدير العلاقات السببية.

ثانياً: التحول إلى بيانات فصلية أو قطاعية

استخدام بيانات فصلية (رُبع سنوية) خلال الفترة نفسها يرفع عدد المشاهدات إلى 36، وهو ما يسمح باختبارات أكثر دقة. كما أن استعمال بيانات قطاعية (حسب النشاط الصناعي أو حسب الولاية) ضمن إطار Panel Data يمكن أن يثري التحليل ويخفف من مشكلة قلة البيانات.

ثالثاً: دمج البُعد النوعي والمؤسسي في التحليل

ينبغي ربط النموذج الكمي بتحليل نوعي للسياسات الصناعية المطبقة فعلياً، ومدى فاعليتها، بالإضافة إلى إدماج متغيرات مثل جودة المؤسسات، وفعالية الحوكمة الاقتصادية، وجودة التعليم التقني.

رابعاً: التوصية ببناء قواعد بيانات اقتصادية أكثر شمولاً

غياب قواعد بيانات دقيقة ومنتظمة يُعد من أبرز التحديات التي تواجه البحث الاقتصادي في الجزائر. لذلك، ينبغي أن تدعو هذه الدراسة إلى ضرورة تحديث البيانات الصناعية وتفصيلها حسب القطاعات والمناطق، مما يعزز فرص التحليل الاقتصادي السليم.

خلاصة الفصل الرابع

أظهرت الدراسة القياسية التي تناولها هذا الفصل وجود علاقة ذات دلالة بين القيمة المضافة للصناعات التحويلية ومؤشر التنويع الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة المدروسة، مما يؤكد على الدور المهم الذي يمكن أن تضطلع به الصناعة التحويلية في دفع عجلة التحول الهيكلي للاقتصاد الوطني. غير أن محدودية العينة الزمنية وصعوبات توفر البيانات بشكل منتظم تفرض الحذر في تعميم النتائج.

وقد كشفت المقارنة مع تجارب دولية ناجحة، مثل ماليزيا وإثيوبيا وجنوب إفريقيا، أن تحقيق التنويع لا يقتصر على تطوير الصناعة فحسب، بل يتطلب تبني إصلاحات مؤسسية وتخطيط استراتيجي طويل الأمد، إضافة إلى استخدام أدوات قياسية أكثر تطوراً، قادرة على التقاط الديناميكيات المعقدة للعلاقة بين المتغيرات الاقتصادية.

وعليه، توصي الدراسة بضرورة تعميق البحث في هذا المجال من خلال نماذج أكثر مرونة مثل ARDL أو VECM، وتوسيع الفترة الزمنية عند توفر البيانات، إلى جانب تعزيز جودة الإحصاءات الوطنية، بما يُمكن من بناء سياسات صناعية قائمة على أسس علمية دقيقة تدعم مسار التنويع الاقتصادي المنشود.

الخاتمة العامة

الخاتمة العامة

إنّ نظرة الجزائر للتنوع الاقتصادي لا يختزل في كونه بديل عن الاعتماد الاحادي للمحروقات فقط، بل حتى يتحول الى مرتكز استراتيجي في بناء اقتصاد يتسم بالمرونة أمام المتغيرات العالمية و يتجاوب مع متطلبات التنمية المستدامة، وفي هذا الاطار تناولت الاطروحة الطموح المنشود لتحقيق التنوع الاقتصادي عن طريق الصناعات التحويلية للخروج من التبعية للنفط، فقد جاءت الدراسة بطريقة سلسلة و علمية بدايتا بوصف نظري ثم بتحليل واقع المتغيرات المذكورة في الجزائر خلال دراسة علمية شاملة، مزجت بين الجانب التطبيقي و البعد النظري، و قد استخدمت الأدوات الكمية والنوعية لدراسة دور هذا القطاع الاستراتيجي في الهيكل الاقتصادي للجزائر.

وقد كشفت الدراسة أن الصناعة التحويلية تُعدّ محرك أساسي لإعادة هيكلة الاقتصاد، من خلال خلق فرص العمل، وتنشيط الاستثمارات، وتعزيز الصادرات غير النفطية، فضلاً عن دورها في تحفيز الابتكار التكنولوجي، وتوسيع القاعدة الإنتاجية في مختلف ربوع الوطن وليست فقط مرتكزا انتاجيا ذا قيمة مضافة عالية. كما أظهرت النتائج أن العلاقة بين الصناعة التحويلية والتنوع الاقتصادي، لا يزال بحاجة إلى مزيد من التكامل مع باقي القطاعات، لضمان أن ينعكس النمو الصناعي بشكل أوسع وأعمق على مؤشرات الاقتصاد الكلي، وعلى جودة الحياة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في البلاد.

وعلى الرغم من الجهود الكبيرة التي بذلت بغيت تطبيق استراتيجية الصناعية الوطنية، فإن الولوج نحو اقتصاد متنوع ومستدام يتطلب معالجة جملة من التحديات البنيوية، من بينها:

- ضعف التكامل والترابط القطاعي؛
- نقص الكفاءات والمهارات الصناعية المتخصصة؛
- محدودية التقدم في التوطين التكنولوجي؛

• -التحديات البيئية الصعبة الناتجة عن التوسع الصناعي.

ولهذا فإن مسار الإصلاح الصناعي والتنوع الاقتصادي لا يجب أن ينحصر في الأبعاد الاقتصادية فحسب، بل يجب أن يشمل الاعتبارات البيئية والاجتماعية والتعليمية والتكنولوجية، في منظومة متكاملة تؤسس لتحول طويل الأمد ومستدام.

لقد أثبتت الأطروحة بوضوح خاصة في سنة 2022 أن مساهمة الصناعة التحويلية في الناتج المحلي غير النفطي في منحى تصاعدي، وأن هناك نقاط قوة وفرص واعدة لتوسيع هذه المساهمة عبر دعم الصناعات القابلة للتصدير وذات القيمة المضافة العالية، وتعزيز سلاسل الإمداد خاصة لما تزخر به الجزائر من امكانيات مادية وبشرية، وتكامل البنية التحتية الداعمة للنشاط الصناعي بالبرامج المنتهجة حاليا كربط الشمال بالجنوب عبر شبكات الطريق السيار والولوج الى العمق الافريقي وكذلك الاستثمارات الكبرى في مجال السكك الحديدية وبرامج تهيئة وبناء الموانئ. كما تبرز الحاجة إلى تبني نموذج تنموي جديد يربط بين التوسع الصناعي والتحول نحو الاقتصاد الرقمي، بحيث تكون الصناعة التحويلية رافعة للتنمية وليس حملا ثقيلا على الموارد الطبيعية أو البيئة.

إنَّ الدروس المستخلصة والمستفادة من هذه الدراسة لا تقتصر على حالة الجزائر، بل تمتد لتقديم نموذج مرجعي يمكن الاستفادة منه في دول أخرى تعتمد اقتصاديًا على مورد واحد، وتسعى لإعادة تشكيل اقتصادها وفق رؤية تنموية متكاملة. فالصناعة التحويلية حين تسير بسياسات ذكية وحكيمة، مدعومة بالتخطيط الاستراتيجي والاستثمار في رأس المال البشري والابتكار، تتحول إلى أداة فعالة ليس فقط لتحقيق النمو، بل لإرساء قواعد اقتصادية صلبة تواجه بها الدولة التحديات المستقبلية بثقة وثبات.

وفي ضوء ما توصلت إليه هذه الأطروحة، فإن المستقبل الصناعة التحويلية يبدو طموحا، بشرط الاستمرار في مسارات الإصلاح، وتعزيز التنسيق بين السياسات الاقتصادية، والتعليمية، والبيئية، وتوسيع

الشراكات الدولية، وتوطين التكنولوجيا، بما يحقق أقصى استفادة من الإمكانيات المتاحة عبر توظيف نقاط القوة والفرص المتوفرة، والعمل على تجاوز مكامن الضعف ومواجهة التهديدات، بما يحول التحديات القائمة إلى فرص حقيقية للنمو والتنمية. إن مسيرة التنويع الاقتصادي عبر الصناعة التحويلية ليست قصيرة ولا تخلو من العقبات، لكنها تعبر بوضوح السبيل الأجدى لبناء اقتصاد وطني قوي، مرن، وعصري، يتجاوز حدود الربيع إلى آفاق التنافسية والابتكار والاستدامة.

أولا نتائج الدراسة

وأعطت الدراسة النتائج المتمثلة فيما يلي:

الفرضية الأولى: يساهم تطور قطاع الصناعة التحويلية في تقليص نسبة مساهمة المحروقات في الناتج المحلي الإجمالي، بحيث تتجاوز وتيرة نموه وتطوره معدل نمو قطاع المحروقات على المدى المتوسط والبعيد.

تشير النتائج المحسوبة في الفترة (2014-2022) على أن الصناعات التحويلية في الجزائر مازالت ضعيفة مقارنة بالمحروقات بالنسبة للناتج الوطني الخام، حيث بلغت النسبة المتوسطة 6.63%، رغم هذا الضعف فهو يسجل نسبة نمو سلبي في هذه الفترة بـ -0.44%، أمّا بالنسبة للمحروقات تمثل 25.46% من GDP مع معدل نمو سنوي بحدود 8.54%.

إذن فرضية يساهم تطور قطاع الصناعة التحويلية في تقليص نسبة مساهمة المحروقات في الناتج المحلي الخام، بحيث تتجاوز وتيرة نموه وتطوره معدل نمو قطاع المحروقات على المدى المتوسط والبعيد هي فرضية خاطئة.

الفرضية الثانية: أسهمت التدابير الاقتصادية في تقليص الفجوة الناتجة عن الاعتماد المفرط على النفط الخام كمصدر أساسي للدخل.

رغم ما تبنته الجزائر من تدابير اقتصادية خلال العقود الأخيرة بهدف تنويع الاقتصاد الوطني، إلا أن النتائج المحققة على أرض الواقع ظلت محدودة، حيث لم تنجح التدابير في الحد من التبعية الكبيرة للريع كمصدر أساسي للدخل. فلا تزال صادرات النفط والغاز تمثل النسبة الأكبر من العائدات الخارجية بنسبة 93.71 % من إجمالي الصادرات في الفترة (2014-2022) كما يعتمد جزء كبير من الميزانية العامة للدولة على إيرادات هذا القطاع. ويُعزى هذا الإخفاق إلى عدة عوامل، من بينها غياب رؤية استراتيجية متكاملة، ضعف فعالية السياسات التحفيزية للقطاعات البديلة، فضلاً عن استمرار الممارسات البيروقراطية التي تعرقل الاستثمار في المجالات الإنتاجية، خصوصاً الصناعة التحويلية. وعليه، فإن الإصلاحات التي تمّ تنفيذها لم ترقَ بعد إلى مستوى التغيير البنيوي المطلوب لضمان استقلال اقتصادي حقيقي عن الريع النفطي.

وتظهر التجربة الجزائرية أن الاقتصاد الوطني لا يزال رهينا للتقلبات العالمية في أسعار النفط، نظراً للاعتماد شبه الكلي على تصدير المحروقات كمصدر رئيسي للدخل. مثل هذا النموذج الاقتصادي يعتبر هشاً وغير مستدام على المدى البعيد، وهو ما تأكد خلال الأزمات التي عرفها سوق النفط في السنوات الأخيرة، خاصة بين 2014 و2020.

إذن فرضية أسهمت التدابير الاقتصادية في تقليص الفجوة الناتجة عن الاعتماد المفرط على النفط الخام كمصدر أساسي للدخل هي فرضية خاطئة.

الفرضية الثالثة: أثر انعكاس تطور الصناعات التحويلية ف مسار التنويع الاقتصادي الجزائري في الفترة 2014-2022 بطريقة طردية.

تشير نتائج معامل الانحدار المتحصل عليها والمقدرة ب ($\beta = -0.004659$) ومعامل التحديد ب $R^2 = 0.1547$ بان هنالك علاقة طردية بين تطور الصناعات التحويلية وتطور التنويع الاقتصادي ولكن بنسبة ضعيفة نسبيا لكنها فرصة لشد الهم وتوجه لتنوع حقيقي للاقتصاد اذا ما كانت هناك رغبة حقيقية. فالجزائر دولة قارة تمتلك كل المقومات لكي تكون موطن للصناعة التحويلية وقاطرة للدول الرعية إذا وفقط إذا ما استعملت اسس علمية وتكنولوجية واتسم التسيير بالحوكمة والتخطيط الاستراتيجي وتطوير التعليم العالي والبحث العلمي.

إن أثر انعكاس تطور الصناعات التحويلية ف مسار التنويع الاقتصادي الجزائري في الفترة 2014-2022 بطريقة طردية. فرضية صحيحة

ثانياً التوصيات

يمكننا تقسيم التوصيات الى خمسة مستويات نذكرها على النحو التالي:

1- على مستوى السياسات العامة

- وضع سياسة صناعية رشيدة واضحة المعالم والأهداف على المدى القصير، المتوسط والطويل؛
- الدولة يجب ان تلعب دور المراقب والمؤطر لا لعب دور المسير للشركات؛
- إنشاء ديوان وطني متخصص بالتخطيط والتنسيق وتقييم الاستراتيجية الصناعية؛
- الحد من البيروقراطية المرتبطة بتأسيس وتسيير المشاريع الصناعية؛

- إعادة النظر في سياسات الدعم للمؤسسات الوطنية؛
- تشجيع المنافسة؛
- دعم الشركات الناشئة والمقاولاتية؛
- اعتماد إطار قانوني مرن يشجع على الشراكات بين القطاعين العام والخاص؛
- ضمان استقرار التشريعات الاقتصادية لحماية المستثمرين الصناعيين من التغيرات المفاجئة؛
- تطوير آليات رصد دورية لأداء القطاع الصناعي التحويلي؛
- توجيه السياسات الضريبية نحو دعم القطاعات الصناعية التحويلية ذات القيمة المضافة العالية؛
- تحسين الحوكمة في تسيير المناطق الصناعية وتشجيع اللامركزية في التسيير؛
- إلغاء أو تعديل المواد القانونية التي تحد من استيراد التكنولوجيا الضرورية للصناعة؛
- تعزيز التنسيق بين الوزارات المعنية بالصناعة، التجارة، المالية والتعليم العالي.

2- على مستوى التمويل والاستثمار

- إنشاء صناديق تمويل مخصصة للمشاريع الصناعية التحويلية خارج قطاع المحروقات؛
- تشجيع البنوك على تقديم قروض ميسرة للمؤسسات الصناعية الصغيرة والمتوسطة مع معدلات فائدة صفرية والدخول كشريك؛
- تطوير أدوات مالية مبتكرة مثل الصكوك والصناديق الاستثمارية الصناعية؛
- استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الصناعات التحويلية من خلال تحفيزات مدروسة؛

- تقديم مزايا جبائية وجمركية للمستثمرين في مشاريع صناعية طويلة الأجل؛
- مراجعة آليات ضمان المخاطر الاستثمارية في المشاريع الصناعية الناشئة؛
- تحسين الوصول إلى التمويل عبر تطوير خدمات بنكية موجهة للقطاع الصناعي؛
- دعم رأس المال المخاطر (capital-risque) في تمويل المشاريع الصناعية ذات الطابع الابتكاري؛

- تسهيل تحويل الأرباح للمستثمرين الأجانب في إطار احترام القوانين الوطنية؛
- تفعيل أدوات التمويل الإسلامي الموجهة للاستثمار في القطاع التحويلي.

3- على مستوى التكوين والبحث العلمي

- تطوير برامج التكوين المهني المتخصصة في الصناعات التحويلية الدقيقة؛
- تحديث مناهج التعليم العالي لتواكب احتياجات القطاعات الصناعية الجديدة؛
- تعزيز التعاون بين الجامعات والمجمعات الصناعية لتطوير مشاريع بحث مشتركة؛
- ربط التخرج من بعض التخصصات الصناعية بإتمام تدريب ميداني داخل المؤسسات الصناعية؛
- تمويل مراكز بحث خاصة بالصناعات التحويلية في مجالات مثل البتروكيماويات، المعادن والإلكترونيات؛

- تشجيع براءات الاختراع والابتكار في مجال التصنيع المحلي؛
- إدماج التكنولوجيا الرقمية والذكاء الاصطناعي في برامج التكوين الصناعي؛
- إطلاق مسابقات وطنية للابتكار الصناعي وتشجيع المشاريع الناشئة؛

- دعم التكوين المستمر للعمال والمهندسين الصناعيين؛
- تطوير برامج شراكة دولية مع جامعات ومعاهد تقنية رائدة.

4- على مستوى البنية التحتية

- تحديث المناطق الصناعية القائمة وربطها بشبكات نقل وطاقت فعالة؛
- إنشاء مناطق صناعية متخصصة حسب الفروع الصناعية (بتروكيميا، مواد بناء، ميكانيك...) ؛
- تحسين خدمات اللوجستيك والنقل لربط الإنتاج الصناعي بالأسواق الداخلية والخارجية؛
- ربط المشاريع الصناعية بشبكات الكهرباء والغاز والماء بطريقة موثوقة وبتكلفة معقولة؛
- تطوير المناطق الحرة الصناعية على الحدود والموانئ لتسهيل التصدير؛
- إنشاء منصات رقمية لتسيير المناطق الصناعية بطريقة شفافة وسلسة؛
- تسريع رقمنة الإجراءات الإدارية المرتبطة بالمناطق الصناعية؛
- تحسين جودة شبكات الاتصال والانترنت داخل المناطق الصناعية؛
- ضمان الأمن الصناعي من خلال أنظمة الحماية والمراقبة الحديثة؛
- وضع خرائط صناعية محلية لتحديد الميزات النسبية لكل منطقة.

5- على مستوى الفروع الصناعية غير الغذائية

- إعطاء أولوية لتطوير الصناعات البتروكيميائية بما يتجاوز تصدير المواد الخام؛
- دعم صناعة المواد الكيماوية ذات الاستخدام الصناعي والزراعي؛

- تطوير صناعات تحويل المعادن مثل الحديد، الألمنيوم، والنحاس؛
- دعم صناعة البلاستيك والمطاط المرتبطة بالقطاعات الأخرى مثل السيارات والبناء؛
- تعزيز صناعة الميكانيك الدقيقة وقطع الغيار؛
- الاستثمار في صناعة الأدوية والمستلزمات الطبية محلياً لتقليل التبعية؛
- تحفيز صناعة الإلكترونيات والرقميات لدعم التحول الرقمي في باقي القطاعات؛
- تشجيع تصنيع الآلات والمعدات الصناعية محلياً بدل استيرادها؛
- تعزيز صناعة مواد البناء التحويلية مثل الإسمنت المتطور، السيراميك، والزجاج؛
- دعم الصناعات الدفاعية والمدنية ذات التكنولوجيا العالية في إطار استراتيجيات الاكتفاء الذاتي.

آفاق الدراسة

تُبرز نتائج هذه الدراسة أن الصناعة التحويلية يمكن أن تلعب دورًا محوريًا في مسار التنويع الاقتصادي في الجزائر، لكنها في الوقت نفسه تكشف عن تحديات بنيوية تتطلب مزيدًا من التحليل والتعمق. ومن هنا، فإن آفاق هذه الدراسة تتفتح على عدد من المسارات البحثية المستقبلية، التي يمكن أن تساهم في دعم جهود التحوّل الاقتصادي الشامل، وتوفير أرضية معرفية لصانعي السياسات.

في ظل استمرار تبعية الاقتصاد الجزائري لعائدات المحروقات، تُعدّ الحاجة ملحة لتعميق البحث في كيفية تفعيل الصناعة التحويلية ليس فقط كقطاع منتج، بل كقاطرة للتنمية الإقليمية، ووسيلة لتحقيق الأمن الاقتصادي والاجتماعي. لذا، يمكن توسيع نطاق الدراسات المستقبلية لتشمل تحليل سلاسل القيمة المضافة محليًا، وتحديد الصناعات التحويلية ذات الأولوية بناءً على الموارد الوطنية، مثل الصناعات الغذائية، الصيدلانية، والبتروكيميائية.

ومن الآفاق المهمة أيضًا دراسة الأثر التكاملي بين الصناعة التحويلية والقطاعات الأخرى، خاصة الزراعة والخدمات، بهدف خلق نسيج اقتصادي مترابط يُقلّل من التبعية ويزيد من فرص التشغيل والإنتاجية. كما يُعدّ تحليل العوائق المتعلقة بالبيئة الاستثمارية، والتشريعات الصناعية، ونقل التكنولوجيا، من المسارات التي تستحق البحث المتعمق، بالنظر إلى أثرها المباشر على فعالية السياسات الصناعية.

كما تبرز أهمية البحث في مستقبل الصناعة التحويلية الجزائرية في سياق التحولات الرقمية والبيئية العالمية، لا سيما في ظل التحديات المرتبطة بالتحول نحو اقتصاد منخفض الكربون، والحاجة إلى تقنيات إنتاج أكثر استدامة وكفاءة. وفي هذا الإطار، فإن استشراف تطبيقات الصناعة 4.0، والاقتصاد الدائري، والتصنيع الذكي يمثل أفقًا واعدًا لتحسين تنافسية الصناعة الجزائرية على المستويين الإقليمي والدولي.

وعلى المستوى الأكاديمي، تفتح هذه الدراسة المجال لبناء نماذج اقتصادية كمية تقيس الأثر الكلي للقطاع الصناعي على النمو والتنويع، كما يمكن إجراء دراسات مقارنة بين الجزائر ودول أخرى في المنطقة المغاربية أو إفريقيا جنوب الصحراء التي سلكت مسارات مشابهة في التحول الاقتصادي.

في المجمل، فإن هذه الدراسة لا تُغلق باب النقاش، بل تفتح على مصراعيه أمام باحثين ومهتمين بصياغة مستقبل اقتصادي جديد للجزائر، يقوم على الإنتاج، الابتكار، والاستغلال الأمثل للإمكانيات المحلية في إطار رؤية تنموية شاملة ومستدامة.

قائمة المراجع

أولاً- المراجع باللغة العربية:

- الكتب: ا

- 1- ياسين المحمدي، مدخل الى جغرافية الصناعة (رؤية اقتصادية معاصرة)، الطبعة الأولى، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2022.
- 2- أحمد ابريهي علي، التصنيع والتحويلات الاقتصادية الكبرى، دار الكتب، الطبعة الأولى، العراق، 2021.
- 3- مليكاوي مولود، الصناعة التحويلية العربية ومساهمتها في المؤشرات الاقتصادية الكلية، المجلة الجزائرية للأداء الاقتصادي، العدد 05، 2020.
- 4- حمداوي الطاوس، مدخل للاقتصاد القياسي، دار الهومة، الجزائر، 2016.

II- المذكرات الرسائل و الأطروحات:

1- أطروحة، بوراس عفاف، دور الشراكة بين القطاعين العام والخاص في تطوير القطاع الصناعي بالجزائر من 1989 الى 2019، أطروحة دكتوراه، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3، 2023-2024.

2- بشاري، س. دعم وتطوير قطاع الصناعات التحويلية كآلية لترقية التجارة الخارجية في ظل الشراكة مع الاتحاد الأوروبي (أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 3، كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم التجارية)، 2018.

3- بن عزرين عز الدين، دور السياسات ضبط الصناعة في نمو الصناعات التحويلية الجزائرية خلال الفترة 2000- 2015، أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد صناعي، جامعة محمد خيضر - بسكرة، السنة الجامعية 2021- 2022.

III- المقالات العلمية :

1. محمد زرمان، واقع الصناعات التحويلية في الجزائر واستراتيجية تطويرها في إطار برنامج التنويع الاقتصادي، مجلة الاقتصاد والتنمية، رقم المجلد 11، العدد 03.
2. صليحة يعقوبن، واقع الصناعات التحويلية ودورها في تطوير الاقتصاديات العربية، الاكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، المجلد 12، 2020.
3. ربيع نصيرة، حتمية الرقمنة كألية لتطبيق الإدارة الالكترونية في الجزائر، مجلة الاستاد الباحث للدراسات القانونية والسياسية، المجلد 6 العدد 02، 2022
4. سايج حنان، سياسات التنويع الاقتصادي في الجزائر (واقع وأفاق) من 2001 الى 2020، مجلة التنمية والاستشراف للبحوث والدراسات، المجلد 07 العدد 02، ديسمبر 2022
5. سايج حنان، سياسات التنويع الاقتصادي في الجزائر (واقع وأفاق) من 2001 الى 2020، مجلة التنمية والاستشراف للبحوث والدراسات، المجلد 07 العدد 02، ديسمبر 2022.
6. سراج خولة، دور تنويع الاقتصاد في تحقيق التنمية المستدامة، مجلة الدراسات البيئية والتنمية المستدامة، المجلد 03، العدد 01، 2024
7. زاتيمي محمد عبد الرحمن، أثر الصناعة التحويلية على النمو الاقتصادي الجزائري 2000-2021، مجلة الابداع 2024.
8. كوبيبي حفصة، النمو، التنمية، التنمية المستدامة مراجع للمفاهيم، مجلة الموافق للبحوث والدراسات في المجتمع والتاريخ، المجلد 17، 2022
9. بايزيد، علي. (2022). التنمية المستدامة: مفهوما، أبعادها، ومؤشراتها. "حالة مؤشر الأداء البيئي العالمي"، مجلة المغربي للدراسات الاقتصادية والمالية، المجلد 06، العدد 02

10. د. نوي نبيلة، استراتيجية تطوير الصناعات التحويلية لتحقيق التنويع الاقتصادي خارج النفط - الإمارات العربية المتحدة نموذجًا، مجلة معهد العلوم الاقتصادية (مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة)، المجلد 20 - العدد 03 2017.
11. بن لوكيل رمضان، الأهمية الاستراتيجية للصناعات التحويلية في تنمية القطاع الصناعي دراسة مقارنة الجزائر - تونس، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، العدد 31-2015.
12. محمد قريشي، الابتكار التكنولوجي في المؤسسات أنواعه، مصادره والعوامل المؤثرة فيه، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، العدد 34 (01).
13. سعود وسيلة، الصناعات التحويلية في قطر دراسة تحليلية لفترة 2011-2016، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية.
14. بن داودية وهيبة. التحول الهيكلي للاقتصاد الجزائري في إطار برنامج النمو الاقتصادي الجديد للفترة 2016-2030، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 18، العدد 28 سنة 2022.
15. الطيبي، ع. آليات دعم وتطوير المناطق الصناعية في الجزائر من أجل تحقيق التنمية المستدامة . مجلة الاقتصاد وإدارة الأعمال، المجلد 1، العدد 5، (2017).
16. درهاب.أ. أثر الصناعة التحويلية في النمو الاقتصادي في الجزائر (دراسة قياسية باستخدام نموذج بانل الساكن 1974-2023، مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، المجلد 09 العدد 02.
17. بشماني، ش، دراسة تحليلية لمعامل التحديد المصحح في نموذج الانحدار .مجلة جامعة تشرين للعلوم الاقتصادية والقانونية، 24(2)، (2022) .
18. محتال فلة، دراسة استشرافية إحصائية لإيرادات الجباية البترولية في الجزائر باستخدام نموذج ARMA، المقرزي للدراسات الاقتصادية والمالية ' 2025.

19. محمد اسماعيل، أثر الصناعات التحويلية على النمو الاقتصادي في الدول العربية، دراسات اقتصادية، صندوق النقد العربي، 2021.
20. غربية، ن. هـ.، التصنيف الصناعي الدولي الموحد لجميع الأنشطة الاقتصادية ISIC4 ، دائرة الإحصاءات العامة، المملكة الأردنية الهاشمية.
21. أحمد سمير أبو الفتوح يوسف، إستراتيجيات تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة ودورها في الحد من البطالة والفقر في ظل الدور الوسيط للتحويل الرقمي بالتطبيق على قطاع الصناعات التحويلية في مصر، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة،
22. سليم مجلخ، قياس وتحليل التنوع الاقتصادي في الجزائر للفترة 1996-2019, revue Algérienne d'Economie et gestion Vol. 16 N° 01 2022.
23. سايح حنان، مجلة التنمية والاستشراف للبحوث والدراسات المجلد 07 العدد 02 ديسمبر 2022.
24. بد العزيز الناهض، مبادئ ونظريات الحوكمة من منظور الشريعة الإسلامية، مجلة الرسالة، vol 02, جوان 2018.
25. د. ضيف أحمد، واقع التنوع الاقتصادي في الجزائر والية تفعيله لتحقيق تنمية اقتصادية مستدامة، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، المجلد 14 / العدد 19 2018.
26. د. لطرش ذهبيه، تحديات التنوع الاقتصادي في الجزائر في ظل تداعيات الصدمة النفطية، مجلة التمويل والاستثمار والتنمية المستدامة، المجلد 04/العدد 01, جوان 2019
27. مسعودي، محمد .استراتيجيات التنوع الاقتصادي على الصعيد الدولي: تجارب ونماذج رائدة . مجلة الاقتصاد وإدارة الأعمال، 2(7)، (2018).
28. علال، الزهراوي، &وليد، نبيل .استراتيجية التنوع الاقتصادي وسبل نجاحها مع عرض تجارب دولية رائدة. الرحلة الأكاديمية للبحوث في العلوم الاجتماعية، 4(1)، .(2022)

29. يزيد تقرارت، شخيص وتحليل لميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة 2004-2028,

JOURNAL OF FINANCE & CORPORATE GOVERNANCE, 2022

30. رحيم، إ. (2022). تحليل الانحدار الخطي [PDF]. المركز الجامعي ميلة.

31. قرومي حميد، "ضرورة التنويع الاقتصادي في ظل انهيار أسعار النفط"، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، العدد 11، 2017.

32. محمد إسماعيل وآخرون، "أثر قطاع الصناعات التحويلية على النمو الاقتصادي في الدول العربية"، صندوق النقد العربي، 2021.

33. سارة عجمي، مؤشرات التنويع الاقتصادي: دراسة تحليلية للفترة (1991-2021)، المجلة الجزائرية للسياسات العامة، المجلد 12، العدد الأول، 2024.

34. حمزة صحراوي، دور الإصلاحات الاقتصادية والمالية في تحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر، مجلة الدراسات البيئية والتنمية المستدامة، المجلد 03، العدد 02، 2024.

ثانيًا: المراجع باللغة الأجنبية

- i. Kaplinsky, R., & Morris, M. (2016). Thinning and Thickening: Productive Sector Linkages in Sub-Saharan Africa. In R. Newman.
- ii. Shimeles, M. Söderbom, & F. Tarp (Eds.), Manufacturing Transformation: Comparative Studies of Industrial Development in Africa and Emerging Asia Oxford University Press.
- iii. Altenburg, T., & Melia, E. (2014). Harnessing the transformative potential of extractive industries. German Development Institute .
- iv. HAMMACHE Souria, Le secteur industriel algérien : réalité–enjeux et perspectives, Journal of Economic Sciences Institute, Vo 20, 2017.
- v. DUNY Patrice, L'industrie manufacturière sur le territoire de Caen la mer, Observatoire Economie, AUCAME Caen Normandie, Mars 2017.
- vi. Rapport " Exploiter le potentiel des industries extractives– Travail décent dans l'économie rurale notes d'orientation des politiques, Organisation internationale du travail, Première édition 2019.
- vii. James CHEN, Industrial Revolution: Definition, History, Pros, and Cons, Investopedia, 2024.
- viii. BOUZIDI. Abdelmadjid, Economie Algérienne Eclairages, ENAG éditions, Alger 2011.
- ix. BERTHELEMY, J.–C, Commerce international et diversification économique. Revue d'économie politique, 115(5), (2005).

- x. Samer MEHIBEL, Diversification économique, qualité des institutions et ressources naturelles : cas de l'Algérie, les cahiers de cread-Vol-38 n° 03-2022.
- xi. Olivier Boissin, Développement économique, de quoi parle-t-on ? Une analyse en 20 questions, Hal 2022.
- xii. Ibrahim, M., & Law, S. H. (2013). Economic Modelling.
- xiii. Tadesse, B. (2020). Journal of African Economies, 29(2),
- xiv. Black, A., & Roberts, S. (2015). South African Journal of Economics,
- xv.** Alshehry, A., & Belloumi, M. (2017). The Impact of Industrial Development on Economic Diversification in Saudi Arabia: Evidence from Time-Series Analysis. Structural Change and Economic Dynamics.
- xvi. Mohamed ADOUNE, la performance économique paratiques algériennes la réussite de l'echec, Editions El-Othmania, 2005.

III – Site internet

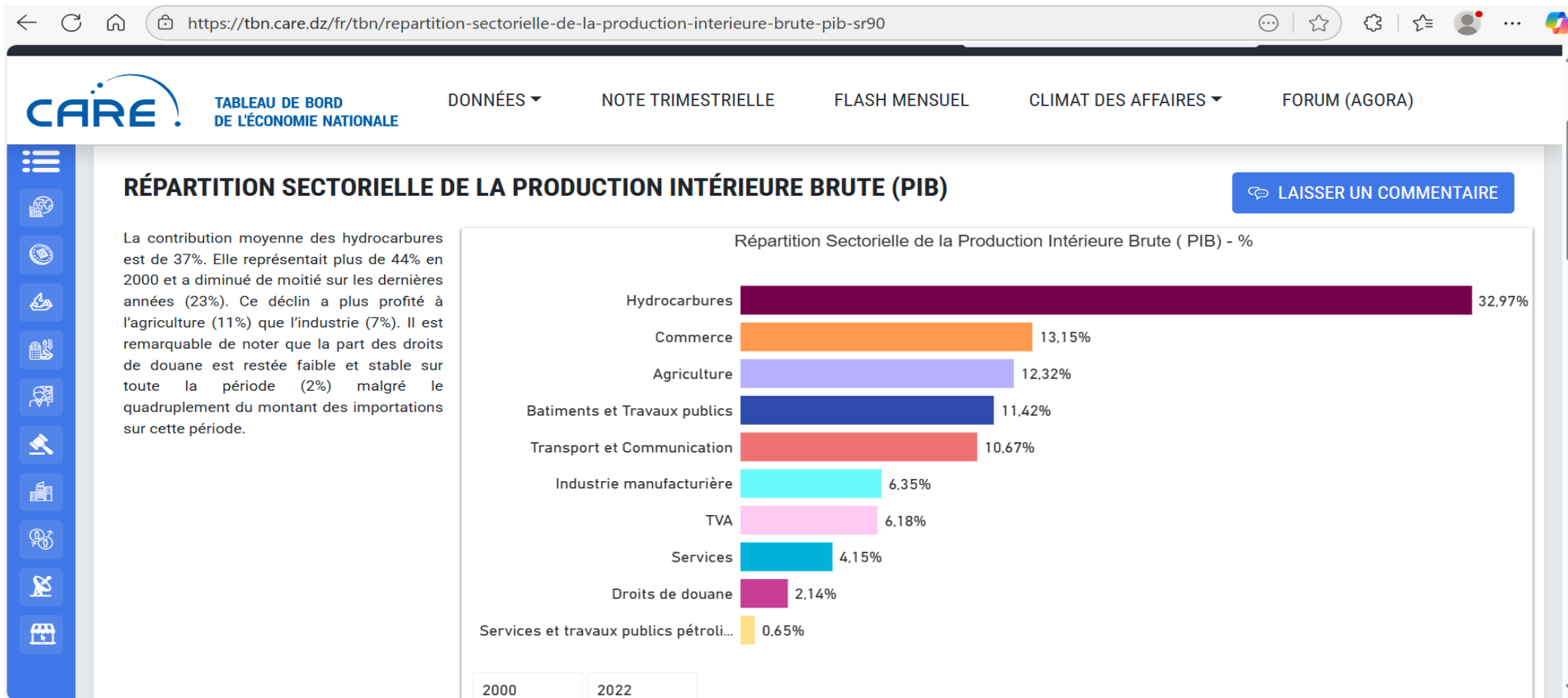
1. <https://arab-ency.com.sy/ency/details/2570/7>
2. https://unctad.org/system/files/official-document/ecn162022d2_fr.pdf
3. [\(الصناعة الاستخراجية أهميتها وأنواعها\) - كلية التربية للعلوم الانسانية-جامعة كربلاء](#)
4. [مفهوم الصناعة وأهميتها وأنواعها في الاقتصاد الحديث](#)
5. <https://kaizen.com/fr/publications/industrie-manufacturiere-definition-caracteristiques/>
6. [Technological Innovation | World Economic Forum](#)
7. [أثر قطاع الصناعات التحويلية على النمو " :صندوق النقد العربي يُصدر دراسة بعنوان صندوق النقد العربي | "الاقتصادي في الدول العربية](#)
8. [دور الشراكة بين القطاعين العام والخاص في تحقيق التنمية المستدامة](#)
9. <https://www.abelika.com/post/opportunit%C3%A9s-industrielles-en-alg%C3%A9rie>
10. https://elearning.centre-univ-mila.dz/a2024/pluginfile.php/114477/mod_resource/content/1/20%نموذج20%الخط20%pdf
11. [برمجية احصائية : Cours](#)

قائمة الملاحق

الملاحق رقم 01: ميزان المدفوعات الجزائري

BALANCE DES PAIEMENTS ANNUELLE										
En milliards de dollars US										
	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023*
Solde extérieur courant	-9,278	-27,295	-26,550	-22,320	-16,884	-16,911	-18,681	-4,512	19,453	5,431
Balance commerciale	0,459	-18,083	-20,128	-14,412	-7,427	-9,309	-13,615	1,171	26,850	12,018
Exportations (f.o.b.)	60,129	34,565	29,309	34,569	41,146	35,323	21,932	38,637	65,718	54,980
Hydrocarbures	58,462	33,081	27,918	33,202	38,897	33,244	20,016	34,058	59,738	49,922
Autres (hors hydrocarbures)	1,667	1,485	1,391	1,367	2,249	2,079	1,916	4,579	5,980	5,059
Importations (f.o.b.)	-59,670	-52,649	-49,437	-48,981	-48,573	-44,632	-35,547	-37,466	-38,868	-42,962
Services, hors revenus des facteurs, nets	-8,148	-7,529	-7,327	-8,026	-8,274	-6,357	-4,329	-3,624	-4,286	-4,715
Crédits	3,556	3,475	3,433	3,104	3,216	3,235	2,989	3,222	3,547	3,828
Débits	-11,704	-11,005	-10,760	-11,130	-11,490	-9,592	-7,318	-6,846	-7,833	-8,543
Revenus des facteurs nets	-4,808	-4,453	-1,917	-2,827	-4,579	-4,251	-2,994	-4,012	-5,200	-3,713
Crédits	3,230	2,192	2,090	2,037	1,168	1,043	0,847	0,689	0,977	2,384
Débits	-8,038	-6,645	-4,006	-4,863	-5,747	-5,294	-3,841	-4,701	-6,177	-6,097
Paievements des intérêts	-0,045	-0,124	-0,027	-0,037	-0,043	-0,070	-0,041	-0,132	-0,181	-0,299
Autres	-7,993	-6,521	-3,968	-4,825	-5,702	-5,222	-3,798	-4,568	-5,995	-5,795
dont: part des associés	-5,256	-3,721	-2,913	-3,221	-3,752	-3,143	-2,010	-3,042	-4,026	-3,054
Transferts nets	3,219	2,771	2,822	2,945	3,396	3,007	2,256	1,953	2,089	1,841
Solde du compte de capital	3,397	-0,242	0,518	0,557	1,064	-0,016	2,313	3,033	-0,985	0,916
Compte de capital	-0,003	0,000	0,001	0,001	0,000	0,000	-0,040	-0,053	-0,002	-0,454
Investissement en portefeuille	0,000	0,000	0,000	0,000	0,000	0,000	0,000	0,000	0,000	0,000
Investissements directs nets	1,525	-0,688	1,589	1,250	0,620	1,351	1,128	0,921	0,183	1,133
Capitaux officiels nets	0,518	-0,459	0,976	-0,066	0,149	-0,074	-0,274	-0,230	0,046	0,047
Tirages	0,749	0,001	1,144	0,102	0,278	0,035	0,000	0,000	0,156	0,146
Amortissements	-0,231	-0,460	-0,168	-0,168	-0,129	-0,109	-0,274	-0,230	-0,110	-0,099
Autres postes financiers (en net)	1,357	0,905	-2,048	-0,627	0,295	-1,292	1,499	2,395	-1,212	0,191
Solde global	-5,881	-27,537	-26,031	-21,762	-15,820	-16,927	-16,369	-1,479	18,468	6,347

الملحق رقم 02: المصدر الأساسي للتقسيم الهيكلي للناتج المحلي الخام



الملحق الثالث: الناتج المحلي الخام حسب القطاع

القطاعات	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022
الفلاحة	13,03%	14,01%	14,81%	14,31%	14,07%	14,65%	16,67%	14,26%	13,13%
البناء والاشغال العمومية	6,16%	13,46%	13,79%	13,66%	13,07%	13,82%	14,96%	13,72%	11,80%
التجارة	15,21%	16,36%	16,20%	13,65%	13,62%	14,37%	15,17%	13,91%	12,23%
الرسوم الجمركية	2,73%	2,98%	2,69%	2,35%	1,82%	1,90%	2,15%	1,76%	1,38%
المحروقات	34,25%	22,69%	20,94%	23,86%	26,36%	22,64%	16,86%	26,06%	35,44%
الصناعات التحويلية	6,16%	6,66%	6,77%	6,74%	6,54%	6,94%	7,52%	6,55%	5,77%
الخدمات	4,18%	4,55%	4,84%	5,20%	4,73%	4,91%	5,21%	4,90%	4,44%
الخدمات والاشغال العمومية البترولية	0,47%	0,42%	0,55%	0,56%	0,54%	0,55%	0,54%	0,65%	0,64%
النقل والاتصال	11,40%	12,06%	12,45%	12,68%	12,40%	13,05%	13,39%	11,41%	9,35%
الضريبة على القيمة المضافة	6,41%	6,82%	6,96%	7,18%	6,87%	7,17%	7,54%	6,77%	5,81%

الملحق الثالث: تقدير النموذج باستعمال Eviews 12

Equation: UNTITLED Workfile: UNTITLED::Untitled\

ViewProcObjectPrintNameFreezeEstimateForecastStatsResids

Dependent Variable: Y
Method: Least Squares
Date: 06/18/25 Time: 18:39
Sample: 1 9
Included observations: 9

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.211647	0.053887	3.927635	0.0057
X	-0.004659	0.004115	-1.132023	0.2949

R-squared	0.154740	Mean dependent var	0.151111
Adjusted R-squared	0.033989	S.D. dependent var	0.020276
S.E. of regression	0.019928	Akaike info criterion	-4.800220
Sum squared resid	0.002780	Schwarz criterion	-4.756392
Log likelihood	23.60099	Hannan-Quinn criter.	-4.894800
F-statistic	1.281475	Durbin-Watson stat	1.080653
Prob(F-statistic)	0.294908		